المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية

الكليات النحوية في إعراب القرآن الكريم

The grammatical explanation and different meanings of the word Every' in the Holy Quraan

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على ماجستير الآداب في الدراسات اللُّغوية

إعداد الطالب:

عبد الرحمن بن الحميدي بن خلف الشمري

الرقم الجامعي (٣٠٢٩٠٢٣٧٣)

إشراف:

د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم

أستاذ النحو والصرف المشارك بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية جامعة القصيم

العام الجامعي ١٤٣٧ / ١٤٣٨هـ

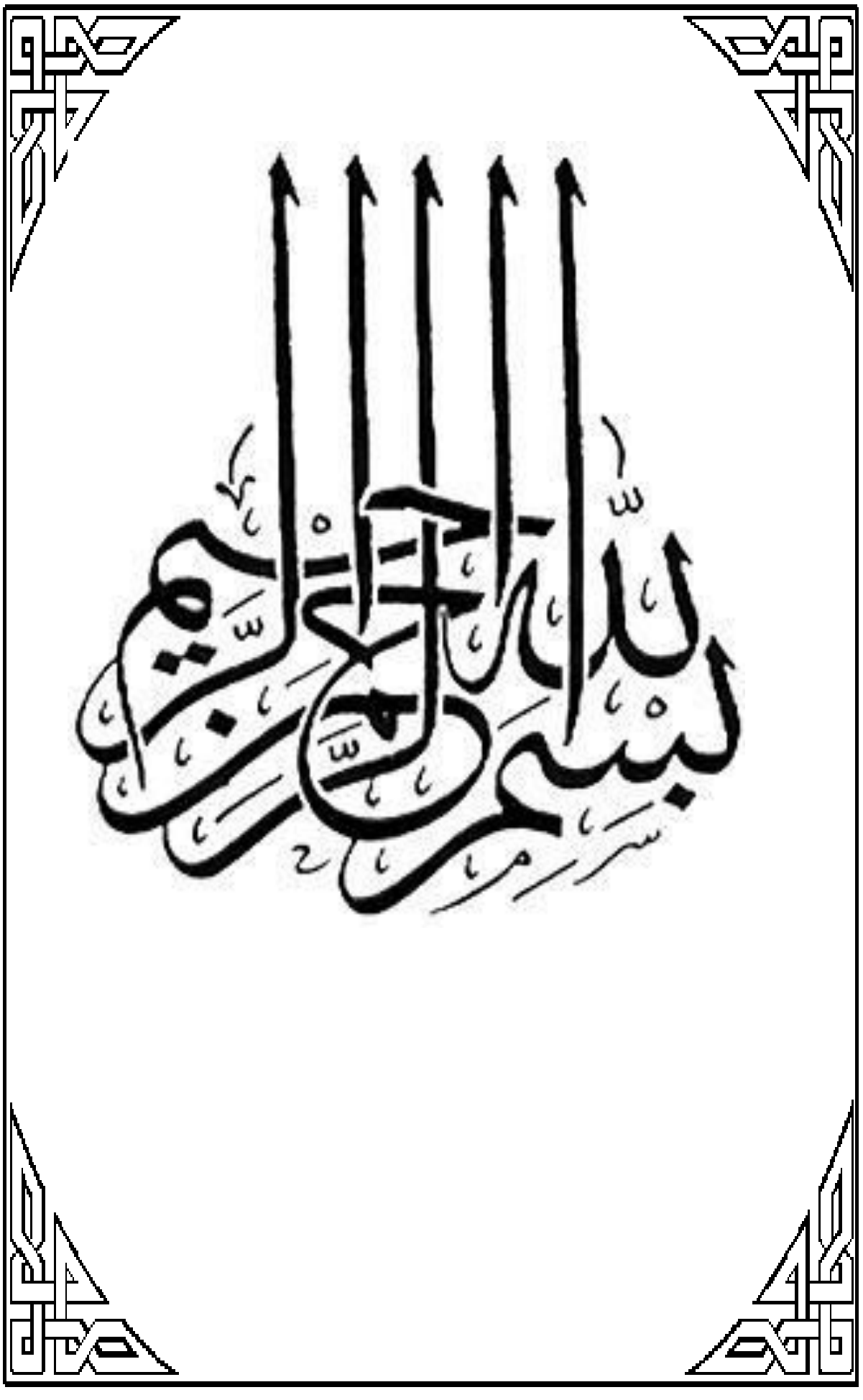
بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

وتشتمل على ما يلي:

- **أهمية الموضوع، وأسباب اختياره.**
- **أهداف الموضوع.**
- **الدراسات السابقة.**
- **منهج البحث.**
- **خُطَّة البحث.**
- **شكر وتقدير .**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي أحاط بكل شيء علمًا، وأحصى كل شيء عددًا، أنزل كتابه بلسان عربي مبين، على قلب أفضل الأنبياء والمرسلين، ﷺ، وعلى آله وصحبه ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فإن الله -تعالى- اختار اللغة العربية لتكون لغةَ كتابه الكريم، وشرَّفها بهذه المَنْقَبة فنالت غاية التكريم، واهتم بها العلماء؛ ليتفقهوا في شرعه الحكيم، فأسَّسوا قواعد اللغة العربية وَفْق اللسان العربي، واختاروا أفصح الأساليب؛ لورودها في اللغة العالية التي في القرآن يكثر وجودها، وتتبعوا إعراب آيات القرآن، واستخرجوا منها الدرر والفرائد، وبدائع الفوائد، واعتنَوْا بمعاني القرآن، وأحكموا قواعد العربية أيَّما إحكام، واهتموا بإعرابها الذي «جعله الله وَشْيًا لكلامها، وحِلْية لنظامها، وفارقًا في بعض الأحوال بين الكلامينِ المتكافئين، والمعنيين المختلفين»[(١)].

وكان ضمن جهودهم أن وضعوا قواعد مُطَّرِدة أو أغلبية تحصر مجموعة من الشواهد القرآنية، في ألفاظ يسهل إدراكها، ويتيسر فهمُ ما يندرج فيها؛ كقول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كلُّ "عسى" في القرآن فهي واجبة» رواه البيهقي[(٢)].

وهذه القواعد يُعبَّر عنها بـ(الكُلِّيَّات)؛ لأنها مُصدَّرة بكلمة "كل"، أو مما يمكن تصديره بها مما هو في معناها، وقد نَصَّ أهلُ العلم من مُفسِّرين ونحويين على كليات نحوية عند كلامهم على تفسير آيةٍ أو إعرابها، أو في كتب النحو وغيرها من كتب اللغة.

والكليات موضوعة للإحاطة والشمول؛ لهذا فإن الكليات النحوية في إعراب القرآن هي الألفاظ النحوية التي فيها شمولية ينحصر بها عدد من الشواهد القرآنية، التي وردت في إعراب

---

(١) تأويل مُشكِل القرآن ص١٨.

(٢) السنن الكبرى (١٧٧٥٣).

القرآن بطريقة مُطَّرِدة أو أغلبية.

- **أهمية الموضوع، وأسباب اختياره**:

تبرز أهمية الموضوع من جهة تعلُّقِه بالنحو القرآني، فهذه الكليات النحوية مبثوثة في كتب المفسرين والنحويين وكتب إعراب القرآن وغيرها، دون دراسة في الغالب، وهي تُبين عن معاني كتاب الله -جل وعلا، وتعمل على ربط القواعد النحوية التي لها معنى الشمولية بأفصح كلامٍ وهو كلام الله تعالى.

ويمكن تلخيص أسباب اختيار البحث في الأمور الآتية:

١- أنه في النحو القرآني، المتعلِّق بمعاني القرآن الكريم وبتدبره.

٢- الرغبة في استجلاء الكليات النحوية في إعراب القرآن، مع التنبيه على جهود العلماء في استقراء الشواهد القرآنية للمسائل النحوية، ووضع القواعد الكلية عليها.

٣- دراسة هذه الكليات، وبيان ما يدخل فيها وما ينفرد عنها، ومدى اطِّرادها أو أغلبيتها.

٤- قد يكون في هذه الكليات نظرٌ أو استدراك أو تصحيح، أو غير ذلك؛ فهذا مما تَجدُر دراسته.

٥- المشاركة في الجهود المبذولة لخدمة علوم القرآن الكريم؛ وذلك أن اختيار الموضوع حصل بعد اطلاعي على كتاب "الكُلِّيَّات" لأبي البقاء الكَفَوي قبل بضع سنوات، فأُعجِبتُ بهذا الكتاب، ثم وقفتُ على رسالة الباحث بريك القرني التي سيأتي ذكرها؛ فانقدح في ذهني الموضوعُ، فلله الحمد من قبلُ ومن بعدُ.

- **أهداف الموضوع**:

١- جمعُ الكليات النحوية في القرآن الكريم، وبيانها.

٢- ضبطُ الكليات النحوية، واستقراؤُها، ودراستها.

٣- بيان المسائل النحوية من خلال عدد من الآيات القرآنية المندرجة في الكليات النحوية.

٤- إضافة أمر مهم في الترجيح بين أقوال النحويين، ألا وهو كثرة الاستعمال لأسلوب نحوي في القرآن الكريم دون أسلوب، والكليات النحوية في إعراب القرآن لها إسهامٌ جَلِيٌّ في هذا الأمر.

٥- تسهيل النحو من خلال هذه الكليات، وربطها بكتاب الله.

- **الدراسات السابقة**:

لم أجد مَن جمع الكليات النحوية في إعراب القرآن الكريم ودرَسها في مُؤلَّف مفرد، وقد ذكر أبو البقاء الكفوي المُتوفَّ سنة ١٠٩٤هـ في كتابه "الكليات"[(١)]، مبحثًا في الكليات النحوية تجاوزت مئة كُلِّيَّةٍ، وهي في أغلبها ليست خاصة بإعراب القرآن الكريم، ولكنها كليات في النحو، وإن كان في الكتاب عمومًا كليات متناثرة في إعراب القرآن، ولكنها لم تَحْظَ بجمعٍ ولا دراسة.

ولابن فارس اللغوي المتوفى سنة ٣٩٥هـ كتاب "أفراد كلمات القرآن العزيز"[(٢)]، وهو في كليات ألفاظ القرآن؛ كقوله: «كُلُّ ما في القرآن من ذكر "البعل"؛ فهو الزَّوْج، كقوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾[(٣)]، إلا حرفًا واحدًا في الصافات: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾[(٤)]، فإنه أراد صنمًا»[(٥)].

وهناك رسالتان علميتان في التفسير وعلوم القرآن، لا بد من الإشارة إليهما:

الرسالة الأولى: "كليات الألفاظ في التفسير: دراسة نظرية تطبيقية"، وهي رسالة ماجستير للباحث[(٦)]: بريك بن سعيد القرني، وقد ذكر الباحث أن رسالته في كليات الألفاظ

---

(١) الكُلِّيَّات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي. وقد طُبع عدَّةَ طبعات، منها طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت، عام ١٤١٩هـ بتحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري.

(٢) طُبع هذا الكتاب بتحقيق: الدكتور حاتم الضامن، نشر: دار البشائر - سوريا، عام ١٤٢٣هـ.

(٣) البقرة: ٢٢٨.

(٤) الصافات: ١٢٥.

(٥) أفراد كلمات القرآن العزيز ص١٠.

(٦) تقدَّم بها الباحث لقسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين بالرياض، ونُوقشت عام ١٤٢٤هـ، وشاركت الجمعية =

ككتاب ابن فارس، وقال قبل ذلك: «لعل المتأمل للوارد من الكليات يمكنه تقسيمها إلى أربعة أنواع منضبطة شاملة؛ هي:

١- كليات الألفاظ.

٢- كليات الأساليب.

٣- كليات اللغة في القرآن.

٤- كليات علوم القرآن»[(١)].

أما كليات الأساليب ففيها رسالة علمية؛ وهي:

الرسالة الثانية: "عادات القرآن الأسلوبية: دراسة تطبيقية" للباحث: راشد بن حمود الثنيان، وهذه الرسالة فيها شيء من المباحث النحوية، لكنَّ مباحثَها لا تخدم النحو، وإنما هي في الأساليب البلاغية القرآنية.

أما كتاب "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" لمحمد عبد الخالق عُضَيمة؛ فهذا لم يُوضَع للكليات النحوية كما هو معلوم؛ لأنه -كما وصفه المؤلِّف- معجمٌ نحوي صرفي، هدفه معرفة الأساليب النحوية والصرفية الواردة في القرآن[(٢)]، ولكنه من المراجع المهمة لدراسة الكليات النحوية في إعراب القرآن الكريم، بل إنه أهم مرجع لهذا البحث، على أن الكليات النحوية المذكورة فيه غالبُها في الأدوات وحروف المعاني.

وبهذا يتضح أن الكليات النحوية في إعراب القرآن الكريم لم تُدرَس حسَبَ علمي.

▪ منهج البحث:

بما أن الموضوع جمعٌ ودراسة؛ فإنني اعتمدتُ فيه المنهجَ الوصفي الاستقرائي التحليلي، وبيانُه على النحو الآتي:

١- جمعُ الكليات النحوية في إعراب القرآن الكريم، من كتب إعراب القرآن، ومن غيرها ككتب المفسرين والنحويين، وترتيبُها وَفْق الأبواب النحوية.

العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه في طباعتها.

(١) كليات الألفاظ في التفسير ١/١١٧.

(٢) انظر: دراسات لأسلوب القرآن ١/٩.

٢- ذكرُ مَن نَصَّ على هذه الكليات، أو نقَلها، وتوثيقُ ذلك من كتب أهل العلم.

٣- شرحُ الكليات النحوية في إعراب القرآن، ومدى اطِّرادها، مع ذكرِ شواهدها القرآنية.

٤- تحرير الاستدراكات والمآخذ على كل كُلِّيَّةٍ نحوية؛ سواء من المنقول عن العلماء، أو مما تبيَّن للباحث من خلال الدراسة.

٥- اختيار أمثلِ العبارات للكليات النحوية، وصياغتها لتكون على أفضل وجه.

٦- بيان غريب الألفاظ الواردة في البحث.

٧- عزوُ الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وأقوال العلماء إلى مواضعها.

٨- ترجمة الأعلام الذين لم يَحْظَوْا بشهرة واسعة ترجمةً مُوجَزة في أول موضع يَرِدُ ذكرُهم فيه من البحث.

٩- وضعُ فهارسَ تفصيلية عامة للآيات والأحاديث والمراجع والموضوعات.

- **خُطَّة البحث**:

جاء البحث في: مقدمة، وتمهيد، وسبعة فصول، وخاتمة.

المقدمة

وفيها بيانُ أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، وخُطَّة البحث ومنهجه.

التمهيد

تناول إعراب القرآن الكريم: أهميته، والمصنفات فيه.

الفصل الأول

الكليات النحوية: ضوابطها، وصِيَغها، ومصادرها

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الكليات النحوية.

المبحث الثاني: ضوابط الكليات النحوية وصِيَغها.

المبحث الثالث: مصادر الكليات النحوية.

الفصل الثاني

كليات النكرة والمعرفة في إعراب القرآن الكريم

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في النكرات.

المبحث الثاني: في المعارف.

الفصل الثالث

الكليات الإعرابية في مُكوِّنات الجملة الاسمية في إعراب القرآن الكريم

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الكليات الإعرابية في المبتدأ والخبر.

المبحث الثاني: الكليات الإعرابية في نواسخ المبتدأ والخبر.

الفصل الرابع

الكليات الإعرابية في مُكوِّنات الجملة الفعلية في إعراب القرآن الكريم

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في الفعل.

المبحث الثاني: في الفاعل.

المبحث الثالث: في المفاعيل.

الفصل الخامس

الكليات الإعرابية في التمييز والاستثناء

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في التمييز.

المبحث الثاني: في الاستثناء.

الفصل السادس

كليات الجملة في إعراب القرآن الكريم

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في الجملة الاسمية.

المبحث الثاني: في الجملة الفعلية.

الفصل السابع

أثر الكليات النحوية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أثر الكليات النحوية في معرفة أساليب القرآن النحوية.

المبحث الثاني: أثر الكليات النحوية في الترجيح عند الخلاف النحوي.

المبحث الثالث: أثر الكليات النحوية في تسهيل النحو.

الخاتمة

وفيها أهم ما في البحث من نتائج، وما يظهر خلاله من توصيات ومقترحات.

الفهارس الفنية

وفيها:

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث.

فهرس المصطلحات والغريب.

فهرس الأشعار.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

▪ شكر وتقدير:

وبعدُ؛ فقد أخذ مني هذا البحث جهدًا كبيرًا ووقتًا طويلًا، وهو محتاجٌ لبذلِ جهود أكثر، وأوقات أطول؛ لأنه كما قال الشاطبي: «والنظرُ في الكليات ثانٍ عن الاستقراء، وهو محتاجٌ إلى تأمُّلٍ واستبصار وفسحةِ زمانٍ يسع ذلك»[(١)].

ولا يسعني هنا إلا أن أحمد الله ﷻ وأشكره على توفيقي لإتمامه، وهو أهل الحمد والثناء؛ وأُثنِّي بالشكر الجزيل لوالديَّ الكريمين؛ لما أوليانِي من فضل، ومنحاني من رعاية؛ فحقُّهم عليَّ كبير، وقد قال تعالى: ﴿أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ﴾[(٢)]؛ فأسأل الله أن يرحم والدي ويُسكِنه الفردوس أعلى الجنة، وأن يُطِيل عمرَ والدتي في طاعته، ويُمتِّعها متاعًا حسنًا.

كما أشكر زوجتي على اهتمامها وتشجيعها، وبذلها ما تستطيع لتهيئة الجوِّ المناسب للبحث، والتفرغ له، وتقديمه على غيره.

وأشكر كلَّ مَن أعانني بكتاب أو مسألة أو مذاكرة أو نحو ذلك لحَلِّ بعض الإشكالات؛ من أساتذتي وزملائي.

أما أستاذي الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل، المشرِف على هذه الرسالة؛ فله مني وافرُ الشكر، وعظيم الامتنان، وصادق الدعاء؛ فلولا جهوده الكبيرة، وتصويباته النافعة، وآراؤه السديدة -بعد توفيق الله سبحانه- لَمَا كمَل بحثي وخرج على هذه الصورة؛ فقد صبر عليَّ، وبذل لي من وقته وعلمه الكثيرَ والكثير؛ فأسأل الله تعالى أن يبارك لنا في علمه وعمره، وأن يجعل ما قدَّم لي في ميزان حسناته.

والحمد لله أولًا وآخِرًا، وظاهرًا وباطنًا، وله الحمد في الأولى والآخرة.

---

(١) الموافقات ٥/٤٠٦.

(٢) لقمان: ١٤.

التمهيد

إعراب القرآن الكريم: أهميته، والمصنفات فيه

التمهيد

إعراب القرآن الكريم: أهميته، والمصنفات فيه

ورد الحث على تعلُّم إعراب القرآن الكريم في عدد من الآثار[١]، «والمراد بإعرابه: معرفة معاني ألفاظه، وليس المراد به الإعرابَ المُصطلَح عليه عند النحاة، وهو ما يقابل اللحن؛ لأن القراءة مع فقده ليست قراءة، ولا ثواب فيها»[٢].

فتفسيره بمعرفة معاني الألفاظ؛ لأن الإعراب في اللغة: الإبانة والإفصاح، يُقال: أعرَب الرجل عنه لسانُه وعرَّب؛ أي: أبان وأفصح[٣]، «ومنه قوله ﷺ: "الثَّيِّبُ تُعرِبُ عن نفسِها"[٤]، وهو مشتق من لفظ (العرب) ومعناه؛ وذلك لما يُعزَى إليهم من الفصاحة، يُقال: (أعرب)، و(تَعرَّب)؛ إذا تخلَّق بخُلق العرب في البيان والفصاحة، كما يُقال: (تَمْعْدَد)؛ إذا تكلم بكلامِ مَعَدٍّ»[٥].

وقد تحول المعنى اللغوي إلى واقع عملي مخصوص، ظهر مع ظهور النحو وما فيه من إعراب، فظهر الإعراب مُصطلَحًا يدل على تغيُّرِ أواخر الكَلِم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا، كما في قول سيبويه[٦] والسيرافي[٧] وغيرهما.

---

(١) منها ما رُوي عن عمر بن الخطاب، وابنه، وأبي هريرة، وابن مسعود، وأُبَيِّ بن كعب، وابن عباس ﷺ مرفوعًا وموقوفًا بلفظ: «أَعرِبوا القرآنَ»، وقد رواه ابن أبي شيبة ١١٦/٦، والحاكم في "المستدرك على الصحيحين" ٤٧٧/٢ وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد على مذهب جماعة من أئمتنا، ولم يخرجاه»، وتعقَّبه الذهبي بقوله: «بل أُجمع على ضعفه»، وانظر: السلسة الضعيفة للألباني ٥٢١/٣.

(٢) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٣/٢.

(٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٦٢/٢ (عرب)، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣٠٠/٤.

(٤) رواه الإمام أحمد ١٩٢/٤، وابن ماجه ٦٠٢/١، والطبراني ٢٦٤/١٧، والبيهقي ١٢٣/٧.

(٥) شرح المفصَّل لابن يعيش ١٩٦/١.

(٦) الكتاب ١٣/١ حيث قال: «هذا بابُ مَجارِي أواخرِ الكَلِم من العربية، وهي تجري على ثمانية مَجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف؛ وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعةُ أَضرُبٍ: فالنصب والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف. وإنما لك ثمانية مَجارٍ لأَفرُق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لِما يُحدِث فيه العاملُ ...».

(٧) شرح الكتاب ٢٠/١.

وعَلاقة هذا المصطلح بالمعنى اللغوي ظاهرة في أنَّ كليهما يتضح به معنى الكلام، وأيضًا فإن الإعراب الاصطلاحي فرع عن المعنى الذي هو الإبانة والإفصاح. وعلى هذا، فالإعراب الاصطلاحي فرع عن اللغوي؛ قال ابن فارس: «فأما الإعراب؛ فبه تُمَيَّز المعاني، ويُوقَف على أغراض المتكلمين؛ وذلك أن قائلًا لو قال: (ما أَحْسَنْ زَيْدْ) غيرَ مُعرِب، أو (ضَرَبَ عَمْرْ زَيْدْ) غير معرب؛ لم يُقف على مراده. فإذا قال: (ما أَحْسَنَ زَيْدًا)، أو (مَا أَحْسَنُ زَيْدٍ)، أو (مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ)؛ أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده»[(١)].

وقد مر إعراب القرآن الكريم بمراحل[(٢)]: بداية بنَقْط المصحف على يد أبي الأسود الدُّؤَلي؛ نفيًا لِلَّحن عن القرآن الكريم، وهذا النقط إنما هو نقط الحركات الإعرابية بصورتها الأولية قبل أن يطورها الخليل بن أحمد، وأما نقط الإعجام للحروف فظهر بعد ذلك، وهذا العمل من أبي الأسود يمثل إعراب القرآن وظهور النحو؛ قال ابن سلَّام: «أولُ مَن أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها: أبو الأسود الدؤلي»[(٣)]، إلى أن أُفرِد بالمؤلَّفات، وهو في جميع مراحله لا يَنفكُّ عن النحو.

وكذلك النحو لا ينفك عن الاستشهاد بالقرآن؛ لأن القرآن الكريم هو الدليل الأقوى الذي يَستدِلُّ به النحوُ لإثبات قواعده وبيان أعاريبه، فكما أن الإعراب هو خلاصة علم النحو وأخصُّ علومه؛ فالقرآن الكريم هو أخص مصادر السماع وأوثقها وأفصحها، التي منها يَستمِدُّ علمُ النحو والإعراب قواعدَه وشواهده، مع ما أُضيف إلى ذلك من كلام العرب شعرًا ونثرًا؛ ومن هنا يتبين أن إعراب القرآن هو: تخريج التراكيب لآيات القرآن على قواعد النحو[(٤)].

وتظهر أهمية إعراب القرآن الكريم من وجوهٍ:

الأول: أنه من أشرف العلوم؛ لأنه مُتعلِّق بكلام الله تعالى، فكما أن القراءة بالإعراب

---

(١) الصاحبي ص١٤٣.

(٢) انظرها في كتاب: علم إعراب القرآن تأصيل وبيان ص٣١.

(٣) طبقات فحول الشعراء ١/١٢.

(٤) علم إعراب القرآن تأصيل وبيان ص٢٧.

واجبة؛ فالشَّكْل والنَّقْط للمصحف جائزان[١]، ولكن هذه الحركات الإعرابية نالت شرف كتابتها في المصحف، بخلاف ما إذا كانت مُجرَّدةً. قال ابن تيميَّة: «واحترام النقط والشكل إذا كُتب المصحف مُشكَّلًا منقوطًا، كاحترام الحروف باتفاق علماء المسلمين، كما أن حُرْمة إعراب القرآن كحرمة حروفه المنقوطة باتفاق المسلمين؛ ولهذا قال أبو بكر وعمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: "حفظُ إعراب القرآن أحبُّ إلينا من حفظ بعض حروفه"»[٢].

الثاني: يمكِّن إعرابُ القرآن صاحبَه من تلاوة كتاب الله كما أُنزِل، ومعلوم أن القرآن الكريم نزل بلغة العرب، كما أخبر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن هذا في عدد من الآيات؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾[٣]؛ لذا جاء الحث على تعلُّم إعراب القرآن، قال أبو بكر بن الأنباري: «وجاء عن النبي ﷺ وعن أصحابه وتابعيهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من تفضيل إعراب القرآن والحَضِّ على تعليمه، وذمِّ اللحن وكراهيته، ما وجَب به على قُرَّاء القرآن أن يأخذوا أنفسهم بالاجتهاد في تعلُّمِه»[٤].

فإعراب القرآن يدرأ اللحنَ عن اللسان، بل إن علم النحو إنما وُضع لهذا الأمر؛ قال مكِّيُّ بن أبي طالب: «مِن أعظم ما يجب على الطالب لعلوم القرآن، الراغب في تجويد ألفاظه، وفهم معانيه، ومعرفة قراءاته ولغاته، وأفضلِ ما القارئ إليه مُحتاجٌ: معرفةُ إعرابه، والوقوف على تصرُّف حركاته وسواكنه؛ يكون بذلك سالمًا من اللحن فيه، مستعينًا على أحكام اللفظ به، مُطَّلِعًا على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، مُتفهِّمًا لما أراد الله به من عباده؛ إذْ بمعرفة حقائق الإعراب تُعرَف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، فتظهر الفوائد، ويُفهَم الخطاب، وتَصِحُّ معرفة حقيقة المراد»[٥].

---

(١) قال ابن تيمية: «وإذا كتب المسلمون مصحفًا، فإن أَحَبُّوا أن لا يَنقُطوه ولا يَشكُلوه؛ جاز ذلك، كما كان الصحابة يكتبون المصاحف من غير تنقيط ولا تشكيل؛ لأن القوم كانوا عربًا لا يلحنون» مجموع الفتاوى ٤٠٢/٣.

(٢) مجموع الفتاوى ٥٨٧/١٢.

(٣) يوسف: ٢.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ١٤/١.

(٥) مُشكِل إعراب القرآن ٦٣/١.

الثالث: معرفة علوم الشريعة كالتفسير والفقه، واستنباط الأحكام الفقهية، إنما تُطلَب بواسطة الإعراب؛ ولهذا فإنَّ مِن شروط المجتهد والعالِم المشتغِل بتفسير القرآن والفقه والفتيا: أن يكون عالمِا بلغة العرب، ولا سيَّما الإعراب[١]؛ قال ابن عطية: «إعراب القرآن أصل في الشريعة؛ لأن بذلك تقوم معانيه التي هي الشرع»[٢].

وقد قيل في أهميته أمور أخرى، مِن تعلُّقه بعدد من العلوم؛ كالقراءات، والوقف والابتداء، ورسم المصحف، ونحو ذلك[٣].

إن القرآن الكريم وما فيه من إعراب، هو السبب في وضع علم النحو؛ لأن كتاب الله – تعالى– مُبارَك، وفيه تبيانُ كلِّ شيء، وإن كانت القواعد النحوية إنما بُنيت على الاستعمال الشائع في لغة العرب، مُستنِدةً في ذلك على السماع والإجماع والقياس، ولكن هدفها الأسمى صيانة اللسان عن اللحن في تلاوة القرآن.

وكان من ثمرات تطبيق هذه القواعد النحوية مرة أخرى على القرآن: ظهورُ إعراب القرآن علمًا مُستقِلًّا بذاته؛ لهذا قال ابن هشام: «إن كتب إعراب القرآن تبحث في الجزئيات، لا في القوانين الكلية»[٤]؛ لأنها قامت بتبيين وجوه الإعراب في آيات القرآن الكريم في مواضع ورودها، فقد تتكرر المسائل النحوية نظرًا لتكرُّرِ ورودها في مواضع من القرآن.

فأوَّلُ كتبِ النحو وأجلُّها "كتاب سيبويه"، كان له حظ وافر من إعراب القرآن؛ قال أبو حيان: «فالكتاب –أي كتاب سيبويه– هو المِرْقاة إلى فهم الكتاب –أي القرآن الكريم؛ إذْ هو المُطْلِع على علم الإعراب، والمُبْدِي من معالمه ما درَس، والمُنْطِق من لسانه ما خَرِس، والمحيي من رُفاته ما رُمِس، والرادُّ من نظائره ما طُمِس؛ فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير، وتَرَقَّتْ إلى التحقيق فيه والتحرير: أن يعتكف على "كتاب سيبويه"؛ فهو في هذا الفن المُعوَّل

(١) انظر: التفسير البسيط للواحدي ٣٩٥/١، وروضة الناظر لابن قدامة ٣٣٦/٢، والموافقات للشاطبي ٥٢/٥.

(٢) المحرر الوجيز ٢٥/١.

(٣) انظر: علم إعراب القرآن تأصيل وبيان ص٦٤.

(٤) مغني اللبيب ص١٤.

عليه، والمُستنَد في حَلِّ المشكِلات إليه»[١].

وقد اهتم مُصنِّفو معاني القرآن؛ ككتاب "معاني القرآن" للفراء، و"مجاز القرآن" لأبي عُبَيدة، و"معاني القرآن" للأخفش الأوسط، و"معاني القرآن وإعرابه" للزَّجَّاج، بإعراب القرآن، حتى نَصَّ بعضهم على أن موضوعها في إعراب القرآن؛ كالفَرَّاء الذي ذكر في مقدمة كتابه أنه في تفسير مُشكِل إعراب القرآن ومعانيه[٢].

ثم فُصِل الإعراب عن المعاني، وكان هذا مُتمثِّلًا بصنيع أبي جعفر النحاس؛ حيث ألَّف كتابين: أحدهما في "معاني القرآن"، والآخر في "إعراب القرآن"[٣].

وقد أُلِّفت الكتبُ في إعراب القرآن الكريم، ومنها المفقود، ومنها المخطوط، وقد ذكر هذه الكتبَ الدكتور يوسف بن خلف العيساوي في كتابه: "علم إعراب القرآن تأصيل وبيان"[٤]، وأشهرُ هذه الكتب الموجودة الآن سوى ما تقدم: "مُشكِل إعراب القرآن" لمكي بن أبي طالب، و"إعراب القرآن" للباقولي، و"التبيان في إعراب القرآن" للعُكْبَري، و"البيان في غريب إعراب القرآن" لابن الأنباري.

ولا يخفى اهتمام المفسرين بإعراب القرآن، فكتبهم مملوءة بالأعاريب؛ كـ"تفسير الطبري"، و"البسيط" للواحدي، و"الكشاف" للزمخشري، و"البحر المحيط" لأبي حيان.

وفي كتب القراءات القرآنية وتوجيهها، وكتب النحويين على اختلاف أنواعها، أعاريبُ لا تُحصَى؛ بل إن كل كتاب اشتمل على إعراب آيات قرآنية، فإن هذا البحث يشمله؛ وهذا لأن العالِم النحوي قد يذكر قاعدة مُطَّرِدة أو أغلبية في إعراب آيةٍ، تكون شاملةً لنظائرها.

فهذه القواعد التي وردت في كلام المُعْرِبين، من نوادر الفوائد التي يذكرونها؛ لأنها أخصُّ

---

(١) البحر المحيط ١/١١.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١.

(٣) انظر: التفسير اللغوي للدكتور مساعد الطيار ص٢٦١، وعلم إعراب القرآن للدكتور العيساوي ص٦٣، وقد فعل مثلَ ذلك: مكيُّ بن أبي طالب القيسي، فألَّف كتابَ الهداية في معاني القرآن وإعرابه، وخصَّ كتابه الآخر بإعراب القرآن وسماه: مُشكِل إعراب القرآن.

(٤) ص١٣٣.

من القواعد النحوية، فهي في أعاريبَ اشتمَل القرآن الكريم على أقواها وأفصحها، إلا أن هذه الأعاريب قد يذكرها عالمٌ نحوي ويضم إليها ما يندرج تحتها من آيات، فتتكون لديه قاعدةٌ نحوية في إعراب القرآن الكريم، وهي ما تُسمَّى بـ"الكُلِّيَّات النَّحْوية في إعراب القرآن"، التي سيأتي جمعها وبيانها ودراستها -إن شاء الله.

الفصل الأول

الكليات النحوية: ضوابطها، وصِيَغها، ومصادرها

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الكليات النحوية.

المبحث الثاني: ضوابط الكليات النحوية وصِيَغها.

المبحث الثالث: مصادر الكليات النحوية.

المبحث الأول
التعريف بالكليات النحوية

تتركب (الكُلِّيات النحوية) من كلمتين، ولا بد من بيانهما في حال إفرادهما؛ ليتضح التعريف في حال التركيب، والتخصيص بإعراب القرآن الكريم.

فالكُلِّيات لغةً: جمعُ كُلِّيَّةٍ، وهي منسوبة إلى كلمة "كُلٍّ"، الدالَّةِ على الإحاطة والجمع(١)، «وأصل الكُلِّ من قولِك: تَكلَّله؛ أي أحاط به، ومنه الإكليلُ سُمِّي بذلك لإحاطته بالرأس»(٢)، ويُعبَّر عنه بالاستغراق(٣)؛ كقول الله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا ١٢﴾(٤).

وقد تدل على التكثير؛ كقوله سبحانه: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ بِأَمۡرِ رَبِّهَا فَأَصۡبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡ﴾(٥)، قال الزمخشري: «فعبَّر عن الكثرة بالكُلِّيَّة»(٦)؛ لأنها لم تُدمِّر هودًا ومَن آمَن معه(٧)، حتى المساكن استثنتها الآيةُ(٨)، فعلى هذا تكون "كل" بمعنى "بعض"، ومنها قول الله تعالى: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمۡرَأَةً تَمۡلِكُهُمۡ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ وَلَهَا عَرۡشٌ عَظِيمٞ ٢٣﴾(٩)، فلم تُؤْتَ مُلكَ سليمان عليه السلام وهو أعظم مُلكًا منها(١٠).

---

(١) العدد في اللغة لابن سيده ص٧٨.

(٢) الفروق لأبي هلال العسكري ص٤٥٦.

(٣) المصباح المنير ٥٨٣/٢.

(٤) الطلاق: ١٢.

(٥) الأحقاف: ٢٥.

(٦) الكشاف ٣٠٧/٤.

(٧) انظر: جامع البيان لابن جرير الطبري ١٥٨/٢١.

(٨) انظر: الحيدة والاعتذار في الرد على مَن قال بخلق القرآن ص٤٣.

(٩) النمل: ٢٣.

(١٠) لأن الله -تعالى- استجاب له دعاءه، فسخَّر له الريح والشياطين وجنودًا من الإنس والجن والطير؛ وذلك كما أخبر -سبحانه- عن دعائه: ﴿قَالَ رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَهَبۡ لِي مُلۡكٗا لَّا يَنۢبَغِي لِأَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِيٓۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡوَهَّابُ ٣٥﴾ الآيات.

وقد تكون "بعض" بمعنى "كل"[١]؛ كقول الله تعالى: ﴿وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾[٢] أي: كله؛ قال ابن قُتَيبة: «لأن الشيء يكون كلُّه بعضًا لشيء، فهو بعضٌ وكُلٌّ»[٣].

وأما تعريفها اصطلاحًا؛ فقد عُرِّفت بتعريفات[٤]، منها تعريف القَرافيِّ إذ قال: «هي عبارة عن الحُكم على كلِّ فردٍ من أفراد تلك المادَّة، حيث لا يبقى منها فردٌ، وإلا فهي جزئية لا كلية»[٥]، وهذا التعريف للكلية المُطَّرِدة، وقد تكون الكلية أغلبيةً، وهي بمعنى: الكثير الغالب؛ قال الشاطبيُّ: «فالكلية في الاستقرائيات صحيحةٌ، وإن تخلَّف عن مُقتضاها بعضُ الجزئيات»[٦]، وقال أيضًا: «فأُجرِيت الأحكامُ الكلية على ما هو الغالب حفظًا على الكليات»[٧]، والتعريف اللغوي يشمل الكليات المطردة والأغلبية، كما تقدم.

فالكليات هي القواعد المُصدَّرة بكلمة "كل"، أو نحوِها مما يمكن صَوْغُها لتكون مُصدَّرةً بـ"كل"، دالَّةً على العموم الذي يدخل تحته جزئيات متعددة؛ كما قال ابن هشام في الباب الثامن من كتابه "مغني اللبيب": «في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية»[٨]، وهي بهذا قريبة من تعريف القاعدة؛ فقد عرَّفها الجرجانيُّ بقوله: «القاعدة هي قضية كُلِّيَّة مُنطبِقة على جميع جزئياتها»[٩].

إن هذه الكليات تتحدد بحسَبِ فنِّها؛ فتارةً تكون في ألفاظ القرآن وتفسيره وقراءاته، فتُسمَّى كليات الألفاظ والتفسير والتجويد، وتارةً تكون في الفقه وأصوله، فتُسمَّى الكليات الفقهية أو الأصولية أو الشرعية، وتارةً تكون في اللغة والنحو، فتُسمَّى الكليات اللغوية أو

---

(١) رَدَّ هذا القولَ غيرُ واحد؛ كالطبري في تفسيره ٢١/٦٣٥.

(٢) الزُّخرُف: ٦٣.

(٣) تأويل مشكل القرآن ص١٢٠.

(٤) انظر: الكليات الشرعية في السنة للدكتور القاسمي ص٢٣.

(٥) العِقْد المنظوم في الخصوص والعموم ص٢٩٧.

(٦) الموافقات ٢/٨٤.

(٧) الموافقات ١/٢٢١.

(٨) ص٨٨٤.

(٩) التعريفات للجرجاني ص٢١٩.

النحوية، إلى غير ذلك.

وأما النحو لغةً؛ فيُطلَق على: القصد، والمقدار، والجهة، والمِثْل، والنوع، والبعض[١]، والمعنى الأول هو الموافِق للمعنى الاصطلاحي؛ لأمرين:

الأول: لأنه مُطابِق لسبب وضع النحو، وهو قولُ عليٍّ ﷺ لأبي الأسود الدُّؤَلي: «انْحُ هذا النحوَ»[٢].

الثاني: لأن النحو يحصل به قصد الصواب من الكلام[٣].

واصطلاحًا، كما قال أبو علي: «علمٌ بالمقاييس المستنبَطة من استقراء كلام العرب»[٤]، وقال ابن الناظم: «العلم بأحكام مستنبَطة من استقراء كلام العرب»[٥]، إلى غير ذلك من التعريفات[٦].

وهذه المقاييس والأحكام هي القواعد الكلية التي يستخرجها الناظر عندما يتتبع كلامَ العرب[٧]؛ فالنحو عند المتقدِّمين شامل للإعراب والبناء وغيره[٨]، لهذا قال أبو علي بعد تعريفه السابق: «وهو ينقسم إلى قسمين: أحدهما تغييرٌ يَلحَق أواخر الكَلِم، والآخر تغييرٌ يلحق ذوات

---

(١) انظر: العين ٣٠٣/٣، وتهذيب اللغة ١٦٣/٥، ودليل الطالبين لكلام النحويين لمرعي الحنبلي ص١٢، وتاج العروس للزبيدي ٤١/٤٠.

(٢) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص١٨.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٨٧/١، وجمهرة اللغة لابن دريد ٥٧٥/١.

(٤) التكملة ص١٨١.

(٥) شرح ابن الناظم على الألفية ص٤.

(٦) للاستزادة من التعريفات، انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ١٣/١، والاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص٣٠.

(٧) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي ١٨/١.

(٨) انظر: مقدمة كتاب المُفصَّل في صنعة الإعراب ص١٩؛ حيث ذكر الاستثناء وأنه نحوٌ، وقال: «وفي الفرق بين المُعرَّف والمُنكَّر فإنه نحوٌ، وفي التعريفين: تعريف الجنس، وتعريف العهد، فإنهما نحوٌ، وفي الحروف؛ كالواو، والفاء، وثم، ولام الملك، ومِن التبعيض، ونظائرها، وفي الحذف والإضمار، وفي أبواب الاختصار والتَّكرار، وفي التطليق بالمصدر واسم الفاعل، وفي الفرق بين أن وإن، وإذا ومتى وكلما وأشباهها مما يطول ذكره؛ فإن ذلك كله من النحو».

الكلم وأنفسها»[١]، فجعل الصرفَ من النحو، وعلى هذا كتابُ سيبويه وغيره من كتب المتقدمين[٢].

وقد خصَّه المتأخرون بالإعراب؛ فقيل في تعريف النحو: «علمٌ بأصولٍ يُعرَف بها أحوال أَبْنِية الكلم إعرابًا وبناءً»[٣].

والصحيح أن النحو يشمل الإعرابَ والبناء والصرف، وغيرَ ذلك مما أُلحِق به كمعاني الأدوات والحروف؛ قال ابن جنِّي في تعريف النحو: «هو انتحاء سَمْتِ كلام العرب في تصرُّفِه من إعرابٍ وغيره؛ كالتثنية والجمع، والتحقير والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب وغير ذلك؛ ليلحق مَن ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضُهم عنها رُدَّ به إليها»[٤].

وأما الإعراب؛ فمخصوصٌ بتغيُّرِ أواخر الكلم عند دخول العوامل عليها، وبما أن الإعراب أجلُّ علوم النحو وأنفعها، فقد يُطلَق النحو ويُراد به الإعراب، فلا مانع منه، ولا مُشاحَّة في الاصطلاح.

ومن هنا يُقال في تعريف الكليات النحوية: هي القواعد والأحكام النحوية، المستخرَجة باستقراء كلام العرب، المُصدَّرة بكلمة "كُلٍّ" أو نحوها مما يفيد العموم، ويندرج تحتها أفرادُها.

فقولنا: "القواعد"، يُخرج الجزئيات.

وقولنا: "الأحكام النحوية"، يَخرج به ما سواها؛ كالأحكام اللغوية أو الفقهية ونحوها، والحكم النحوي ينقسم إلى: «واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأَوْلى، وجائز على السواء»[٥].

---

(١) التكملة ص١٨٢.

(٢) ككتاب الأصول لابن السراج، والجمل للزجاجي، والمفصل للزمخشري، والتسهيل والألفية لابن مالك، وغيرها.

(٣) انظر: التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ١١/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٤/١.

(٤) الخصائص لابن جني ٣٤/١.

(٥) الاقتراح في أصول النحو ص٤٧.

وقولنا: "المستخرَجة باستقراء كلام العرب"، يَعُمُّ الاستقراء من كافَّةِ كلام العرب شعرًا ونثرًا، ويشمل أيضًا القرآن الكريم؛ لأنه نزل بلسان عربي مبين، ويَخُصُّ العربَ دون غيرهم.

وقولنا: "المُصدَّرة بكلمة «كُلٍّ» أو نحوها مما يفيد العموم"، يَخرج به من الأحكام النحوية ما لا يكون في الكليات النحوية؛ وهي الأحكام الممنوعة والقبيحة، وخلافُ الأَوْلى؛ فإنها أفرادٌ لا تُصاغ منها الكليات غالبًا؛ لأن الكليات النحوية تتأتى من الأحكام الواجبة والحسنة والجائزة.

وقولنا: "ويندرج تحتها أفرادُها"، هذا زيادةُ إيضاحٍ، ويخرج به ما هو مُصدَّر بكلمة "كل" ولا يدل على الكليات[(١)].

وبضميمة إعراب القرآن -وقد تقدم تعريفه في التمهيد- يمكن القولُ: إن تعريف الكليات النحوية في إعراب القرآن الكريم: القواعد والأحكام النحوية التركيبية، المستخرَجة من استقراء القرآن، المُصدَّرة بـ"كل" أو نحوها مما يفيد العموم.

فالتقييد بـ"التركيبية" يُخرِج الأحكامَ النحوية الأخرى، ويَخُصُّها بالإعراب؛ لأنه يبحث في الجمل، ولا يظهر إلا بالتركيب والإسناد.

والتقييد بـ"استقراء القرآن" يُخرِج غيرَه من الكليات النحوية المستخرَجة من استقراء كلام العرب.

والكليات النحوية في إعراب القرآن تُعَدُّ قليلة مقارَنةً بالكليات النحوية العامة، وقد حوى كتابُ سيبويه عددًا من الكليات النحوية العامة؛ كقوله: «كلُّ شيءٍ كان للنكرة صفةً، فهو للمعرفة خبرٌ»[(٢)]، وقوله: «فالمبتدأ كلُّ اسمٍ ابتُدِئ ليُبنَى عليه كلامٌ، والمبتدأ والمبنيُّ عليه رفعٌ»[(٣)]، وقوله: «اعلم أن كلَّ هاءٍ كانت في اسمٍ للتأنيث؛ فإن ذلك الاسمَ لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة»[(٤)]، وقوله أيضًا: «كلُّ شيءٍ كان من بنات الثلاثة، فلَحِقتْه الزيادة

---

(١) انظر: الكليات الشرعية في السنة للدكتور عبد الإله القاسمي ص٢٤.

(٢) الكتاب ٨/٢.

(٣) الكتاب ١٢٦/٢.

(٤) الكتاب ٢٢٠/٣.

فبُنِي بناءَ بنات الأربعة وأُلحِق ببنائها؛ فإنه يُكسَّر على مثالِ "مَفاعِلَ" كما تُكسَّر بناتُ الأربعة»[(١)]، وغيرها كثير مما هو مبثوث في كتاب سيبويه وفي غيره من كتب النحويين.

وأما الكليات النحوية في إعراب القرآن؛ فلا بد من تقييدها بالقرآن الكريم، كقول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كلُّ "عسى" في القرآن من الله، فهي واجبة»[(٢)]. فإن قيل: إن هذه الكلية في معنى "عسى"، من علم الدلالة، وليس من التركيب الذي قُيِّد في تعريف الكليات النحوية في إعراب القرآن؟

فالجواب من وجهين:

الأول: أن من علم الدلالة ومعاني الألفاظ ما يَتوقَّف عليه الإعرابُ أو البناءُ، كما في "عسى"، وسيأتي تفصيل القول فيها في مسألتها -إن شاء الله.

الثاني: أن في هذه الكلية إسنادَ "عسى" إلى الله تعالى، والإسناد من التركيب، ولما يترتب عليها من أحكام إعرابية، وكليات أخرى نحوية، كما قال الكسائي: «كلُّ ما في القرآن من "عسى" على وجه الخبر، فهو مُوحَّد: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ﴾[(٣)]، و﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّ﴾[(٤)]، و ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾[(٥)]، ووُحِّد على: "عسى الأمرُ أن يكون كذا"، وما كان على الاستفهام فإنه يُجمَع؛ كقوله -جلَّ وعزَّ: ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ﴾[(٦)]»[(٧)].

(١) الكتاب ٦١٣/٣.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ١٧٦٦/٦، والبيهقي في السنن الكبرى ١٣/٩، وانظر: الدر المنثور للسيوطي ٥٨٧/١.

(٣) الحجرات: ١١.

(٤) الحجرات: ١١.

(٥) البقرة: ٢١٦.

(٦) محمد: ٢٢.

(٧) الصاحبي لابن فارس ص١١٣، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ٢٨٨/٤، والكليات للكفوي ص٥٩٧، وذكره الدكتور عيسى شحاتة في كتابه "معاني القرآن" الذي جمعه من كلام الكسائي ص٨٩.

المبحث الثاني

ضوابطُ الكليات النحوية، وصِيَغُها

تقدم أن الكليات النحوية قد تكون في النحو عمومًا، وقد تكون في أحدِ علومه؛ كإعراب القرآن، أو الصرف، أو حروف المعاني أو غيرها.

وليس ثَمَّةَ ألفاظ مُحدَّدة يمكن حصرها وعدم تجاوزها، بل تعرف بضوابطها المحدِّدة لها؛ وهي:

أولًا: أن تكون دالَّةً على العموم، ومُصدَّرةً بـ"كل"، أو يمكن تصديرها بـ"كل"، ومُشتمِلةً على جزئياتها؛ فالمُصدَّرة كقولهم: "كُلُّ فاعلٍ مرفوعٌ"، وما يمكن تصديرها كقولهم: "لا يأتي الفاعل إلا مرفوعًا".

ثانيًا: أن تكون من استقراء النحويين لكلام العرب؛ فمما هو معلوم أن النحو مبنيٌّ على الاستقراء، كما قال ابن السَّرَّاج: «النحو إنما أُرِيد به أن ينحوَ المتكلمُ إذا تعلَّمه كلامَ العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلامهم ما عُلم: أن الفاعل رفعٌ، والمفعول به نصبٌ، وأن "فعَل" مما عينُه ياء أو واو، تُقلَب عينُه من قولهم: قام وباع»[(١)].

فكذلك الكليات تُستخرَج من الاستقراء؛ قال الشاطبيُّ: «والنظر في الكليات ثانٍ عن الاستقراء، وهو محتاج إلى تأمُّلٍ واستبصار، وفُسْحةِ زمانٍ يسع ذلك»[(٢)].

ثالثًا: أن تكون مشتملة على أحكام نحوية، وقواعد مُطَّرِدة أو أغلبية.

ثم إن هذه الضوابط لا بد من توافرها في الكليات النحوية في إعراب القرآن الكريم، وتُخصَّص بأمرين:

الأول: أن تكون من استقراء النحويين للقرآن الكريم؛ لأن النحويين استقرؤوا القرآن ولغة

---

(١) الأصول ٣٩/١.

(٢) الموافقات ٤٠٦/٥.

العرب، ووضعوا قواعد النحو على مجموع ذلك، ثم استقرؤوا القرآن وطبقوه على قواعدهم في أعاريبهم النحوية، وهذه الأعاريب منها ما هو من المسائل الجزئية، ومنها ما هو من الكليات، فهي استقراء بعد استقراء.

الثاني: أن تكون في التركيب الإعرابي للآيات، ويخرج بذلك استقراءُ النحويين للنحو عمومًا، واستقراؤهم لمسائل النحو الأخرى ولو كانت في النحو القرآني؛ فالكليات التصريفية في إعراب القرآن ليست منها، مثالُها: «أبوابٌ جمعُ بابٍ، وقد جاء المفرد في القرآن كثيرًا، وباب "فعَل"، وجمعُه على "أفعالٍ" قياسٌ، ولم يُجمَع في القرآن على غير "أفعال"»[(١)]، وغيرها من الكليات التصريفية[(٢)].

وبهذا يمكن التعرف على الكليات النحوية في إعراب القرآن الكريم، وقد وردت في كلام النحويين على صيغ متعددة، مُقسَّمةً إلى قسمين:

القسم الأول: الصِّيَغ الصريحة، ولها صور منها:

١- أن تكون بلفظة "كل"، وهو الأصل؛ كقول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كلُّ "عسى" في القرآن من الله، فهي واجبة»[(٣)]، وقولِ مقاتلٍ: «كلُّ شيء في القرآن "كذلك" يعني: "هكذا"، وكلُّ شيء في القرآن "ذلك" يعني: "هذا"، وكلُّ شيء في القرآن "تلك" يعني: "هذه"»[(٤)]، وقولِ الفرَّاء: «كلُّ ما كان في القرآن مما فيه من نكراتِ الحقِّ، أو معرفته، أو ما كان في معنى

(١) دراسات لأسلوب القرآن ٣٤٤/٧.

(٢) مثالها أيضًا ما ذكره أبو علي الفارسي في "يَحزن" الواردة في كل القرآن، و"يُحزِن" في بعض القراءات، كما في كتابه الحجة ٩٩/٣.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ١٧٦٦/٦، والبيهقي في السنن الكبرى ١٣/٩، وانظر: الدر المنثور ٥٨٧/١.

(٤) هذا اللفظ نقله المَلَطي عن مقاتل في كتابه التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص٧١، ولم أجده في تفسير مقاتل إلا مُفرَّقًا، وربما يكون جمعه من كلامه المتناثر في تفسيره؛ فقد قال في كل موضع ورَد فيه كذلك: «يعني هكذا»، وهي كثيرة جدًّا، منها: ١٣٢/١، و٢٢٢/١، و٢٧٥/١. وقال: «ذلك يعني هذا» في مواضع، منها: ٣٨٨/١، و٢٩٧/٢، و٥٧٨/٢، و٢٥٨/٤. أما قوله: «تلك يعني هذه» فقد جاءت في التفسير في موضع واحد ٣٦١/١.

الحقِّ؛ فوجهُ الكلام فيه النصب، مثل قوله: ﴿وَعْدَ ٱلْحَقِّ﴾[١] و﴿وَعْدَ ٱلصِّدْقِ﴾[٢]، ومثل قوله: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾[٣]»[٤].

٢- أن تكون فيها عبارة: "جميعُ ما في القرآن"، أو "الذي جاء في القرآن"، ونحوهما؛ كقول الأخفش: «كلُّ اسمٍ ابتدأتَه لم تُوقِع عليه فعلًا من بعده فهو مرفوع، وخبرُه إن كان هو هو فهو أيضًا مرفوع؛ نحو قوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾[٥]، وما أشبه ذلك، وهذه الجملة تأتي على جميع ما في القرآن من المبتدأ، فافهَمْها»[٦]، وكقول أبي علي الفارسي: «فحُكمُ "عسى" أن يُستعمَل بعدها "أن"، وحكمُ "كاد" ألا يُستعمَل بعدها "أن"، وهذا على جميع ما في التنزيل من هذا»[٧]، وكقول العُكبَري: «وما جاء في القرآن من أفعال الشرط عَقِيبَ "إما" كلُّه مُؤَكَّد بالنون، وهو القياس»[٨].

٣- أن تكون بصيغة: "إنما جاء في القرآن على كذا"، أو "لم يأتِ في القرآن إلا هكذا"، أو "لم يَرِدْ في القرآن إلا هكذا"، ونحوها من صيغ الحصر، ولا سيما الإثبات بعد النفي؛ كقول ابن مالك: «فكُلُّ ضميرٍ تراه كهاءِ "أعطيتُكه" في كونه ثانيَ منصوبينِ بفعلٍ غيرِ قلبيٍّ؛ فهو جائز الاتصال والانفصال، واتصالُه أجودُ، ولذلك لم يأتِ في القرآن إلا مُتَّصِلًا؛ كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾[٩]»[١٠]، وقوله أيضًا: «لم

(١) إبراهيم: ٢٢.
(٢) الأحقاف: ١٦.
(٣) يونس: ٤.
(٤) معاني القرآن ١/١٢٥.
(٥) الفتح: ٢٩.
(٦) معاني القرآن ١/٧.
(٧) التعليقة على كتاب سيبويه ٢/٢٦٩.
(٨) التبيان في إعراب القرآن ١/٥٤.
(٩) الأنفال: ٤٣.
(١٠) شرح التسهيل ١/١٦٧.

يَرِدْ في القرآن مبتدأٌ بعد "إذا"، إلا وخبره ثابت غير محذوف»[١].

٤- أن تكون موصوفة بأنها لغة أهل الحجاز التي نزل بها القرآن؛ كقول الواحدي: «والقرآن نزل بلغة أهل الحجاز؛ فلذلك نُصِب كلُّ مُستثنًى مُنقطِع»[٢].

٥- أن تُوصَف بأنها اللغة الأقوى؛ كقول الزجاج في قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾: «وزعَم بعضُهم أن الرفع في قولك: "ما هذا بشرًا" أقوى الوجهين. وهذا غلطٌ؛ لأن كتابَ الله ولغةَ رسول الله أقوى الأشياء وأقوى اللغات، ولغة بني تميم: "ما هذا بشرٌ"، ولا تجوز القراءةُ بها إلا برواية صحيحة»[٣]، وكقوله أيضًا: «ولو قيل في الكلام: "لا رجل عندك إلا زيدًا" جاز، و "لا إله إلا اللهَ" جاز، ولكن الأجود ما في القرآن، وهو أجودُ أيضًا في الكلام»[٤].

القسم الثاني: صِيَغٌ غيرُ صريحةٍ، وهذه يصعب بيانها؛ لخفائها من جهة، ولأنها تعتمد على إدراك القارئ لكلام النحويين واستنباط الكليات النحوية منها، فقد رجَّح ابن مالك أن يكون "الزيدون" مبتدأ مُؤخَّرًا، و"قاموا" خبرًا مُقدَّمًا، في قولك: "قاموا الزيدون" على احتمال كونه على لغة: "أكلوني البراغيث"، وعلَّل ذلك بقوله: «لأن تقديم الخبر أكثرُ في الكلام من تلك اللغة، والحملُ على الأكثر راجح»[٥]، وبعد النظر إلى كلام سيبويه وغيره[٦]، حصل استنباط الكلية النحوية؛ وهي: كلُّ فاعلٍ في القرآن ورَد مُثنًّى أو مجموعًا؛ فليس في فعله علامة حرفية للتثنية أو للجمع، بل إما أن يكون الفاعل ظاهرًا ففعله مُجرَّد، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[٧]، ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[٨]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[٩]، وإما أن يكون الفاعل ضميرًا؛ حملًا

(١) شرح التسهيل ١/٢٧٥.
(٢) التفسير البسيط ٣/٤١٢.
(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/١٠٨.
(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٣٦.
(٥) شرح التسهيل ١/٢٩٨.
(٦) هذه المسألة الزُّنبُورية، وسيأتي الكلام عليها في الفصل الرابع -إن شاء الله.
(٧) المائدة: ٢٣.
(٨) المؤمنون: ١.
(٩) يوسف: ٣٠.

على اللغة الشُّهْرى؛ كقوله: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[١]، ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[٢].

وبعدُ؛ فهذه الكليات النحوية في إعراب القرآن الكريم، سواء كانت صريحةً أم غير صريحة، فإنها لا تنحصر بها، وإنما هي نماذج يُستدَلُّ بها على غيرها مما يدخل في ضوابط الكليات المتقدِّم ذكرها؛ لأن استقصاءها محتاج إلى طول زمان، وسعة اطلاع، وإدامة نظرٍ في كلام النحويين والمفسرين، وأما الكليات النحوية العامة فصِيَغُها وألفاظها أكثرُ من ذلك، ولم أجد مَن تناولها بالدراسة، إلا في مجالات محدودة[٣].

(١) المائدة: ٧١.

(٢) الأنبياء: ٣.

(٣) انظر: كليات الألفاظ في التفسير للقرني ص٣٨، وثَمَّة كتاب في القواعد النحوية عند ابن هشام؛ هو: "القواعد والأصول الكلية عند ابن هشام الأنصاري" للدكتور حسن العثمان، ولم يُحرِّر الكلياتِ النحوية، وإنما غالبه في القواعد النحوية التي ذكرها ابن هشام؛ كقوله مثلًا: «الابتداء لا يعمل في الحال».

المبحث الثالث
مصادر الكليات النحوية

لعل ظهور الكليات ونشأتها يُسهِم في توضيح مصادرها؛ فالكليات النحوية ظهرت ضمن الكليات الشرعية التي ظهرت في عهد النبي ﷺ[(١)]، وما بعده من القرون المُفضَّلة، وهذه المرحلة تُمثِّل انتشار العلم، فأتت الكليات التي تحوي في ألفاظها القليلة علمًا غزيرًا؛ لأن النبي ﷺ أُوتي جوامع الكلم وفواتحه، واختُصِر له الكلام اختصارًا، ومن ثَمَّ تعلَّم منه أصحابُه وأتباعُه رضي الله عنهم.

فالقرآن الكريم اشتمل على هذه الكليات الشرعية في مواضع متعددة؛ كقول الله تعالى: ﴿۞ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسۡرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ مِن قَبۡلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوۡرَىٰةُ﴾[(٢)]، وقوله: ﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِ﴾[(٣)]، وقوله: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦ﴾[(٤)]، وقوله: ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ ٢٦﴾[(٥)]، وقوله: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٖ وَكَبِيرٖ مُّسۡتَطَرٞ ٥٣﴾[(٦)]، وغيرها كثير.

ومن السُّنَّة قولُ النبي ﷺ: «وكل بدعة ضلالة»[(٧)]، وقوله: «كل شراب أسكَر فهو حرام»[(٨)]، وقوله: «كلُّكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيَّتِه»[(٩)]، وغيرها.

وأما ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم من هذه الكليات؛ فهو كثيرٌ جدًّا، ومبثوثٌ في كتب علوم

---

(١) انظر: الكليات الشرعية في السنة للدكتور عبد الإله القاسمي ص٦٣.
(٢) آل عمران: ٩٣.
(٣) آل عمران: ١٨٥.
(٤) الإسراء: ١٣.
(٥) الرحمن: ٢٦.
(٦) القمر: ٥٣.
(٧) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة ٥٩٢/٢.
(٨) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء ٥٨/١.
(٩) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة ٥/٢.

القرآن كالتفسير والقراءات، وفي كتب الحديث والفقه وغيرها، وقد صُنِّفت هذه الكليات الشرعية فيما بعدُ إلى: كليات فقهية[١]، وكليات تفسيرية[٢]، وكليات في القراءات والتجويد[٣].

وليس هذا مما نحن فيه من كليات النحو والإعراب، ولكن حتى يتبين أن أوائل هذه الكليات النحوية ظهرت في زمن الصحابة ﷺ؛ فمنها ما جاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: «كلُّ شيء في القرآن "لو"؛ فإنه لا يكون أبدًا»[٤]، وقوله: «كلُّ شيء في القرآن "أو أو"؛ فهو مُخيَّر، فإن كان "فمَن لم يَجِدْ" فهو الأوَّلُ»[٥]، وقوله: «كلُّ "عسى" في القرآن واجبةٌ»[٦]؛ فهذه النصوص تُعَدُّ باكورةَ الكليات النحوية في إعراب القرآن، وهي موجودة غالبًا في كتب التفسير والحديث.

ثم إن ظهور النحو علمًا مُستقِلًّا بذاته، جعل النحويين يذكرون كليات نحوية عامة، لكنها ليست في إعراب القرآن؛ لأنها مُستنِدة على لغة العرب، وهذا النوع كثيرٌ في كلام سيبويه وغيره من النحويين، ولكنها متناثرة في مُصنَّفاتهم، وقد جمع الكفويُّ منها عددًا كثيرًا في كتابه "الكليات"[٧].

وأما الكليات النحوية في إعراب القرآن؛ فليست مجموعةً في مُصنَّف، لكنها مبثوثة في

---

(١) جمع الدكتور محمد صدقي مصنفات الكليات والقواعد الفقهية على مر العصور في كتابه: الوجيز في إيضاح قواعد الفقة الكلية ص٩٤، وانظر: القواعد الكلية والضوابط الفقهية في الشريعة الإسلامية للدكتور محمد عثمان شبير ص٤٠.

(٢) الكليات التفسيرية تشمل: كلياتِ علوم القرآن، وكلياتِ الألفاظ، وأكثرُها كليات الألفاظ كما في تفسير مقاتل، والأفراد لابن فارس، وغير ذلك مما ستراه في الكتاب الحافل بدراسة الكليات دراسة نظرية وتطبيقية: "كليات الألفاظ في التفسير" لبريك القرني.

(٣) وتتمثل في كتاب الدكتور فتحي العبيدي: "كليات التجويد والقراءات: جمع وصياغة ودراسة وشرح".

(٤) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ١٩٦/١.

(٥) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ١١٩٤/٤.

(٦) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ١٧٦٦/٦، والبيهقي في السنن الكبرى ١٣/٩، وانظر: الدر المنثور للسيوطي ٥٨٧/١.

(٧) ذكر الكفوي الكليات النحوية في مواضع كثيرة من كتابه، وانظر -على سبيل المثال- الفصل الأخير منه؛ حيث جعله في المتفرقات، والغالب عليه النحو واللغة، كما في ص٨٣٥.

كتب النحويين والمفسرين، وثَمَّةَ كتابٌ احتوى عليها، وهي فيه متناثرة؛ لأنه اشتمل على عامة النحو القرآني، وهو كتاب: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" للشيخ محمد عبد الخالق عُضَيمة؛ فقد حوَى كثيرًا من الكليات النحوية في إعراب القرآن، وربما يذكر كلياتٍ من خلال استقرائه للقرآن الكريم وقراءاته، ولكنه لم يتمحض في كليات إعراب القرآن.

وأما الكتب التي احتوت على شيء منها؛ فهي على أقسام:

الأول: كتب معاني القرآن وإعرابه؛ ككتاب "مجاز القرآن" لأبي عُبَيدة، و"معاني القرآن" للفرَّاء، و"إعراب القرآن" للأخفش، و"معاني القرآن وإعرابه" للزجاج، و"معاني القرآن" للنحاس، و"إعراب القرآن" للباقولي، و"مُشكِل إعراب القرآن" لمكي بن أبي طالب، و"التبيان في إعراب القرآن" للعُكبَري، و"البيان" لابن الأنباري، وغيرها.

الثاني: كتب التفسير؛ كـ"تفسير مُقاتِلٍ"، و"جامع البيان" لابن جرير الطبري، و"تفسير ابن أبي حاتم"، و"البسيط" للواحدي، و"الكشاف" للزمخشري، و"التفسير الكبير" للرازي، و"تفسير الراغب الأصفهاني"، و"المُحرَّر الوجيز" لابن عطية، و"البحر المحيط" لأبي حيان، و"الدر المصون" للسمين الحلبي، و"أضواء البيان" للشنقيطي، و"التحرير والتنوير" لابن عاشور.

الثالث: كتب علوم القرآن؛ ككتاب "البرهان" للزركشي، و"الإتقان" للسيوطي، و"مُعترَك الأقران" له أيضًا.

الرابع: كتب القراءات القرآنية وتوجيهها؛ ككتاب "السَّبْعة" لابن مجاهد، و"الحُجَّة" لأبي علي الفارسي، و"المُحتسَب" لابن جني، و"معاني القراءات" للأزهري، و"إبراز المعاني من حِرْز الأماني" لأبي شامة.

الرابع: كتب النحويين؛ كـ"كتاب سيبويه"، و"الأصول" لابن السَّرَّاج، و"المُقتضَب" للمُبرِّد، و"شرح الكتاب" للسِّيرافي، و"التعليقة" لأبي علي الفارسي، و"الصاحبيِّ" لابن فارس، و"المُفصَّل" للزمخشري، و"شرحِه" لابن يعيشَ، و"شرح الكافِيَة" للرضيِّ، و"شرح التسهيل" لابن مالك، و"شرح الكافية الشافية" لابن مالك أيضًا، و"التذييل والتكميل"، و"ارتشاف الضَّرَب"، و"التذكرة" لأبي حيان، و"الجنَى الداني" للمرادي، و"مغني اللبيب"، و"شرح الشُّذُور" لابن هشام.

وشروح "ألفية ابن مالك"؛ كشرح ابن الناظم، و"أوضح المسالك" لابن هشام، و"توضيح المقاصد والمسالك" للمرادي، و"المقاصد الشافية" للشاطبي، و"إرشاد السالك في حَلِّ ألفية ابن مالك" لبرهان الدين بن قَيِّم الجَوْزية، و"شرح الأشموني"، وغيرها.

الخامس: كتب أصول النحو وفقه اللغة؛ ككتاب "الخصائص" لابن جني، و"الصاحبي" لابن فارس، و"فقه اللغة وأسرار العربية" للثعالبي، و"الاقتراح في أصول النحو" للسيوطي، وغيرها.

السادس: معجمات اللغة؛ ككتاب "العين" المنسوب للخليل، و"مقاييس اللغة" لابن فارس، و"تهذيب اللغة" للأزهري، و"القاموس المحيط" للفِيروزابادي، و"لسان العرب" لابن منظور، وغيرها.

الفصل الثاني
كليات النكرة والمعرفة في إعراب القرآن الكريم

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في النكرات.

المبحث الثاني: في المعارف.

المبحث الأول

في النكرات

مسألة: النكرات المُراد بها الأعلام.

كلُّ ما جاء في القرآن من نكراتٍ يُراد بها الأعلامُ؛ فإنها نكراتٌ على الوضع لا الاستعمال؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[١]، وقوله: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾[٢]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ وَجَآءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ ﴿١٧﴾﴾[٣]، وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾[٤]، وقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾﴾[٥].

هذه الكلية النحوية ذكَرها أبو حيان[٦]، ونقلها عنه ناظرُ الجيش[٧].

وهي في بيان النكرة، وأنها تفترق عن المعرفة، وليس بينهما اختلاطٌ يمنع تمييزَ أحدهما عن الآخر، كما في قول ابن مالك: «مَن تعرَّض لحدِّ المعرفة؛ عجَز عن الوصول إليه دون استدراكٍ عليه؛ لأن مِن الأسماء ما هو معرفةٌ معنًى نكرةٌ لفظًا، وعكسُه ...»[٨].

وقد رَدَّ عليه أبو حيان بهذه الكلية النحوية، وهو في هذا يُقرِّر الفرقَ بين الوضع والاستعمال، فقال: «ولا شك أنه يَعرِض للنكرات أن تُعيِّن المرادَ ببعض أفرادها بقرينةٍ لفظيةٍ أو حاليَّةٍ؛ كقولك: "لقد قتَل ابنُ مُلجِم رجلًا عظيمًا"، فيُفهَم من قولك: "رجلًا عظيمًا" أنه عليٌّ

---

(١) البقرة: ٣٠.

(٢) الكهف: ٦٥.

(٣) الدخان: ١٧.

(٤) الجمعة: ٢.

(٥) الحاقة: ٤٠.

(٦) التذييل والتكميل ١٠٧/٢.

(٧) تمهيد القواعد ٤٣٠/١.

(٨) شرح التسهيل ١١٥/١.

بن أبي طالب، وكذلك جميع النكرات التي جاءت في القرآن مُرادًا بها الأعلامُ؛ كقوله تعالى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦﴾[1]، فهذا معلوم أنه جبريلُ عليه السلام، ولا يدعي عاقلٌ أن قوله: ﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ هو معرفة، وكذلك: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠﴾[2] هو محمدٌ ﷺ، ولا يُدَّعى أن قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩﴾ معرفةٌ»[3].

وهذا الاستعمال وما فيه من قرائن قد يُحوِّل النكرةَ إلى معرفة في لسان العرب، والقرآن نزل بلغة العرب؛ فما وجهُ تخصيصِ القرآن بهذه الكلية النحوية؟

فالجواب: أن اتساع لغة العرب يجعل للمتكلمين أغراضًا من حيث التنكيرُ أو التعريفُ، وهذا الشيوع في النكرات قد لا يَتعرَّف ويبقى الأمر على التنكير؛ وهذا في كل النكرات، وفي نكرات الأعلام أيضًا قد يَرِدُ، ولكن هذا التنكير في الأعلام في غير القرآن فيه نوعُ جهالةٍ، وأما القرآن الكريم فهو كتابُ علمٍ وهدًى، وفيه إجمالٌ وتفصيلٌ، وعنايةُ المفسرين به وبألفاظه ومعانيه وأسباب نزوله، أزال نكراتِ الأعلام عن وضعها إلى التعريف بها وتفسيرها، مع بقاء ألفاظها على النكرة؛ لتفيد الأغراض البلاغية الأخرى؛ كالتفخيم أو التعظيم أو التهويل ونحوها.

وهذا التعريف في الأعلام ليس على إطلاقه، وإنما هو نسبيٌّ من وجهين:

الوجه الأول: على حسَبِ حال الناظر في كتاب الله تعالى؛ فيعرف هذه النكراتِ بعضُ الناس، ولا يعرفها آخَرون.

الوجه الثاني: على حسب الأقوال الواردة في الآية؛ وهذا فيه تعريفٌ جزئيٌّ للنكرة، مثاله قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠﴾[4]، قال ابن الجوزي: «فيه قولان: أحدهما: محمد ﷺ، قاله الأكثرون، والثاني: جبريلُ عليه السلام، قاله ابن السائب، ومقاتل»[5].

---

(١) النجم: ٥-٦.

(٢) الحاقة: ٤٠.

(٣) التذييل والتكميل ١٠٧/٢.

(٤) الحاقة: ٤٠.

(٥) زاد المسير ٣٣٣/٤.

والذي يُرجِّح قولَ الأكثرين سياقُ الآيات؛ لأنه قال بعدها: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾﴾[١]. وقد وردت هذه الآية في سورة التكوير، وفيها أيضًا قولان كآية الحاقة، ولكن السياق يُرجِّح أنه جبريلُ عليه السلام؛ لأنه وصفه ثُمَّ ذكَر النبيَّ ﷺ بقوله: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ﴿٢٢﴾ وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ ﴿٢٣﴾﴾[٢]، ومع الترجيح بين الأقوال يتعيَّن التعريفُ، ويزول التنكير.

وهذه النكرات في الأعلام وفي غيرها، ذكرها السيوطي في كتابه "مُفحِمات الأقران في مُبهَمات القرآن"؛ حيث قال في مقدمته: «علم المبهَمات علم شريف، اعتنى به السلف كثيرًا؛ أخرج البخاريُّ عن ابن العباس رضي الله عنهما قال: "مكثتُ سنةً أريد أن أسأل عمرَ عن المرأتينِ اللَّتينِ تظاهَرتا على رسول الله ﷺ"[٣]، قال العلماء: هذا أصلٌ في علم المبهَمات، وقال السُّهَيليُّ: هذا دليلٌ على شرف هذا العلم، وأن الاعتناء به حسنٌ ومعرفته فضلٌ»[٤].

والكلية النحوية خصَّت النكراتِ بأنها على الوضع، والمراد بالوضع ظاهرُ اللفظ؛ لأنها لَمَّا زال إبهامها وتعرَّفت، لم يكن هذا التعريف طارئًا على الكلمة ذاتها، بل لا تزال اللفظة نكرةً، وإنما حصل التعريف بأمرٍ خارجٍ؛ وهو الاستعمال الذي أفادته القرائن التفسيرية.

وهذه النكرات لها دلالاتها البلاغية، وليس هذا موضعها[٥].

---

(١) الحاقة: ٤١-٤٢.

(٢) التكوير: ٢٢-٢٣.

(٣) الحديث رواه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن ١٥٦/٦، ومسلم في صحيحه، كتاب الطلاق ١١٠٨/٢.

(٤) مفحمات الأقران في مبهمات القرآن ص٨.

(٥) ذكر عبد الرحمن بن حبنكة الدواعيَ إلى اختيار النكرة؛ انظرها في كتابه: البلاغة العربية ٤٠٠/١.

المبحث الثاني

في المعارف

المسألة الأولى: تَوالِي الضميرين لفعل واحد.

كلُّ ما كان في القرآن من ضميرينِ مفعولينِ لفعل واحد؛ فهما مُتَّصِلان به، يتقدمهما الأعرفُ منهما؛ كقوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ﴾[١]، وقوله: ﴿يُرِيكَهُمُ﴾[٢]، وقوله: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[٣]، وقوله: ﴿فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ﴾[٤]، وقوله: ﴿يَسْئَلْكُمُوهَا﴾[٥].

هذه الكلية النحوية وردت في كلام جمعٍ من النحويين؛ كابن مالك في قوله: «فكُلُّ ضميرٍ تراه كهاءِ "أعطيتكه" في كونه ثانيَ منصوبينِ بفعلٍ غيرِ قلبيٍّ؛ فهو جائز الاتصال والانفصال، واتصالُه أجودُ، ولذلك لم يأتِ في القرآن إلا متصلًا؛ كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾[٦]» [٧].

وأشار إليها بعض شُرَّاح "الألفية" عند قول ابن مالك[٨]:

وفي اختيارٍ لا يَجِيءُ المُنفصِلْ ... إذا تَأتَّى أن يجيءَ المُتَّصِلْ

وصِلْ أَوِ افْصِلْ هاءَ سَلْنِيهِ وما ... أَشبَهَهُ ... الأبيات

وذلك كقول المرادي: «المراد بهاءِ "سَلْنِيه" ما وقع ثانيَ ضميرينِ منصوبين بفعل غير ناسخ، فيجوز فيه الاتصال، فتقول: "سَلْنِيهِ، وسَلْنِي إيَّاه"، والاتصالُ أرجحُ ولذا بدأ به، ولم يأتِ في

---

(١) البقرة: ١٣٧.

(٢) الأنفال: ٤٣.

(٣) هود: ٢٨.

(٤) الحِجر: ٢٢.

(٥) محمد: ٣٧.

(٦) الأنفال: ٤٣.

(٧) شرح التسهيل ١/١٦٧.

(٨) الألفية ص١٣.

القرآن إلا متصلًا؛ كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾[١]، ولم يذكر سيبويه غيرَ الاتصال»[٢].

وقال فيه ابن هشام: «ولذلك لم يأتِ في التنزيل إلا به؛ كقوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[٣]، ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾[٤]، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾[٥]»[٦].

وقال أبو إسحاق الشاطبي: «كلُّ ضمير وَلِي ضميرًا قبله متصلًا بفعل، منصوبًا مُطلَقًا، أو مرفوعًا من باب كان فقط؛ فهذا هو الذي خيَّر الناظمُ في وصلِه وفصلِه»[٧].

ونجد أن الشاطبي هنا ذكر المرفوعَ وخصَّه بباب كان، وهو ما استثناه المراديُّ بقوله: «بفعلٍ غيرِ ناسخٍ»[٨]، ولم أذكره في الكلية النحوية؛ لأنه لم يَرِدْ في القرآن الكريم، وإنما ورد في الحديث الشريف؛ كقول النبي ﷺ: «إنْ يَكُنْهُ؛ فلن تُسلَّطَ عليه، وإنْ لم يَكُنْهُ؛ فلا خيرَ لك في قتله»[٩].

وقد قيَّدتُ هذه الكليةَ النحوية بالفعل، ولم أُقيِّدها بالعامل؛ لأن المصدر عامل، كما أن الفعل عامل، وذلك ليخرج المصدر؛ لأن الأرجح فيه عندما يأتي بعده ضميرانِ مفعولانِ انفصل أحدهما عنه، كما قال ابن يعيش[١٠].

ولم يَرِدْ في القرآن اتصالُ الضميرينِ بالمصدر، وقد ورد في الشعر؛ كقول الشاعر[١١]:

---

(١) الأنفال: ٤٣.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٣٧١/١.

(٣) هود: ٢٨.

(٤) محمد: ٣٧.

(٥) البقرة: ١٣٧.

(٦) شرح قطر الندى ص١١٨.

(٧) المقاصد الشافية ٣٠٠/١.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك ٣٧١/١.

(٩) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد، باب كيف يعرض الإسلام على الصبي، برقم (١٣٥٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد، برقم (٧٥٣٨).

(١٠) شرح المفصل ٣٢٠/٢.

(١١) لم يعرف قائل البيت، وهو من مختارات أبي تمام في بعض نُسَخِ ديوان الحماسة ولم يَنسُبه لأحد، كما قاله العيني

=

لَـــئِنْ كـــانَ حُبُّـــكِ لي كاذبًـــا لقـد كـان حُبِّـيكِ حقًّـا يقينَـا[١]

فقوله: "حُبِّيك" هذا جائز، ولكن الأرجح قولُ: "حُبِّي إياك".

وفي هذه الكلية النحوية النَّصُّ على «الضميرين المفعولين لفعل واحد»؛ وذلك لأن الفعل قد يتصل به ضميرانِ: أحدهما فاعل، والآخر مفعول، ولكن الفاعل واجب الاتصال بالفعل؛ لأنه كالجزء منه.

ولا يكون الاتصال راجحًا والانفصال مرجوحًا، كما في أمثلة هذه الكلية؛ قال الرضيُّ في توالي الضميرين: «فإن كان أحدهما مرفوعًا متصلًا؛ فالواجب تقدُّمُه على المنصوب، لِمَا تقرر من كون المتصل المرفوع مُتوغِّلًا في الاتصال، وكائنًا كجزء الفعل حتى سكن له لام الفعل، وكلُّ ضمير وَلِي ذلك المرفوعَ فلا بد من كونه متصلًا، سواء كان أعرفَ من ذلك المرفوع؛ نحو: "ضربتني"، أو لا؛ نحو: "ضربتك"»[٢].

فقول الرضيِّ هنا: «وكلُّ ضمير ولي ذلك المرفوعَ فلا بد من كونه متصلًا»، فيه وجوبُ اتصال الضمير الثاني بالضمير الأول مع الفعل في كلمة واحدة، وأن وجوب اتصال الفاعل بالفعل يُلغي ما اشتُرط في هذه الكلية؛ وهو تقدُّمُ الأقرب.

ولكن لا بد أن نعرف معنى الأقرب؛ قال سيبويه: «وإنما كان المخاطَب أَوْلى بأن يُبدَأ به؛ من قِبَل أن المخاطَب أقرب إلى المتكلِّم من الغائب، فكما كان المتكلِّم أَوْلى بأن يَبدأ بنفسه قبل المخاطَب؛ كان المخاطَب الذي هو أقربُ من الغائب أَوْلى بأن يُبدَأ به من الغائب»[٣]، وبنحو هذا قال ابن السراج[٤]، والزمخشري[٥].

=

في كتابه المقاصد النحوية ١/٢٨٥.

(١) البيت من المتقارب، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١/١٥٣، وأوضح المسالك ١/٨٩، وشرح الأشموني ١/٥٦.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٣٨.

(٣) الكتاب ٢/٣٤٦.

(٤) الأصول ٢/١٢٠.

(٥) المفصل في صنعة الإعراب ص٢٤٥.

ولا فرق في هذه الكلية بين كون الفعل من أفعال القلوب، أو من غيرها؛ لذلك استشهدتُ بقوله تعالى: ﴿يُرِيكَهُمُ﴾[١]، على الفعل القلبيِّ، ولم يَرِدْ في القرآن غير هذا الموضع.

أما قولُ ابن مالك فيما تقدم: «فكُلُّ ضمير تراه كهاءِ "أعطيتكه" في كونه ثانيَ منصوبين بفعل غير قلبي ...»[٢]؛ فهذا لأن كلام ابن مالك في لغة العرب عمومًا، لا في القرآن خاصة، كما في بحثنا هذا؛ بدليل تمثيله بـ"أعطيتكه".

(١) الأنفال: ٤٣.

(٢) شرح التسهيل ١/١٦٧.

المسألة الثانية: نون الوقاية مع "ليت" و"لعل" وهما مضافان إلى ياء المتكلم.

كلُّ ما جاء في القرآن من لفظة "ليت" مُضافةً إلى ياء المتكلم؛ فإنها مُقترِنةٌ بنون الوقاية؛ كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧٣﴾[1]، وقوله: ﴿يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي ٢٤﴾[2].

وكلُّ ما جاء في القرآن من لفظة "لعل" مضافة إلى ياء المتكلم؛ فإنها مُجرَّدة من نون الوقاية؛ كقوله -سبحانه وبحمده: ﴿لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ﴾[3]، وقوله: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦﴾[4].

هاتان الكُلِّيَّتان النحويتان، وإن كانت إحداهما عكسَ الأخرى؛ إلا أن بابَهما واحدٌ، وهو دخول نون الوقاية على حرفينِ من الحروف الناسخة.

وقد ذكرها جمعٌ من أهل العلم، منهم المراديُّ في قوله: «كثُر لَحاقُ النون مع "ليت"، ولم يأتِ في القرآن إلا كذلك، و"ليتى" ندَرا»[5].

وقال في حذف نون الوقاية من "لعل" المضافةِ إلى ياء المتكلم بأنه: «هو الكثير، ولم يأتِ في القرآن إلا كذلك، وإثباتُ النون معها نادرٌ»[6].

وقد أشار إليها كثيرٌ من العلماء؛ كابن الجوزي[7]، وابن عَقِيل[8]، وابن الصائغ[9]، وغيرهم.

وقد أكثَر النحويون الكلامَ عن هذه المسألة، واختَصر ابنُ مالك الكلامَ عليها في

---

(١) النساء: ٧٣.

(٢) الفجر: ٢٤.

(٣) القصص: ٣٨.

(٤) غافر: ٣٦.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ١/٣٨٠.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ١/٣٨١.

(٧) زاد المسير ٣/٣٥٥.

(٨) شرح ألفية ابن مالك ١/١١٢.

(٩) اللمحة في شرح الملحة ٢/٥٤٣.

"ألفيته"، فقال:

و"لَيْتَنِي" فشَا، و"لَيْتِي" ندَرَا ومع "لعلَّ" اعكِسْ ... البيت[١]

ونون الوقاية هي النون التي تلحق آخر الكلمة قبل ياء المتكلم؛ لِتَقِيَها الكسرَ؛ لأن الحرف الذي قبل ياء المتكلم لا بد أن يُكسَر، وأصلُ لحاق نون الوقاية أنها تلحق الأفعال؛ وذلك لئلا يدخل الكسرُ على أواخر الأفعال؛ لأن الكسر علامة الجرِّ، والأفعال لا يدخلها الجرُّ، وإن كان ثمة كسرٌ فهو عارض كالتقاء الساكنين.

قال السيرافي: «والنون مُجتلَبةٌ لعِلَّةٍ؛ وهي أنهم حرَسوا أواخر الأفعال من دخول كسرة عليها؛ لتباعُدِ الأفعال من الجر، والكسرة لفظها لفظ الجر، وذلك أن ياء المتكلم يَكسِر ما قبلها إذا كان مما يُجَرَّك، فلما كرهوا كسر الفعل، وآثروا سلامة لفظه؛ أدخلوا قبل الياء نونًا تقع عليها الكسرة التي تُحدِثها الياءُ، وذلك قولك: "ضربني ويضربني، وأكرمني ويكرمني"»[٢].

لكن الكلام هنا عن لحاق نون الوقاية للحروف الناسخة، «وأصلُ هذه الحروف أن لا تلحقها النونُ مع ياء المتكلم؛ إذ ليس الكسر مما يمتنع من الحروف على الجملة، لكن هذه الحروف أشبَهت الأفعالَ الماضية، ولذلك عملت عملَها ... فثبَت لها بحقِّ الشَّبَهِ أن عُومِلت معاملتها في لحاق النون.

ولما كان المُشبَّهُ لا يقوى قوةَ المشبَّهِ به؛ لم يكن هذا الحكم لازمًا فيها، بل كان جائزًا على الجملة، فإن شئت ألحقتَ النون، وإن شئت لم تُلحِقها، وقد يغلب أحد الوجهين في بعضها دون الوجه الآخر»[٣].

فتبين أن لحاق نون الوقاية للحروف الناسخة على ثلاثة أقسام[٤]:

قسم يستوي فيه إثبات النون وحذفها؛ وذلك مع أربعة حروف: "إنَّ" و "أنَّ" و "لكنَّ" و

---

(١) ألفية ابن مالك ص١٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٣٣/٣.

(٣) المقاصد الشافية ٣٣١/١.

(٤) انظر: اللمحة في شرح الملحة ٥٤٤/٢، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١١٢/١، والمقاصد الشافية ٢٢٨/١ .

"كأنَّ"؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾[١]، و﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾[٢]؛ فحُجَّة مَن أثبت تمسُّكُه بمشابهة هذه الحروف للأفعال، فهي تعمل عملها، فلزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعلَ، وحُجَّةُ الحذف اجتماع الأمثال من النون؛ وذلك لكراهية التضعيف، وأن العرب يُفضِّلون التخفيف، فاستُغني ببعضها عن البعض[٣].

القسم الثاني: ما الأكثرُ فيه حذف النون، وهو "لَعَلَّ"؛ لأن القرآن العظيم جاء بحذفها، في نحو قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦﴾[٤]، وقد أُلحِقت النون في الشعر؛ كقول الشاعر[٥]:

أَرِينِي جَوادًا ماتَ هَزْلًا لَعَلَّنِي ... أَرَى ما تَرَيْنَ، أو بخيلًا مُخَلَّدَا[٦]

القسم الثالث: ما الأكثرُ فيه إثبات النون، وهي "ليتَ"؛ كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧٣﴾[٧]، ولم يأتِ الحذف إلا في الشعر، ومنه قولُه[٨]:

---

(١) طه: ١٤.

(٢) طه: ١٢.

(٣) انظر: اللمحة في شرح الملحة ٥٤٤/٢.

(٤) غافر: ٣٦.

(٥) قيل: هو لحُطائِط بن أخي الأسود بن يَعفُر النَّهْشَلي، كما في مجاز القرآن ٥٥/١، وديوان الحماسة ٣٤٢/٢، والشعر والشعراء ٤٦/١، وسمط اللآلي ٢٠٧/١، وقيل: لحاتم الطائي الجواد؛ وهو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي، كما في ديوانه ص١٦، ونسبه إليه الجوهري في "الصحاح" في مادة (علن)، وانظر: لسان العرب مادة (علل).

(٦) البيت من الطويل، وهو في سر صناعة الإعراب لابن جني ٢٣٦/١ ، والمفصل لابن يعيش ٥٥٨/٥، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤٣٤/٤، وأوضح المسالك ١٢٢/١.

(٧) النساء: ٧٣.

(٨) البيت لزيد الخير ﷺ؛ وهو زيد بن مُهَلْهِل بن زيد بن الغَوْث الطائي النبهاني، المعروف بزيد الخيل، وكان من المُؤلَّفة قلوبُهم، ثم أسلم وحسن إسلامه، وفَد على النبي ﷺ في وفد طيِّئٍ سنة تسع، وقال فيه النبي ﷺ: «ما ذُكِر لي رجلٌ من العرب بفضل ثم جاءني إلا رأيتُه دون ما يُقال فيه، إلا زيدَ الخيل؛ فإنه لم يبلغ كلَّ ما فيه»، ثم سماه: زيد الخير، وقطع له فَيْدًا وأرضين معه، وكتب له بذلك، وكان يُكنَى أبا مُكنِف، وكان له ابنانِ: مُكنِف وحُرَيث، أسلما وصَحِبا النبيَّ ﷺ وشَهِدا قتال الرِّدَّة مع خالد بن الوليد. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٢١/١، وأسد الغابة لابن الأثير ١٤٩/٢، وزاد المعاد لابن القيم ٥٣٩/٣، وسير أعلام النبلاء ١٨٨/٢.

كمُنْيــةِ جــابرٍ إذْ قــال: لَيْــتِي أُصــادِفُهُ وأَفقِــدُ بعــضَ مــالي[١]

إن العلة في حذف نون الوقاية في هذه المسألة -كما تقدم- هي: التخفيف، وكراهية توالِي الأمثال؛ وهي النون أو ما يشبه النون، قال سيبويه: «فإن قلتَ: ما بالُ العربِ قد قالت: "إنِّي، وكأنِّي، ولعلِّي، ولكنِّي"؟ فإنه زعَم [أي الخليل] أن هذه الحروف اجتمَع فيها أنها كثيرة في كلامهم، وأنهم يَستثقِلون في كلامهم التضعيفَ، فلمَّا كثُر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف؛ حذَفوا التي تَلِي الياءَ»[٢]؛ أي حذفوا النون الثانية التي تلي الياء؛ وهي نون الوقاية، وهذا واضح في "إنني"، و "كأنني"، و "لكنني".

ثم بيَّن سيبويه أن "لعلني" ليست مثلهن، فقال: «فإن قلت: "لعلِّي" ليس فيها نون؛ فإنه زعَم [أي الخليل] أن اللام قريب من النون، وهو أقرب الحروف من النون؛ ألا ترى أن النون قد تُدغَم مع اللام حتى تُبدَل مكانَها لامٌ، وذلك لقربها منها، فحذفوا هذه النونَ[٣]، كما يحذفون ما يَكثُر استعمالُهم إياه»[٤].

ولما كان هذا الاستثقال لتوالي النونين وهما مِثْلانِ، أو لتوالي المتقاربينِ كالنون واللام، غيرَ موجود مع "ليت"؛ كثُر لحاق النون فيها، قال السيرافي: «أمَّا "ليت" فلم يكن في آخرها نونٌ، ولا حرفٌ يشبه النون ويَقرُب منها؛ فلزمتها النونُ، فقالوا: "ليتني"، وقَلَّ في كلامهم "ليتي" إلا عند الضرورة»[٥].

والقول: إن "ليتي" لم ترد إلا في ضرورة الشعر، هو قول سيبويه، خلافًا للفراء الذي يرى جواز "ليتي" و"ليتني" اختيارًا[٦]، وقال أبو البقاء العكبري: «وأمَّا "ليتي" فضعيف في القياس،

---

(١) البيت من الوافر، وهو في كتاب شعر زيد الخيل للدكتور أحمد مختار ص١٣٧، وفي كتاب سيبويه ٣٧٠/٢، والمقتضب ٢٥٠/١، والمفصل في صنعة الإعراب ١٧٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٦/١، وشرح الكافية للرضي ٤٥٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) علَّل ابنُ مالك في شرح التسهيل تعليلًا آخرَ، انظره: ١٤٩/١.

(٤) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣٣/٣.

(٦) حكاه عنه ابن هشام في أوضح المسالك ١٠٣/١، ولم أقف عليه في معاني القرآن للفراء.

قليل في الاستعمال؛ لأن النون إذا لم تَثبُت؛ توالَتْ أشياءُ مُستثقَلةٌ، وهي: الياء، وكسرة التاء، والياء بعدها»[١].

وقد وردت "ليتني" في ثماني آيات؛ هي:

١- قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧٣﴾[٢].

٢- وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُشۡرِكۡ بِرَبِّيٓ أَحَدٗا ٤٢﴾[٣].

٣- وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسۡيٗا مَّنسِيّٗا ٢٣﴾[٤].

٤- وقوله تعالى:﴿وَيَوۡمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيۡهِ يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا ٢٧﴾[٥].

٥- وقوله تعالى: ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰ لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا ٢٨﴾[٦].

٦- وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُوتَ كِتَٰبِيَهۡ ٢٥﴾[٧].

٧- وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلۡكَافِرُ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَابَۢا ٤٠﴾[٨].

٨- وقوله تعالى: ﴿يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي ٢٤﴾[٩].

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٢١٩.

(٢) النساء: ٧٣.

(٣) الكهف: ٤٢.

(٤) مريم: ٢٣.

(٥) الفرقان: ٢٧.

(٦) الفرقان: ٢٨.

(٧) الحاقة: ٢٥.

(٨) النبأ: ٤٠.

(٩) الفجر: ٢٤.

وأمَّا "لعلِّي" فقد وردت في ستِّ آيات[١]؛ هي:

١- قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَرۡجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَعۡلَمُونَ ٤٦﴾[٢].

٢- وقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِقَبَسٍ أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدٗى ١٠﴾[٣].

٣- وقوله تعالى: ﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُ﴾[٤].

٤- وقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِخَبَرٍ أَوۡ جَذۡوَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمۡ تَصۡطَلُونَ ٢٩﴾[٥].

٥- وقوله تعالى: ﴿فَأَوۡقِدۡ لِي يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجۡعَل لِّي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ٣٨﴾[٦].

٦- وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦﴾[٧].

---

(١) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص٧٤٨.

(٢) يوسف: ٤٦.

(٣) طه: ١٠.

(٤) المؤمنون: ١٠٠.

(٥) القصص: ٢٩.

(٦) القصص: ٣٨.

(٧) غافر: ٣٦.

المسألة الثالثة: اسم الإشارة الذي يُشار به إلى الجمع، ممدودٌ ومقصورٌ.

كلُّ ما جاء في القرآن من اسم الإشارة الذي يُشار به إلى جمعٍ، فإنه ممدود؛ كقوله تعالى: ﴿هَـٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾[١]، وقوله: ﴿قَالَ هُمْ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى﴾[٢]، وقوله: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾[٣]، وقوله: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾[٤].

هذه الكلية النحوية أشار إليها كثيرٌ من النحويين، كما ذكرها عددٌ من شارحي "الألفية" عند قول ابن مالك[٥]:

وبِـ"أُولَى" أَشِـرْ لجمـع مُطلَقًـا ... والـمَدُّ أَوْلَى ... البيـت

قال ابن عقيل: «يُشار إلى الجمع -مُذكَّرًا كان أو مُؤنَّثًا- بـ"أُولَى" ... وفيها لغتان: المدُّ، وهي لغة أهل الحجاز، وهي الواردة في القرآن العزيز؛ والقصرُ، وهي لغة بني تميم»[٦]. وبنحو هذا قال المراديُّ[٧]، وابنُ هشام[٨]، والأشموني[٩].

وهذه الكلية النحوية تبين أن اسم الإشارة "أولاء" ورد في القرآن الكريم بالمدِّ، ولم يرد بالقصر، مع وروده في لغة العرب بالقصر؛ قال المبرد: «وتقول في الجمع الحاضر: "هؤلاءِ"، و "أُولاءِ"، و "هؤلا"، و "أُولا" يُمَدُّ جميعًا ويُقصَر، والمد أجود؛ نحو قوله تعالى: ﴿هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ﴾[١٠]، وكقوله: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾[١١].

---

(١) آل عمران: ١١٩.

(٢) طه: ٨٤.

(٣) البقرة: ٣١.

(٤) البقرة: ٥.

(٥) ألفية ابن مالك ص١٦.

(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/١٣٣.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك ١/٤٠٨.

(٨) أوضح المسالك ١/١٣٩.

(٩) شرح الأشموني على ألفية بن مالك ١/٦٦.

(١٠) محمد: ٣٨.

(١١) الكهف: ١٥.

والقصر يجوز ... قال الأعشى[١]:

هـــؤلا ثُمَّ هـــؤلا كُـــلًّا اعْطَيْـــ تَ نِعـــالًا مَحـــذُوَّةً بِمِثـــالِ[٢]

و"ها" في جميع هذا زائدةٌ»[٣].

وحكى الفراء أن المد في "أولاء" لغةُ أهل الحجاز، والقصر لغة تميم[٤].

وقال ابن يعيش: «والقصر هو الأصل، ونظيره: قرًى ، وبرًى»[٥].

ولا خلاف في أن "أولاء" يُشار بها إلى الجمع المذكر والمؤنث؛ فالمذكر كقوله تعالى: ﴿هَـٰأَنتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾[٦]، والمؤنث كقوله تعالى: ﴿قَالَ يَـٰقَوْمِ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[٧]، ويُشار بها إلى العاقل كثيرًا، أما الإشارة بها إلى غير العاقل فقليلٌ؛ كقول الشاعر[٨]:

ذُمَّ الـــمَنازِلَ بعـــدَ منزلـــةِ اللِّـــوَى والعـــيشَ بعـــدَ أولئـــكَ الأيَّـــامِ[٩]

فالشاهد قوله: "أولئك الأيام"، ولكن في بعض الرويات: "أولئك الأقوام"، ولا شاهد على

---

(١) البيت للأعشى في ديوانه ص٦١؛ وهو: أبو بصير ميمون بن قيس البكري، اشتهَر بالأعشى الكبير، ولُقِّب بصنَّاجةِ العرب، وعدَّه ابن سلَّام في الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية. أدرك الإسلام ولم يُسلِم، وهو أحد أصحاب المعلَّقات، وقد لُقِّب بالأعشى لضعف بصره، ومات سنة ٣هـ، وقيل: سنة ٧هـ. انظر: طبقات فحول الشعراء ٦٧/١، والشعر والشعراء ٢٥٧/١.

(٢) البيت من الخفيف، وهو في إعراب القرآن للنحاس ٢١٠/١، وشرح المفصل ٣٦٨/٢، والبحر المحيط لأبي حيان ١١٤/١.

(٣) المقتضب ٥١٩/٢.

(٤) انظر: لغات القرآن للفراء ص٨، والبحر المحيط لأبي حيان ٢٢٣/١.

(٥) شرح المفصل ٣٦٢/٢.

(٦) آل عمران: ١١٩.

(٧) هود: ٧٨.

(٨) جرير بن عطية الخَطَفي، كما في ديوانه ص٦١٣؛ وهو أبو حرزة جرير بن عطية بن حذيفة الخَطَفي، عدَّه ابن سلَّام في الطبقة الأولى من فحول شعراء الإسلام، وقع بينه وبين الفرزدق والأخطل هجاء مُرٌّ، وكان -مع ذلك- عفيفًا، رقيق الشِّعر، تُوُفِّي سنة ١١١هـ. انظر: طبقات فحول الشعراء ٢٩٧/١، والشعر والشعراء ٢٩٠/٢.

(٩) البيت من الكامل، وهو في المقتضب ١٨٥/١، والمفصل في صنعة الإعراب ص١٨٠، وشرح الشافية للرضي ١٧٦/٤، وأوضح المسالك ١٤٠/١، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٣٢/١.

هذه الرواية لتوجُّهها إلى العقلاء؛ قال أبو حيان: «النحاة يُنشِدونه: "بعد أولئك الأيام"، ولم يكونوا لينشدوا إلا ما رُوِي»[(١)].

ولكن وردت الإشارة بـ"أولئك" إلى ما لا يَعقِل في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[(٢)]، وهذا من أقوى الشواهد، لولا أن ابن عطية وجَّهه إلى ما هو بمنزلة العاقل، فقال: «وعبَّر عن "السمع والبصر والفؤاد" بـ"أولئك"؛ لأنها حواسٌّ لها إدراك، وجعلها في هذه الآية مسؤولةً، فهي حالة مَن يَعقِل؛ فلذلك عبَّر عنها بـ"أولئك"»[(٣)].

وقد تعقَّبه أبو حيان بقوله: «ليس ما تخيَّله صحيحًا ... وإطلاق "أولاء" و "أولاك" و "أولئك" و "أولالك" على ما لا يَعقِل، لا نعلم خلافًا فيه»[(٤)].

وقد وردت "أولاء" في آيتينِ مُشارًا بها إلى العاقل، أما "أولئك" فجميعُ ما في القرآن وردت الإشارة بها إلى العاقل، إلا آية واحدة تقدم ذكرها، وأما "هؤلاء" فإن الأكثر ورودها للعاقل، إلا خمس آيات وردت فيها الإشارة بـ"هؤلاء" إلى غير العاقل؛ هي:

١- قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾﴾[(٥)].

٢- وقوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾[(٦)].

٣- وقوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى

(١) البحر المحيط ٤٨/٧.
(٢) الإسراء: ٣٦.
(٣) المحرر الوجيز ٢٤٠/٤.
(٤) البحر المحيط ٤٨/٧.
(٥) البقرة: ٣١.
(٦) يونس: ١٨.

﴿لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴿١٠٢﴾﴾[١].

٤- وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُكِسُوا۟ عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴿٦٥﴾﴾[٢].

٥- وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا ۖ وَكُلٌّ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٩٩﴾﴾[٣].

وسننظر في هذه الأدلة، وصحَّةِ الاستدلال بها، بعد النظر في المعنى؛ إذ الاستدلال فرعٌ عن المعنى، كما أن الإعراب فرعٌ عن المعنى.

ففي الآية الأولى: ﴿عَرَضَهُمْ﴾، وقال بعدها: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾[٤]، والميم علامة جمعِ العاقل؛ فيُقال: إن المُسمَّيات التي عرضها الله -تعالى- على الملائكة إما أنها للعاقل، أو فيها العاقل وغير العاقل.

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «علَّم اللهُ آدمَ الأسماءَ كلَّها، وهي هذه الأسماء التي يتعارف بها الناس: إنسان، ودابة، وأرض، وسهل، وبحر، وجبل، وحمار، وأشباهُ ذلك من الأُمَمِ وغيرها»[٥].

وقد جوَّز ابن جرير قولَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من حيث اللغة، مُستنِدًا إلى قول الله تعالى: ﴿عَرَضَهُمْ﴾؛ لأن العرب ربما تَكْنِي بالهاء والميم عن أصناف من الخلق فيها العاقلُ وغيرُ العاقل، كما في قول الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤٥﴾﴾[٦].

وهذا وإن كان جائزًا، فإن الغالب المستفيض في لغة العرب أن الهاء والميم [هم] لا تكاد

---

(١) الإسراء: ١٠٢.

(٢) الأنبياء: ٦٥.

(٣) الأنبياء: ٩٩.

(٤) البقرة: ٣٣.

(٥) رواه ابن جرير ١/٥١٤.

(٦) النور: ٤٥.

تأتي إلا عن أسماءِ بني آدم والملائكة، فإنْ كان الضمير لأصنافٍ من الخلق فيها العاقلُ وغيرُ العاقل؛ فيُقال: "عرَضها" كما في قراءة أُبَيٍّ، أو "عرَضهُنَّ" كما في قراءة ابن مسعود – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وهذه الحكاية عن المستفيض من كلام العرب، جعلت ابنَ جرير يقول: «أَوْلَى بتأويل الآية أن تكون الأسماءُ التي علَّمها آدمَ: أسماءَ أعيانِ بني آدم، وأسماءَ الملائكة»[(١)].

وقال ابن عاشور: «إعادة ضمير المذكَّر العاقل على المُسمَّيات في قوله: ﴿عَرَضَهُمْ﴾ للتغليب؛ لأن أشرف المعروضات ذواتُ العقلاء وصفاتُهم، على أن ورود مِثْلِه بالألفاظ التي أصلُها للعقلاء طريقةٌ عربيةٌ؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾[(٢)]»[(٣)].

فإن قلنا بقول ابن جرير: إن "هؤلاء" أُشِير بها إلى أسماء الملائكة وأسماء بني آدم؛ فلا دليل البتَّةَ على الإشارة بـ"هؤلاء" إلى غير العاقل، وإن قلنا: إن الأسماء تشمل الملائكةَ وبني آدم وغيرَهم ممن لا يَعقِل؛ فهذا على التغليب، ولا دليل فيه على الإشارة إلى غير العاقل بخصوصه.

أما الآية الثانية؛ فـ"هؤلاء" إشارةٌ إلى قول الله تعالى: ﴿تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾؛ وهي: العصا، واليد، والسِّنُونَ، ونقصُ الثمرات، والطوفان، والجراد، والقُمَّل، والضفادع، والدم، كما قاله ابن عباس وجماعةٌ من التابعين، وقوَّاه ابنُ كثير بقوله: «وهذا القول ظاهرٌ جَلِيٌّ، حسنٌ قويٌّ»[(٤)]، وهذه كلها غيرُ عاقلة، إلا أن تُنزَّل منزلة العقلاء في كونها آياتٍ تَدُلُّهم على صدقِ نبوة موسى –عليه الصلاة والسلام.

وقد يُقال: إن الآيات لا يلزم أن تكون عاقلةً، وهو الصحيح؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾﴾[(٥)]، فعلى هذا صَحَّ

(١) جامع البيان ٥١٨/١.
(٢) الإسراء: ٣٦.
(٣) التحرير والتنوير ٣٩٨/١.
(٤) تفسير ابن كثير ١٢٤/٥.
(٥) آل عمران: ١٩٠.

الاستدلالُ بهذه الآية على ورود "هؤلاء" لغير العاقل.

أما الآيات الأخرى المتقدِّمة؛ فإنها في المعبودات من دون الله، والكفارُ يعبدون من دون الله الملائكةَ والأنبياءَ والصالحين، وقد صوَّروا الأصنام والتماثيل على صور الصالحين، ويعبدون غيرَهم من غير العقلاء؛ كالأشجار والأحجار وغيرها، فجازت الإشارة بـ"هؤلاء" لتغليب العاقل على غيره.

ولهذا قال ابن عطية في قول الله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴿١٠٢﴾﴾[1]: «ذكر "السماوات" لأن مِن العرب مَن يعبد الملائكةَ والشِّعْرَى، وبحسَبِ هذا حَسُنَ أن يقول: "هؤلاء"، وقيل ذلك على تجوُّزٍ في الأصنام التي لا تَعقِل»[2].

أو لأن ذلك إنما هو على سبيل الحكاية عن الكُفَّار، في زعمهم أنها تعقل وتشفع لهم عند الله، كما قال الشوكانيُّ عند قول الله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَٰهُمْ﴾[3]: «وقيل: المعنى أنهم [أي الكفار] يجعلون للأصنام، وهم لا يعلمون شيئًا لكونهم جماداتٍ، ففاعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ على هذا هي الأصنامُ، وأجراها مُجرَى العقلاء في جمعها بالواو والنون؛ جريًا على اعتقاد الكُفَّار فيها»[4].

وبهذا يظهر أن الاستدلال بهذه الآيات على مجيء "هؤلاء" لغير العاقل مُحتمَلٌ، والاحتمال يُبطِل الاستدلالَ إلا آية واحدة صريحة الدلالة؛ هي قولُ الله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴿١٠٢﴾﴾[5].

وبعد هذا، نجد أن النحويين يذكرون العاقل وغير العاقل في مباحثهم النحوية، لكنَّ

---

(١) الإسراء: ١٠٢.

(٢) المحرر الوجيز ٣٤٦/٣.

(٣) النحل: ٥٦.

(٤) فتح القدير ٢٣٠/٤.

(٥) الإسراء: ١٠٢.

الشاطبيَّ يرى أن البحث في الإشارة إلى العاقل وغير العاقل لا تعني النحويَّ، وإنما هي من اختصاص اللُّغويِّ؛ فقد ذهب عند قول ابن مالك: «وبـ"أُولَى" أَشِرْ لجمعٍ مُطلَقَا»، إلى أن "أولاء" يُشار بها إلى أيِّ جمعٍ كان، لـمُذكَّرٍ أو مُؤنَّثٍ، وهو أَوْلَى من حملِه إلى العاقل وغير العاقل؛ وذلك لأن «الكلام في وضع هذه الأدوات لمن يَعقِل أو لما لا يعقل، كلامٌ في وضعٍ لُغَويٍّ لا تعلُّقَ له بالنحو ... إذْ كلامُ النحويِّ في اللغة خروجٌ منه عن صناعته إلى ما ليس منها، وهو في المخاطَبة التعليمية غيرُ صواب.

فإن قيل: فإن النحويين يتكلمون كثيرًا في معاني الأدوات والألفاظ، أَفَتَراهم خارجين عن الصواب في ذلك؟

فالجواب: إن كلامَهم في معاني الألفاظ في الغالب إنما يكون لِما يَعرِض لهم من بناء القوانين على النقل اللغوي، أو لأن كلامهم في ذلك يجري مُجرَى ضبط القوانين»[(١)].

وفي نظري: إن الكلام في الإشارة إلى العاقل وغير العاقل يحتاجه النحويُّ عند الإعراب، وضبطِ القواعد النحوية؛ وذلك كما في مباحثَ مِن باب اسم الإشارة، والاسم الموصول، وغيرهما.

وكلامنا في هذه الكُلِّيَّة مرتبطٌ باسم الإشارة الذي يُعَدُّ من المعارف، ولا بد للنحوي المُعرِب من معرفة النكرات والمعارف بتفاصيلها؛ التي يَتوقَّف عليها ضبطُ الإعراب، إضافةً إلى أن اسم الإشارة "أولاء" يُمَدُّ ويُقصَر، وقد قال الصَّبَّانُ في "حاشيته": «المد والقصر من خواصِّ المُعرَب عند النحاة»[(٢)].

وقد ذكرتُ في هذه الكلية النحوية أربعَ آيات؛ آيتينِ في "أولاء"، لم يَرِدْ في القرآن سواهما، وآيةً في "هؤلاء" و "أولئك"، وقد وردتا في مواضع كثيرة اكتفيتُ بالإشارة إليها مُمثِّلًا بهاتين الآيتين، ومُبيِّنًا أن أصلهما "أولاء"، زاد في الأولى "ها" التنبيه، وفي الثانية كافَ الخطاب.

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ١/٣٠٣-٤٠٤.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٢٠٤.

المسألة الرابعة: مراتب المُشار إليه:

كلُّ ما كان في القرآن من أسماء الإشارة؛ فإنما يُشار بها إلى مرتبتينِ: قُربَى، وبُعدَى؛ كقول الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾[١]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾[٢]، ولم يرد في القرآن "ذاك".

هذه الكلية النحوية ذكَرها مقاتلٌ[٣]، والفراء[٤]، وابن مالك[٥]، والمرادي[٦]، وغيرهم.

وذكر أبو الحسن الملَطيُّ في كتاب "التنبيه" عن مقاتلٍ قولَه: «كلُّ شيءٍ في القرآن "كذلك" يعني: "هكذا"، وكلُّ شيءٍ في القرآن "ذلك" يعني: "هذا"، وكلُّ شيء في القرآن "تلك" يعني: "هذه"»[٧].

وهذا المنقول عن مقاتلٍ يدخل ضمنًا في هذه الكلية، ويُعبَّر عنه بنيابةِ ذي البُعد عن ذي القُرب، كما نَصَّ عليه ابنُ مالك[٨]، والسيوطي[٩]، وفيه النيابة بين مرتبتينِ؛ إحداهما للقريب، والأخرى للبعيد، ولم يكن ثَمَّةَ اعتدادٌ بالمرتبة الوسطى.

وبيان هذا أن "ذلك" و "تلك" اللَّتينِ يُشار بهما إلى البعيد، قد يأتيانِ في القرآن بمعنى "هذا" و "هذه" اللَّتينِ يُشار بهما إلى القريب، فهذا يعني أن ما يُشار به إلى البعيد قد يُشار به

---

(١) الإسراء: ٩.

(٢) البقرة: ٢.

(٣) نقله الملطي عن مقاتل في كتابه التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص٧١.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/١٠٩.

(٥) شرح التسهيل ١/٢٤٣.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ١/٤١٠.

(٧) هذا اللفظ نقله الملطي عن مقاتل في كتابه التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص٧١، ولم أجده في تفسير مقاتل إلا مُفرَّقًا، وربما يكون جمعه من كلامه المتناثر في تفسيره؛ فقد قال في كل موضع ورَد فيه كذلك: «يعني هكذا»، وهي كثيرة جدًّا، منها: ١/١٣٢، و١/٢٢٢، و١/٢٧٥. وقال: «ذلك يعني هذا» في مواضع، منها: ١/٣٨٨، و٢/٢٩٧، و٢/٥٧٨، و٤/٢٥٨، أما قوله: «تلك يعني هذه» فقد جاءت في التفسير في موضع واحد: ١/٣٦١.

(٨) شرح التسهيل ١/٢٦٨.

(٩) همع الهوامع ١/٣٠٣.

إلى القريب، لأغراضٍ نَصَّ عليها النحويون؛ كعظمةِ المُشِير أو المُشار إليه ...[١].

إن نيابة ذي القرب عن ذي البعد، أو العكس، قد وردت في تفسير القرآن عن سعيد بن جُبَير وغيره؛ فقد روى ابنُ أبي حاتم عن سعيد بن جُبَير قال: «"ذلك" يعني: "هذا"»[٢]، وقال: «كلُّ شيء في القرآن "كذلك" يعني: "هكذا"»[٣].

ومعلومٌ أنَّ "كذلك" و "هكذا" مختلفتانِ في الإعراب وما يتبعه من معنًى، فلما جعَل "كذلك" تأتي بمعنى: "هكذا"؛ تَبيَّن أنه في نيابتهما عن بعضهما.

ولأسماء الإشارة باعتبارِ المُشار إليه تقسيمانِ[٤]:

الأول: ما يُلاحَظ فيه الإفرادُ والتذكير وفروعهما.

الثاني: ما يُلاحَظ فيه المُشار إليه باعتبارِ قُربِه أو بُعدِه.

وهذه الكلية النحوية تختص بالتقسيم الثاني، وهذا التقسيم في واقع الأمر يُبنَى على التقسيم الأول؛ لأن معرفة ما يُشار به إلى المفرد والمثنى والجمع -سواءٌ كان مُذكَّرًا، أم مُؤنَّثًا- هو الذي سيكون للقريب أو للمتوسِّط أو للبعيد؛ فعلى هذا لا بد من ذكرهما معًا.

لقد نَصَّ النحويون على مراتب المشار إليه من حيث القربُ أو التوسُّطُ أو البعدُ، وهم في ذلك على مذهبين:

الأول: أن أسماء الإشارة يُشار بها إلى ثلاثِ مراتبَ: قُربَى، ووُسطَى، وبُعدَى، فما كان من أسماء الإشارة مُجرَّدًا من الكاف واللام فهو للقريب، وما كان مُقترِنًا بالكاف فهو للمتوسِّط، وما كان مُقترِنًا بالكاف واللام أو اللام وحدها فهو للبعيد، وهذا مذهب جمهور النحويين[٥]،

---

(١) للاستزاده: راجع شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٨/١، وهمع الهوامع ٣٠٣/١، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري ١٤٦/١.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم ٤٧٢/٢.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم ٣٢٠/١.

(٤) النحو الوافي لعباس حسن ٣٢٢/١، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك لعبد الله الفوزان ٩٩/١.

(٥) نَصَّ على أنه قول الجمهور: ابنُ مالك في شرح التسهيل ٢٣٩/١، والرضي في شرح الكافية ٤٨٠/٢، وابن عقيل في شرح الألفية ١٣٥/١.

وصحَّحه ابن الحاجب[١].

الثاني: أن أسماء الإشارة يُشار بها إلى مرتبتينِ فقط: قُربَى، وبُعدَى. فللقريب ما كان مُجرَّدًا من الكاف واللام، وللبعيد ما كان مُقترِنًا بهما أو بأحدهما، وهذا القول ذهب إليه ابنُ مالك[٢]، وابن هشام[٣]، وغيرهما.

وهذان المذهبانِ من حيث الجملة، وإلا ففيهما الكثيرُ من المسائل المُستثناة والمُختلَف فيها.

واختصاص هذه الكلية النحوية إنما هو بالمذهب الثاني؛ لذا سيكون الكلام عن أسماء الإشارة وَفْقَ هذا المذهب؛ الواردة في لغة العرب على النحو الآتي:

منها ما يُشار به إلى المفرد المذكر القريب؛ وهو "ذا"، ويرد كثيرًا مقرونًا بهاء التنبيه، فيُقال: "هذا"، وللبعيد: "ذاك" و "هذاك" و "ذلك" و "آلك".

وهذه الهاء التي تسبق أسماء الإشارة، ليست من جملتها وإن اتصلت بها، وإنما هي حرفٌ جِيءَ به لتنبيه المخاطَب على المشار إليه؛ بدليل سقوطها منها جوازًا في قولك: "ذا" و "ذاك"، ووجوبًا في قولك: "ذلك"[٤]؛ لأن اللام والكاف زائدتانِ، فلو دخلت "ها" التنبيه لأدَّى ذلك إلى كثرة الزوائد؛ مما يُثقِل الكلمةَ، وذلك مكروه عند العرب، ويدل لذلك جوازُ "هذاك"، بخلاف "هذلك"، فكأنهم لا يمتنعون من الزيادتينِ، بل فيما هو أكثر منهما[٥].

ومنها ما يُشار به إلى المفرد المؤنَّث؛ وهي في القُرب عشرةٌ: خمسة مبدوءة بالذال، وخمسة مبدوءة بالتاء؛ وهي: "ذي" و "تي" بكسر أولهما وسكون ثانيهما، و "ذهِ" و "تهِ" بإشباع الكسرة، و "ذه" و "ته" باختلاسٍ؛ وهو اختطاف الحركة من الهاء والإسراع بها، لا تركُ

(١) الكافية في النحو ص٣٤، وحكاه السيوطي في همع الهوامع ٢٩٧/١.
(٢) شرح التسهيل ٢٣٩/١.
(٣) أوضح المسالك ١٤١/١، وشرح شذور الذهب ص١٨١.
(٤) شرح شذور الذهب لابن هشام ص١٧١.
(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٤/١.

الإشباع، و "ذه" و "ته" بالإسكان للهاء، و "ذاتُ" و "تا" بضم التاء من "ذات"[١].

وتكون الإشارةُ إلى البعيد في ثلاثة أسماء من هذه العشرة؛ هي: "ذي" و "تي" و "تا"، فتقول في "ذي": "ذيك"[٢]، وتقول في "تي": "تيك" و "تلك" و "تيلك" بكسر التاء في الثلاثة، و "تيك" و "تلك" بفتح التاء فيهما، وتقول في "تا": "تالك"، فتحصل من الثلاثة سبعة ألفاظٍ للبعد[٣].

ويُشار إلى المثنى المذكر بـ"ذانِ" في الرفع، و "ذينِ" في النصب والجر، وهما للقريب. أما البعيد فيُشار إليه بـ"ذانك" بتخفيف النون وتشديدها.

ويُشار إلى المثنى المؤنث القريب بـ"تان" في الرفع، و "تَيْنِ" في النصب والجر، وللبعيد يُشار بـ"تانك" و "تينك"[٤].

ويُشار إلى الجمع المذكر والمؤنث بـ"أولاء" للقريب، وأما البعيد فيُشار إليه بـ"أولئك" و "أولاك" و "أولالك"[٥].

ويُشار إلى المكان القريب بـ"هُنَا" و "هاهُنَا"، والبعيد يُشار إليه بـ"هُناك" و "هُنالك" و "ثَمَّ" و "هَنَّا" و "هِنِّا"، وقد يُقال: "هَنَّاك" و "هِنِّاك" و "هَنَّتْ" و "هِنَّتْ"[٦].

والوارد منها في القرآن بيانُه ما يأتي:

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ١/١٤٢.

(٢) ورود "ذيك" في لغة العرب فيه خلاف:

فقد أنكرها ثعلب في كتابه الفصيح ص٣١٦، وقال: إنها خطأ. وتبعه أبو منصور الأزهري، كما في التهذيب ١٥/٢٦، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/٣١٦.

وقال بعضهم: ليست خطأً، بل هي من لغات العرب ولكنها قليلة في الاستعمال، وممن قال بهذا: ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ في تصحيح الفصيح وشرحه ص٤٦٧، وأبو سهل الهروي في إسفار الفصيح ٢/٨٥٠، وأوردها الزمخشري في المفصل ص١٨١، وابن مالك في شرح التسهيل ١/٢٣٩.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١/٤٠٩.

(٤) انظر: اللمع في العربية لابن جني ص٢٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٦٣.

(٥) تسهيل الفوائد لابن مالك ص٣٩، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص١٨٣.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٠.

للمذكر المفرد القريب: "هذا"، وللبعيد: "ذلك".

وللمؤنثة المفردة القريبة: "هذه"، وفي الشواذِّ من القراءات -كقراءة ابن مُحَيصِنٍ، والأعرج: ﴿هذي الشجرة﴾[١]، «وعن شِبْل بن عبَّاد قال: كان ابنُ كثير وابن مُحَيصِن لا يُثبِتان الهاءَ في "هذه" في جميع القرآن»[٢]، وقراءة الجمهور بالهاء[٣].

وللمؤنثة البعيدة: "تلك"، وهي "تي" أُضِيف لها اللامُ للدلالة على البعد، والكافُ للخطاب، ثم حُذِفت الياءُ لسكونها وسكونِ اللام بعدها، ولم يكسروا اللام كما فعلوا في "ذلِك"؛ كأنهم استثقلوا وقوع الياء بين كسرتين لو قالوا: "تِيلِكَ"[٤].

ويُشار في القرآن إلى المثنى المذكر القريب بـ"هذان" في حالة الرفع، وهو في آيتين: في قول الله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[٥]، وقوله: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾[٦].

ففي آية الحج: ﴿هَٰذَانِ﴾ مبتدأٌ، و ﴿خَصْمَانِ﴾ خبرُه؛ فهو مرفوع بلا خلاف.

أما آيةُ طه ففيها خلافٌ بسبب "إنَّ":

١- فمنهم مَن قرأها مُشدَّدةً، فتكون حينئذ ناصبةً.

٢- ومنهم مَن خفَّفها، فنصب ما بعدها، أو قدَّر فيها ضميرَ الشأن؛ فيكون ما بعدها مبتدأً وخبرًا.

٣- ومنهم مَن جعل "إنَّ" بمعنى: أَجَل؛ أي نعم، واستأنف ما بعدها؛ فيكونان مبتدأً وخبرًا أيضًا.

---

(١) انظر: المحتسَب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات لابن جني ٢٤٤/١، والكامل في القراءات لأبي القاسم بن جُبارة الهُذَلي ص٤٨٣، والمحرر الوجيز لابن عطية ٣٨٢/٢.

(٢) تفسير القرطبي ٣١١/١.

(٣) البحر المحيط ٢٥٦/١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٦/٢.

(٥) طه: ٦٣.

(٦) الحج: ١٩.

وفي هذين القولين الأخيرين تكون "هذانِ" مرفوعةً، لكنَّ أبا البقاء العكبري ضعَّفهما من أجل اللام التي في الخبر(١).

فإذا شُدِّدت "إنَّ" فإنها تنصب المبتدأ، وهو "هذان"، فيكون: "هذين"؛ وَفْقًا للمشهور من لغة العرب. لكنها وردت عند أكثر القُرَّاء بالألف، وخرَّجها جمعٌ من النحويين على أنها لغةٌ لبعض العرب الذين يجعلون المثنى بالألف مُطلَقًا في حالة الرفع والنصب والجر، كما جاء النقل عن كِنانةَ وبني الحارث بن كعب وغيرهم في قول الله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾(٢) بتشديد نون "إنَّ"؛ إلا أبا عمرو فإنه قرأها بالياء على النصب.

وقراءةُ أبي عمرو هي الأقيسُ في النحو، إلا أنها مُخالِفةٌ للمصحف، ولأجل المخالفة قال الفراءُ: «اتِّباعُ المصحف -إذا وجدتَ له وجهًا من كلام العرب وقراءةِ القُرَّاء- أَحَبُّ إليَّ من خلافه»(٣).

ولهذا ذكر أبو عُبَيدة أنَّ مَن قرأ: ﴿هذان﴾ بالألف؛ لم يخالف المصحفَ، فقال: «قال أبو عمرو، وعيسى، ويونسُ: ﴿إنَّ هذينِ لساحرانِ﴾ فى اللفظ، وكُتِب: "هذان" كما يزيدون وينقصون في الكتابِ واللفظُ صوابٌ، وزعم أبو الخطَّاب أنه سمع قومًا من بني كنانة وغيرهم يرفعون الاثنينِ في موضع الجر والنصب»(٤).

وهذه اللغة يكون الإعراب فيها مُقدَّرًا على الألف.

وقال أبو إسحاق الزجاج: «ولكنِّي أستحسن: ﴿إنْ هذان لساحران﴾ بتخفيف "إنْ"، وفيه إمامان: عاصم، والخليل»(٥).

وبهذا يتبين أن "هذان" وردت مرفوعةً في آيةٍ بالاتفاق، ووردت في آيةٍ أخرى على بعض

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٩٥.
(٢) طه: ٦٣.
(٣) معاني القرآن ٢/٢٩٣.
(٤) مجاز القرآن ٢/٢١.
(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٤.

الأوجه، وبعضُها جاء منصوبًا: "هذين".

وتأتي نونُ "هذان" مُخَفَّفةً ومُشدَّدةً؛ فقد «قرأ ابنُ كثير وحده: ﴿هذانِّ﴾ مُشدَّدةَ النون، وقرأ الباقون: ﴿هذان﴾ خفيفةً»[(١)].

وهذا كله في الإشارة إلى القريب.

وأما الإشارة إلى البعيد؛ فجاءت في القرآن في موضع واحد؛ هو قول الله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾[(٢)].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿فذانِّك﴾ بتشديد النون، وباقي السبعة: بتخفيفها[(٣)].

قال ابن خالَوَيْهِ: «فمَن شدَّد النون جعله تثنيةَ "ذلك"، وتقديرُه: "ذان لك"، فقلَب من اللام نونًا وأدغم[(٤)]، ومَن خفَّف جعله تثنيةَ "ذاك"، فأتى بالنون الخفيفة للاثنين؛ فأما دخولُ الكاف فيها فلمعنى الخطاب[(٥)]، ولا موضع لها من الإعراب»[(٦)].

فعلى قراءة التخفيف، هل يمكن القول بوجود المرتبة الوسطى في القرآن؛ لأن "ذانِك" بتخفيف النون إنما هي تثنيةُ "ذاك"، وهما للإشارة إلى المتوسط؟

فالجواب: إن هذا محتمل، وهو المترتِّب على القول السابق، وقال به المبردُ[(٧)]، وأبو إسحاق

---

(١) السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٣٢٤.

(٢) القصص: ٣٢.

(٣) انظر: السبعة في القراءات ٤٩٣/١، والبحر المحيط ٣٠٣/٨.

(٤) استطرد مكيُّ بن أبي طالب في الإدغام هنا: هل هو في إدغام الأول في الثاني، أو إدغام الثاني في الأول؟ فراجعه إن شئت في كتابه مُشكِل إعراب القرآن ٥٤٤/١.

(٥) قال الباقولي في إعراب القرآن ١٦٩/١: «جميع الكاف المتصل بـ"إياك"، و"ذلك"، و"ذاك"، و"ذانك"، و"أرأيتك"، و"أرأيتكم" ... وهكذا الكاف في "أولئك"، و"أولئكم"، في جميع التنزيل للخطاب، وليس لها محل من الإعراب؛ لاستحالة معنى الإضافة فيه».

(٦) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص١٢١.

(٧) المقتضب ٢٧٥/٣.

الزجاج[١]، والزمخشري[٢]، واستحسنه ابنُ عاشور[٣].

وخالفهم في ذلك ابنُ مالك في "ألفيَّتِه"، فقال[٤]:

والنُّونُ مِن "ذَيْنِ" و "تَيْنِ" شُدِّدَا أيضًا، وتعويضٌ بذَاكَ قُصِدَا

أي أن النون المشدَّدة في "ذينِ" و "تينِ" عِوَضٌ من الحرف المحذوف في التثنية؛ «فإن الياء تُحذَف وجوبًا من "الذي" و "التي"، وكذلك الألف من "هذان" و "هاتان"، فأرادوا أن يجعلوا التشديدَ في ذلك كالعِوَض مما حذَفوا جبرًا له، والعوضُ يقوم مقام المُعوَّض منه حتى كأنه موجود»[٥].

وهذا القول متوافق مع قراءة ابن كثير؛ حيث: «قرأ وحدَه: ﴿واللَّذَانِّ﴾ مُشدَّدةَ النون، وكذلك: ﴿إِنْ هَذَانِّ﴾، وفي الحج: ﴿هَذَانِّ﴾، و ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ﴾، و ﴿فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ﴾، و ﴿أَرِنَا اللَّذَيْنِّ﴾ مُشدَّدة النون في هذه الحروف»[٦].

ومما سبق نجد أن ابن مالك تنبَّه إلى قول المبردِ وغيرِه، في أن تشديد النون من "ذانِّك" يكون تثنيةَ "ذلك"، وتخفيفها يكون تثنيةَ "ذاك"، فيه إثباتُ المرتبة الوسطى؛ وهو مخالفٌ لما ذهب إليه من أن الإشارة تكون على مرتبتينِ فقط، فاحتَجَّ ببطلان مذهب المبرد بورود التشديد في نون "هذين" و "تين" مُشارًا بهما إلى القريب[٧].

وصحَّح هذا القولَ الشاطبيُّ[٨]، واستدل له بقراءة تشديدِ نونِ "هاتَيْنِّ" في قول الله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ﴾[٩]، وهذه قراءة ابن كثير[١٠] كما تقدم.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٣٤/٤.

(٢) الكشاف ٤٠٩/٣.

(٣) التحرير والتنوير ١١٥/٢٠.

(٤) ألفية ابن مالك ص١٥.

(٥) المقاصد الشافية ٤٣٢/١.

(٦) المبسوط في القراءات العشر لابن مهران النيسابوري ص١٧٧، وذكر نحوه ابن الجوزي في زاد المسير ٣٤/٢.

(٧) شرح التسهيل ٢٣٩/١.

(٨) المقاصد الشافية ٤٣٤/١.

(٩) القصص: ٢٧.

(١٠) المبسوط في القراءات العشر لابن مهران النيسابوري ص١٧٧، وزاد المسير لابن الجوزي ٣٤/٢، والبحر المحيط =

وفي هذا دليلٌ لابن مالك والشاطبيِّ على أن تشديد النون في الآية أُشِير به إلى القريب، وهو مُبطِلٌ لقول المبرد ومَن تَبِعه بأن تشديد النون إنما هو للإشارة إلى البعيد؛ فتعيَّن القولُ بأن التشديد جابرٌ لما فات من حذف حرف التثنية، فهو عِوَضٌ عن الحرف المحذوف.

وهذا الحرف المحذوف هو الألف، كما قال الرَّضِيُّ: «التشديدُ عِوَضٌ من الألف المحذوفة في الواحد، وهذا أَوْلَى؛ لأنهم قالوا في تثنية "الذي" و "التي": "اللذان" و "اللتان"، مُشدَّدتَيِ النون عوضًا من الياء المحذوفة، وأيضًا لو كان التشديد عوضًا من اللام لم يَقُلْ: "هذانِّ" بالتشديد مع "ها"، كما لا يُقال: "هذلك"»[(١)].

وهذا القول له قوة، لولا أنه مُتعقَّبٌ بأن تشديد النون للجواز وليس واجبًا؛ بدليل وروده في بعض القراءات غيرَ مُشدَّدٍ، كما في قراءة السبعة إلا ابنَ كثير كما تقدم، والتعويض إنما هو جَبْرٌ للمحذوف فهو لازم.

وقد اعترض أبو حيان على ابن مالك عندما قال: «بل التشديدُ جابرٌ»[(٢)]، فقال: «لو كان جابرًا لكان لازمًا؛ لأن حذف ألف "ذا" و "تا" في التثنية، وياء "الذي" و "التي" في التثنية لازمٌ، فوجب أن يكون الجابرُ لازمًا، فكونه جاء جائزًا دليلٌ على أنه ليس بجابرٍ، فبطَل ما زعَم»[(٣)].

وهذا يُضعف القولَ بأن التشديد عِوَضٌ عن محذوف؛ لأنه يُوجِب القولَ بوجوب تشديد النون، مع أن أكثر القراءات المتواترة لم تَرِدْ به.

وذهب بعضهم إلى أنه من قَبِيل الإدغام[(٤)]، ويُحمَل عليه قولُ ابن خالويه المتقدِّمُ[(٥)]، وهذا غير مُسلَّمٍ؛ لأن الإدغام لا يتأتى في "هذانِّ" بتشديد النون.

=

لأبي حيان ٦/٢٣٨.

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٨١.

(٢) شرح التسهيل ١/٢٤٠.

(٣) التذييل والتكميل ٣/١٨٧.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٦٥.

(٥) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص١٢١.

وقيل: إن هذا من أساليب العرب؛ لأنهم نطقوا بالنون مُشدَّدةً وغيرَ مُشدَّدةٍ، وهو ظاهر كلام أبي عمرو[١] والكسائي[٢]، وهو أسلمُ الأقوال من الاعتراض.

وأما الإشارة إلى المثنى المؤنث في القرآن؛ فلم يرد إلا في موضع واحد، في حالة النصب؛ هو قول الله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ﴾[٣]، ويُشار إلى الجمع المذكر والمؤنث في القرآن بـ"أولاء" للقريب، وورد مُجرَّدًا من "ها" التنبيه في موضعينِ، ومُقترِنًا بها "هؤلاء" في مواضع كثيرة.

وأما البعيد فيُشار إليه بـ"أولئك"، وورد في القرآن في مواضع كثيرة[٤].

ويُشار إلى المكان القريب في القرآن بـ"هاهُنَا" في أربعة مواضع، ويُشار إلى البعيد بـ"هُنالك" في تسعة مواضع، و "ثَمَّ" في أربعة مواضع.

وبهذا العرض لما ورد في القرآن، يتضح أن لأسماء الإشارة مرتبتينِ: إحداهما للقرب، والأخرى لأدنى البعد وأقصاه.

واستدل ابن مالك لصحة هذا القول بأنه هو الظاهر من كلام المتقدمين من النحويين، وذكر لصحته خمسةَ أوجه، فقال:

«أحدها: أن النحويين مُجْمِعون على أن المُنادَى ليس له إلا مرتبتانِ: مرتبةٌ للقرب تُستعمَل فيها الهمزةُ، ومرتبةٌ للبعد وما هو في حكمه تُستعمَل فيها بقيةُ الحروف. والمُشار إليه شبيهٌ بالمنادى؛ فَلْيُقتصَر فيه على مرتبتينِ إلحاقًا للنظير بالنظير»[٥].

وهذا فيه نظرٌ؛ لأمرين:

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير الطبري ٢٧/٥، وقال بهذا القول من المتأخرين عباس حسن في النحو الوافي ٣٤٤/١، وابن عثيمين في شرح الألفية ٢٩٢/١.

(٢) تهذيب اللغة للأزهري ٧٦/٥.

(٣) القصص: ٢٧.

(٤) انظر: معجم الأدوات والضمائر ص١٦٣.

(٥) شرح التسهيل ٢٤٣/١.

الأول: أنه حكى الإجماع على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان، وهذا فيه نظرٌ؛ لأن ابن مالك نفسَه نقل عن ابن بَرْهان أنه جعل "أي" للمتوسِّط[١]، فيصبح للمُنادَى ثلاثُ مراتب[٢]، وقال بهذا القول ابنُ أبي الربيع[٣].

الثاني: الشَّبَهُ بين المُشار إليه والمُنادى غيرُ ظاهر، بل إن أبا حيان نفاه بدعوى عدم توجُّهِ الخطاب إلى المشار إليه بخلاف المنادى[٤]، وقال أيضًا: «ولو سلَّمْنا أن بينهما شَبَهًا في شيء ما؛ لم يلزم أن يشتركا في سائر الأحكام، فتكون رتبةُ المُشار إليه مِثلَ رتبة المنادى»[٥].

«والثاني: أن المرجوع إليه في مثل هذا النقلُ لا العقلُ، وقد روى الفراءُ أن بني تميم يقولون: "ذاك وتيك"، بلا لام؛ حيث يقول الحجازيون: "ذلك وتلك"، باللام[٦]، وأن الحجازيين ليس مِن لغتهم استعمالُ الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمالُ الكاف مع اللام؛ فلَزِم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتانِ: إحداهما للقرب، والأخرى لأدنى البعد وأقصاه»[٧].

وهذا النقل يُقوِّي ما ذهب إليه من اعتبار المرتبتين، إلا أن أبا حيان جعل من مجموع اللغتينِ المراتبَ الثلاثةَ، وفيه ضعفٌ ظاهرٌ؛ بل إنه زعم [أي أبا حيان] أن بني تميم لم يضعوا لفظًا يُعبَّر به عن المرتبة البعدى، بل اقتصروا على المرتبة الوسطى، وكذلك الحجازيون اقتصروا على المرتبة البعدى دون الوسطى[٨]، وهذا لا وجهَ له، ولا دليلَ عليه، ومُخاطَباتُ الناس تأباه.

«الثالث: أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا لمُجرَّدٍ من اللام والكاف معًا، أو

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم ص٤٠١، والمقاصد الشافية ٢٣٤/٥، والمحصول في شرح الفصول ٦٦٤/٢، وهمع الهوامع ٣٢/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢٠٦/٢.

(٣) نسبه إليه الشاطبي في المقاصد الشافية ٢٣٤/٥.

(٤) التذييل والتكميل ١٩١/٣.

(٥) التذييل والتكميل ١٩٢/٣.

(٦) معاني القرآن للفراء ١٠٩/١.

(٧) شرح التسهيل ٢٤٣/١.

(٨) شرح التسهيل ٢٤٣/١.

لمُصاحِبٍ لهما معًا -أعني غيرَ المثنى والمجموع- فلو كانت الإشارة إلى المتوسِّط بكافٍ لا لامَ معها؛ لكان القرآن العزيز غيرَ جامع لوجوه الإشارة، وهذا مردودٌ بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾[1]»[2].

وما ذكره هنا هو ما يَخُصُّ هذه الكليةَ النحوية، وفيه مأخذٌ نبَّه عليه أبو حيان بقوله: «ولا يلزم من كونه لم يَرِدْ في القرآن عدمُ وجوده في لسان العرب؛ فكم من قاعدة نحوية شهيرة فصيحة لم تأتِ في القرآن»[3]، وهذا صحيح.

وأما استشهاد ابن مالك بالآية؛ فلا وجهَ له عند أبي حيان؛ «فليس المعنى أنه مُبيِّنٌ لوجوه الإشارة وجميع المعاني الكلامية، وإنما هذا عامٌّ مخصوص، والمعنى: تبيانًا لأصل كلِّ شيء من أصول الديانات وأصول الأحكام التكليفية ...»[4].

ولا أظن أن هذا الكلام يخفى على ابن مالك، وصنيعُه في كتبه أنه لا يَرُدُّ كلَّ قاعدة نحوية لها شواهدُ من كلام العرب ولم تَرِدْ في القرآن الكريم؛ لهذا فاستشهاده بالآية فيما يظهر أن القرآن مُشتمِلٌ على وجوه الإشارة قطعًا؛ لأن عدم الاشتمال عليها لا يُحقِّق التبيانَ الذي وصف اللهُ به كتابه، فإذا كان ذلك كذلك لَزِمَنا القولُ بالتوسُّط، وهو الذي لم يَرِدْ في القرآن؛ لذا لا بد أن يندرج التوسطُ ضمنَ المرتبتين: القربى، والبعدى، فيكون ثَمَّةَ أدنى القرب وأقصاه، وأدنى البعد وأقصاه، وهما في الحقيقة مرتبتان.

«الرابع: أن التعبير بـ"ذلك" عن مضمون كلامٍ على إثْرِ انقضائه، شائعٌ في القرآن وغيره، ولا واسطةَ بين النُّطْقين؛ كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[5]، ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ

(١) النحل: ٨٩.
(٢) شرح التسهيل ١/٢٤٤.
(٣) التذييل والتكميل ٣/١٩٣.
(٤) التذييل والتكميل ٣/١٩٣.
(٥) الكهف: ٦٤.

بِٱلْغَيْبِ ﴾[١]، ﴿ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴿٨٢﴾ ﴾[٢]، ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ ﴾[٣]»[٤].

وهذا مُتمِّمٌ لما قبله؛ فالإشارة في هذه الآيات التي استَشهَد بها في ظاهرها للبعيد، ولكنه إلى التوسُّطِ أقربُ، «فلو كان التوسُّطُ مُعتبَرًا بإشارةٍ لا يشاركها فيها غيرها؛ لكانت هذه المواضع جديرةً بذلك، لكنَّ ذلك غيرُ واقع، فدَلَّ على أن قصد التوسط غير مُعتبَرٍ»[٥].

ويُعكِّر على هذا أن أسماء الإشارة قد ينوب ذو البعد منها عن ذي القرب، أو العكس، كما تقدم؛ فإنْ قلنا: إنَّ "ذلك" في الآيات بمعنى: "هذا"؛ لم يكن فيها دليل لابن مالك.

«الخامس: أنه لو كانت مراتب الإشارة ثلاثًا؛ لم يكتف في باقي التثنية والجمع بلفظينِ؛ لأن في ذلك رجوعًا عن سبيل الإفراد، وفي اكتفائهم بقولهم: "هذان وذانك"، و "هؤلاء وأولئك" دليلٌ على أن "ذاك وذلك" مستويانِ، وأن ليس للإشارة إلا مرتبتان»[٦].

وهذا إذا انضم إلى ما قبله –وهو التسليمُ بأن "ذانِّك" بالتشديد مِثلُ "ذانِك" بالتخفيف، كلاهما للمثنى المذكر البعيد، وأن "ذاك" عند بني تميم فقط، و "ذلك" عند أهل الحجاز فقط، وكلاهما للمفرد البعيد؛ فتكون حُجَّتُه هنا ظاهرةً، ولكنهم لا يُسلِّمون بأنه اكتُفِيَ في التثنية والجمع بلفظينِ[٧].

ودلالة القرآن على هذه المسألة تُعَدُّ أقوى الأدلة، ولا سيما أن النقل جاء بأنها لغة أهل الحجاز؛ فقد قال الفراء: «في "ذلك" لغتان: أما أهلُ الحجاز فيقولون: "ذلك"، باللام، وبه جاء الكتابُ في كل القرآن، وأهلُ نجدٍ من قيس وأسد وتميم وربيعة يقولون: "ذاك"»[٨]، وقال

(١) يوسف: ٥٢.
(٢) الكهف: ٨٢.
(٣) الممتحنة: ١٠.
(٤) شرح التسهيل ٢٤٤/١.
(٥) المقاصد الشافية للشاطبي ٤١٣/١.
(٦) شرح التسهيل ٢٤٤/١.
(٧) انظر: التذييل والتكميل ١٩٤/٣.
(٨) كتاب لغات القرآن للفراء ص١١.

أيضًا: «"ذلك وتلك" لغةُ قريشٍ، وتميمٌ تقول: "ذاك وتيك"»[١].

وبهذا نعلم عدم وجود لفظ خاص للإشارة إلى المتوسط في القرآن الكريم، وهو ما نصَّتْ عليه هذه الكلية بالتمثيل بعدم وجود "ذاك"، ولا يعني هذا عدمَ الإشارة إلى المرتبة المتوسطة في القرآن، بل إنه قد يندرج في مرتبة القرب أو البعد، على ما بُيِّنَ آنفًا.

(١) معاني القرآن للفراء ١/١٠٩.

الفصل الثالث
الكليات الإعرابية في مُكوِّنات الجملة الاسمية في إعراب القرآن الكريم

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الكليات الإعرابية في المبتدأ والخبر.

المبحث الثاني: الكليات الإعرابية في نواسخ المبتدأ والخبر.

المبحث الأول

الكليات الإعرابية في المبتدأ والخبر

المسألة الأولى: تعريف المبتدأ والخبر.

قال الأخفش: «كلُّ اسمٍ ابتدأتَه لم تُوقِع عليه فعلًا من بعدِه؛ فهو مرفوع، وخبرُه إن كان هو هو فهو أيضًا مرفوع؛ نحو قوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾[1]، وما أشبه ذلك. وهذه الجملة تأتي على جميع ما في القرآن من المبتدأ، فافهمها»[2].

هذه الكلية النحوية التي ذكرها الأخفشُ، لم أَقِفْ على أحدٍ ذكَرها غيره، وهي في باب المبتدأ والخبر.

والذي يتضح في بادئ الأمر أن الأخفش ذكر عددًا من الأمور:

الأول: أن كلَّ اسمٍ يُبتدَأ به فهو مرفوع.

الثاني: إذا ابتدأتَ باسمٍ، ثم أوقعتَ عليه فعلًا جاء بعده؛ فقد لا يكون الاسم مرفوعًا ولا يكون مبتدأً.

الثالث: الخبر يكون مُخبِرًا عن المبتدأ، وهو مرفوع أيضًا.

الرابع: يأتي الخبر مُطابِقًا لمعنى المبتدأ، أو مُقارِبًا له، ومثَّل له بالآية.

إن هذه الأمور تكشف جانبًا من فحوى هذه الكلية النحوية، وأنها قد تكون في تعريف المبتدأ؛ وذلك لأن الأخفش ذكر العموم بكلمة "كل"، ثم خصَّص هذا العموم بذكر القيود المحددة؛ وهي:

١- تقييد الاسم الذي استفاد العمومَ من تنكيرِه وإضافتِه إلى "كُلٍّ" بكونه مبتدأً.

٢- التقييد بأن لا يقع على المبتدأ فعلٌ بعده؛ لأن الفعل قد يأتي بعد المبتدأ، فيكون

---

(١) الفتح: ٢٩.

(٢) معاني القرآن ١/٧.

الخبرُ جملةً، فلا يقع الفعل على المبتدأ، وإنما يقع على ما يليه كالفاعل و المفعول، ويُحكَم على الجملة بالإعراب؛ لأنها في موقع الاسم المفرد(١)، فالقيدُ المهمُّ هو عدم الوقوع على المبتدأ.

٣- تقييد الخبر بأن يكون نفسَ المبتدأ في المعنى، وهو ما عبَّر عنه بقوله: «وخبرُه إن كان هو هو»، وهذا القيد لا مفهومَ له كما سيأتي.

وذكر أيضًا الحكمَ الإعرابيَّ للمبتدأ والخبر، وهو الرفع.

فهذا الصنيع المُكوَّن من عموماتٍ مُقيَّدةٍ، وأحكامٍ، يجعل الناظر يُصنِّفه تعريفًا للمبتدأ والخبر.

ويدل لذلك أيضًا أن غير الأخفش عرَّف المبتدأ بنحو تعريفه؛ وذلك كقول ابن جني: «اعلم أن المبتدأ: كلُّ اسمٍ ابتدأتَه، وعرَّيتَه من العوامل اللفظية وعرَّضتَه لها، وجعلته أولًا لثانٍ، يكون الثاني خبرًا عن الأول ومُسنَدًا إليه، وهو مرفوع بالابتداء، تقول: "زيدٌ قائمٌ"، و"محمدٌ منطلقٌ"؛ فزيدٌ ومحمدٌ مرفوعان بالابتداء، وما بعدهما خبرٌ عنهما»(٢).

وقول ابن يعيش: «اعلم أن المبتدأ: كلُّ اسم ابتدأته، وجرَّدته من العوامل اللفظية؛ للإخبار عنه»(٣).

وهذا الإيراد لتعريف المبتدأ مُصدَّرًا بكلمة "كُلٍّ"، وضعه أبو البقاء الكفوي في "كُلِّيَّاتِه" فقال: «كلُّ اسمٍ ابتدأته، وعرَّيته من العوامل اللفظية؛ فهو المبتدأ، وعاملُه معنى الابتداء»(٤).

وبهذا يمكن القطعُ بأن ما ذكره الأخفش إنما هو في تعريف المبتدأ؛ فالمبتدأُ -كما قال الأخفش: «اسم مرفوع ابتدأتَ به»، ولكنه قيَّده بأن لا يقع عليه فعلٌ من بعده؛ وذلك لأن وقوع الفعل المتأخِّر على الاسم قد ينصبه، كقوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ

(١) انظر: المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي ٥٥٧/١.
(٢) اللمع في العربية ص٢٥.
(٣) شرح المفصل ٢٢١/١.
(٤) الكليات ص٨٠٦.

﴿٨٧﴾﴾[١] ، فـ"فريقًا" اسمٌ ابتدأتَ به، ولكنه منصوب بفعلٍ متأخِّرٍ.

فإن قيل: إن المبتدأ قد يقع عليه فعلٌ من بعده؛ كما في قول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ﴾[٢]؟

فيُقال: إن الفعل "يبدأ" في الآية لم يقع على لفظ الجلالة "الله"، وإنما وقع على الفاعل؛ وهو ضميرٌ مُستتِرٌ تقديرُه "هو"، وإن دل المبتدأ على تفسير معنى الضمير الفاعل إلا أن الفعل لم يقع عليه؛ فظهرت أهميةُ هذا القيد الذي قيَّده، وتقدَّم نحوُ هذا.

وقد بيَّن الأخفشُ الخبرَ، وأنه «إنْ كان هو هو» أي نفسَ المبتدأ؛ فهو مرفوع، ومثَّل له بقول الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ﴾[٣]، فـ﴿محمد﴾ مبتدأ، و ﴿رسول﴾ خبرُه، والخبرُ نفسُ المبتدأ في المعنى.

وجاء نحوُ هذا في "كتاب سيبويه"؛ حيث قال: «واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنيُّ عليه شيئًا هو هو، أو يكونَ في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يُذكَر كلُّ واحد منها بعد ما يُبتدَأ»[٤].

فالخبر هو المبنيُّ على المبتدأ، وقوله: «هو هو» أي نفس المبتدأ في المعنى، أو مُنزَّلًا منزلتَه.

ويُوضِّح ذلك المبردُ، فيقول: «واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئًا هو الابتداءُ في المعنى؛ نحو: "زيد أخوك"، و "زيد قائم"؛ فالخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبرُ غيرَ الأول، فيكون له فيه ذكرٌ، فإن لم يكن على أحدِ هذينِ الوجهين فهو مُحالٌ»[٥].

فالوجهان اللذان ذكرهما المبردُ، هما نوعا خبر المبتدأ على قول الجمهور[٦]؛ وهما:

---

(١) البقرة: ٨٧.

(٢) الروم: ١١.

(٣) الفتح: ٢٩.

(٤) الكتاب ١٢٦/٢.

(٥) المقتضب ١٢٨/٤.

(٦) حكاه عن الجمهور أبو حيان في كتابه ارتشاف الضَّرَب ١١١٠/٣.

النوع الأول: الخبر المفرد، «فإذا كان الخبر مفردًا؛ كان هو المبتدأ في المعنى، أو مُنزَّلًا منزلته؛ فالأول نحوُ قولك: "زيدٌ منطلقٌ"، و "محمدٌ نبيُّنا"، فالمنطلق هو زيد، ومحمد هو النبي ﷺ»[١]، وهذا قريب من استدلال الأخفش بالآية.

«وأمَّا الـمُنزَّل منزلةَ ما هو هو؛ فنحوُ قولهم: "أبو يوسف أبو حنيفة"؛ فأبو يوسف ليس أبا حنيفة، إنما سَدَّ مَسَدَّه في العلم، وأغنى غَناءه»[٢]؛ وذلك لأن أبا يوسف القاضيَ لازَم أبا حنيفة سبع عشْرة سنة، وأخذ طريقته في الفقه؛ فهو بمنزلته[٣].

وذكر ابنُ يعيش في هذا قولَ الله تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾[٤]، فقال: «أي هُنَّ كالأمهات في حُرْمة التزويج، وليس بأُمَّهاتٍ حقيقةً، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾[٥]، فبقي أن لا تكون أمهات حقيقةً إلا الوالدات»[٦].

النوع الثاني: الخبر الجملة، ولا بد أن تكون الجملة مشتملةً على ضمير يعود إلى المبتدأ؛ وهو ما عبَّر عنه المبردُ بأن يكون له فيه ذكرٌ. والجملة كما قسمها أبو علي الفارسي[٧] والزمخشري[٨] أربعةُ أقسامٍ؛ هي: الاسمية، والفعلية، والظرفية، والشرطية، وما نَصَّ عليه سيبويه آنفًا بكون الخبر في مكان أو زمان هي الجملة الظرفية.

واقتصر ابن جني[٩] وابن يعيش[١٠] على قسمين فقط؛ هما: الجملة الاسمية، والفعلية؛ لأن الجملة الظرفية في الحقيقة للفعل "استقر"، أو الاسم "مُستقِرّ"، فالخبر مُتعلِّق بهما؛ والجملة

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٢٨.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٢٨.

(٣) انظر: مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبَيْه لأبي عبد الله الذهبي (ت٧٤٨هـ).

(٤) الأحزاب: ٦.

(٥) المجادلة: ٢.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٢٨.

(٧) الإيضاح العضدي ص٨٧.

(٨) المفصل في صنعة الإعراب ص٤٤.

(٩) اللمع ص٢٧.

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٢٩.

الشرطية مُركَّبة من جملتينِ فعليتينِ، فاندرجت الجملتان الظرفيةُ والشرطيةُ ضمن الجملتين الاسمية والفعلية.

فإن قيل: إن ما ذكره الأخفش فيه قصورٌ؛ لأنه لم يذكر النوع الثاني من الخبر، وهو الجملة، بل حتى سيبويه لم يذكر الجملة الاسمية ولا الفعلية، وإنما ذكر الجملة الظرفية؟

فيُقال: إن هذا لا يلزم؛ لأن الجملة إنما وقَعتْ خبرًا لأنها في معنى المفرد، فالأصل في الخبر كونُه مفردًا، كما نَصَّ على هذا جمعٌ من النحويين؛ كابن السراج[١]، وأبي البقاء العكبري[٢]، وابن يعيش[٣]، والمرادي[٤]، وابن هشام[٥]، بخلاف الرضيِّ[٦].

وإعراب الأخفش للآية جاء عن عدد من المُعْرِبين؛ كالنحاس[٧]، ومكي بن أبي طالب[٨]، بل إنه هو الظاهر من الآية، كما قال أبو حيان[٩].

على أن فيه أوجهًا، منها ما ذكره الزمخشريُّ بقوله: «﴿محمدٌ﴾: إما خبرُ مبتدأٍ؛ أي: هو محمدٌ؛ لتَقدُّمِ قولِه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ﴾[١٠]، وإما مبتدأٌ، و ﴿رسول الله﴾: عطفُ بيانٍ، وعن ابن عامر أنه قرأ: ﴿رسولَ الله﴾، بالنصب على المدح»[١١].

وما ذكره الزمخشري في إعراب ﴿رسولُ الله﴾ هو أحد الأوجه؛ لأن فيها ثلاثةَ أوجهٍ[١٢]:

---

(١) الأصول في النحو لابن السراج ٦٢/٢.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين ٢٥٠/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٨/١.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٤٧٩/١.

(٥) مغني اللبيب ٨٠٢/١.

(٦) شرح الكافية للرضي ٣٢/١.

(٧) إعراب القرآن ص١٠٠٨.

(٨) مشكل إعراب القرآن ٦٧٨/٢.

(٩) البحر المحيط ١٠٠/٨.

(١٠) الفتح: ٢٨.

(١١) الكشاف ٣٤٦/٤.

(١٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٣١٧/٢، والتبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ١١٦٨/٢.

الأول: أن يكون خبرَ المبتدأ.

الثاني: ما ذكره من أنه عطفُ بيانٍ.

الثالث: أن يكون صفةً.

فالوجه الأول هو ما ساق الأخفشُ الآيةَ لأجله، وعلى الوجهين الثاني والثالث يكون ﴿والذين﴾ في تمام الآية معطوفًا على المبتدأ، و ﴿أشداء﴾ الخبر عن الجميع.

وكأنَّ في كُلِّيَّةِ الأخفش حصرًا لرفع الخبر بأن يكون نفسَ المبتدأ في المعنى، كما في الآية؛ حيث قال: «وخبرُه إن كان هو هو؛ فهو أيضًا مرفوع»، فيُقال: فكيف إذا لم يكن كذلك؟

فالجواب من وجهين:

الأول: أن قوله: «هو هو» يشمل ما هو نفسُ المبتدأ في المعنى، أو مُنزَّلًا منزلتَه، هذا في الخبر المفرد. وإن كان جملة؛ فهو في تأويل المفرد، ولا بد أن يكون في الجملة رابطٌ يعود على المبتدأ؛ فأصبح كأنه هو هو لِما بينهما من الإسناد.

الثاني: القول بأن هذا الأسلوب لا يعني الحصرَ، فلا يُفهَم منه التقييد؛ وذلك كقوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴿٩﴾﴾[1]، «قيل في هذه الآية: إن التقدير: "وإن لم تنفع"؛ مِثل: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[2] أي والبرد»[3].

فكذلك يُقال: إن قول الأخفش: «إن كان هو هو» أي وإنْ لم يكن هو هو؛ لأن الخبر إنما يُخبَر به عن المبتدأ، وإن لم يكن نفسَ المبتدأ في المعنى؛ ويَدُلُّنا على ذلك قولُه عَقِب الآية التي ذكرها: «وما أشبه ذلك».

وثَمَّةَ أمرٌ آخر؛ ألا وهو أن المتقدمين كالأخفش يذكرون التعاريفَ بأسهل الألفاظ، وأوضح المعاني التي تدل على المراد، ولا يلتفتون إلى ما يمكن أن يُعترَض به أو يُحترَز منه، على طريقة

---

(١) الأعلى: ٩.

(٢) النحل: ٨١.

(٣) مغني اللبيب ص٥٣.

أصحاب الحدود التعريفية؛ بحيث يجعلون التعريف حدًّا لا يشمل إلا ما يُراد تعريفه، ولا يدخل فيه غيره.

وهذا كقول سيبويه: «هذا باب الابتداء: فالمبتدأ كلُّ اسم ابتُدِئَ ليُبنَى عليه كلامٌ، والمبتدأ والمبنيُّ عليه رفعٌ، فالابتداء لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه، فالمبتدأ الأول والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مُسنَدٌ ومُسنَدٌ إليه»[(١)]، ويعني بالمبنيِّ عليه: الخبرَ.

ففرقٌ بين تعريف سيبويه والأخفش للمبتدأ والخبر، وبين تعريف ابن هشام مثلًا؛ حيث قال: «المبتدأ: اسمٌ أو بمنزلته، مُجرَّدٌ عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مُخبَرٌ عنه، أو وصفٌ رافعٌ لمُكتفًى به»[(٢)].

«والخبرُ الجزءُ الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأٍ غير الوصف المذكور، فخرج فاعلُ الفعل؛ فإنه ليس مع المبتدأ، وفاعلُ الوصف»[(٣)].

وفي قول الأخفش: «وهذه الجملة تأتي على جميع ما في القرآن من المبتدأ، فافهمها» قد يُفهَم منه أن الكُلِّيَّة مُختَصَّةٌ بالقرآن، وليست في غيره. وليس الأمر كذلك، بل تأتي على جميع ما في القرآن والسُّنَّة، وتأتي في كلام العرب شعرًا ونثرًا، ولكنه لَمَّا كان بصدد الحديث عن معاني القرآن، ولا سيما أن موضع كلامه في أول كتابه عند قول الله تعالى في سورة الفاتحة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾[(٤)]؛ فكأنه يقول: إن ما سيأتي من نظائر هذا الإعراب، فإنه مثله في جميع القرآن، فهذا مَنزِعُ قولِه فيما يظهر.

على أنه لم يَنْفِ وجود ذلك في غير القرآن، ولكننا فهمنا ذلك من مفهوم المخالفة، ولا يلزمه هذا الإيراد؛ لأن لازمَ قولِ البشر ليس بلازم؛ لما يعتريهم من عوارض الخطأ والنسيان.

---

(١) الكتاب ١٢٦/٢.

(٢) أوضح المسالك ١٦٧/١.

(٣) أوضح المسالك ١٧٦/١.

(٤) الفاتحة: ٢.

المسألة الثانية: المسألة الزُّنْبُورية:

كلُّ ما جاء في القرآن بعد "إذا" الفُجائية، فهو مرفوعٌ على أنه مبتدأ وخبر ثابت؛ كقول الله تعالى: ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٤﴾﴾[١]، وقوله: ﴿فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾[٢]، وقوله: ﴿فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴿١٦﴾﴾[٣]، وقوله: ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ﴿١٤﴾﴾[٤].

هذه الكلية النحوية أشار إليها ابنُ مالك[٥]، وابن هشام[٦]، والسيوطي[٧]، وغيرهم.

قال ابن مالك: «لم يَرِدْ في القرآن مبتدأٌ بعد "إذا"، إلا وخبره ثابت غير محذوف»[٨].

وهي تدل في فحواها على المسألة الزُّنبُورية التي وقعت بين سيبويه والكسائي وأصحابه، وسُمِّيت بالزنبورية؛ لأجل قول الكسائي عندما سأل سيبويه: «كيف تقول: قد كنتُ أظنُّ أن العقربَ أشدُّ لسعةً من الزُّنبُور؛ فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها؟»[٩].

والزُّنْبُور، بضم الزاي: طائرٌ مِثلُ الذُّباب يَلسَع[١٠].

---

(١) النحل: ٤.

(٢) فُصِّلَتْ: ٣٤.

(٣) الملك: ١٦.

(٤) النازعات: ١٤.

(٥) شرح التسهيل ١/٢٧٥.

(٦) مغني اللبيب ص١٢١.

(٧) همع الهوامع ١/٣٩٠.

(٨) شرح التسهيل ١/٢٧٥.

(٩) انظر: مجالس العلماء للزجاجي ص٩، وعمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس ص٥٥، وطبقات النحويين واللغويين ص٧٠، وتاريخ بغداد ١٢/١٠٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٦٧، وأمالي ابن الحاجب ٢/٨٧٤، ومغني اللبيب لابن هشام ص١٢١، وغيرها من كتب النحويين كثير، بل هناك بحوث مستقلة كُتبت فيها؛ مثل: مناظرة المسألة الزنبورية للدكتور محمد الباتل، وهو بحث منشور عام ١٤١٨هـ بمجلة جامعة الملك سعود، م١٠، الآداب ٢ ص٢٨٣، وأيضًا: تحقيق الغاية بدراسة المسألة الزنبورية رواية ودراية للدكتور يوسف بن خلف العيساوي، وهو بحث مُحكَّم ضمن مجلة الدراسات الإسلامية والعربية بدبي، العدد ٢٨ في ذي القعدة عام ١٤٢٥هـ.

(١٠) انظر: معجم العين، باب الزاي والراء ٧/٤٠٠، وتهذيب اللغة باب الزاي والميم مادة (زنبر) ١٣/١٩٦، والقاموس المحيط للفيروزابادي، فصل الزاي مادة (الزنبور) ١/٤٠١.

وقد نصَّ على تسميتها بالزنبورية: أبو البركات بن الأنباري[١]، وأبو حيان[٢]، والسيوطي[٣]، وغيرهم.

قال أبو حيان: «وهذه المسألة تُسمَّى الزنبورية، وهي التي جرى فيها الكلام بين الكسائي والفراء، وبين سيبويه»[٤].

وقد رُويت هذه المناظرة رواياتٍ عديدة[٥]، وحاصلها[٦]: أن سيبويه اجتمع مع الكسائي وأصحابه في دار الخليفة الرشيد، أو في دار وزيره يحيى بن خالد البَرْمَكي، فسأله الكسائيُّ: ما تقول أو كيف تقول: قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعةً من الزنبور؛ فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها؟ فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب.

فقال له الكسائيُّ: لحَنت! ثم سأله عن مسائل من هذا النوع: خرجتُ فإذا عبد الله القائمُ، أو القائمَ؟ فقال سيبويه: في كلِّ ذلك بالرفع دون النصب.

فقال الكسائيُّ: ليس هذا كلام العرب، العرب ترفع في ذلك كله وتنصب. فدفع سيبويه قولَه[٧].

ففي قول سيبويه: «العرب ترفع في ذلك كله وتنصب» نصٌّ على هذه الكلية النحوية في

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٧/٢.

(٢) ارتشاف الضرب ١١٣٦/٣، والتذييل والتكميل ٨٥/٤.

(٣) الألغاز النحوية ص٧٥.

(٤) ارتشاف الضرب ١١٣٦/٣.

(٥) هذه الروايات ترجع إلى ثلاثة من الرواة؛ هم: الزجاجي، والزُّبيدي، والخطيب البغدادي. انظر: مجالس العلماء ص٩، وطبقات النحويين واللغويين ص٧٠، وتاريخ بغداد ١٠٤/١٢، وتحقيق الغاية بدراسة المسألة الزنبورية رواية ودراية للدكتور يوسف بن خلف العيساوي.

(٦) السياق لهذه المناظرة اختِير من رواية الزجاجي؛ لثلاثة أسباب:

١- أن الزجاجي من أقدم مَن رواها؛ فقد توفي عام ٣٣٧هـ.

٢- لاتصال سندها عن الثقات إلى الفراء الذي كان أحد رجال المناظرة.

٣- لبعدها عن التحامل على أيٍّ من الفريقين، وخلوّها من المبالغات التي وقعت في كثير من الروايات.

على أنه ثمة زيادات مهمة في الروايات الأخرى، ذكرتُها بما يخدم المسألة.

(٧) مجالس العلماء للزجاجي ص٩.

كلام العرب، لا في إعراب القرآن، ولم تذكر الرواياتُ أن أحدًا منهما استشهد على قوله بآيات القرآن؛ فهل خَفِي ذلك عليهما، أم ذهَلا لوقع المناظرة؟

والجواب -فيما يبدو- أن ذلكم الاستشهاد بالقرآن لم يكن ليخفى أو يغيب عنهما، ولكن بما أن المسألة كانت في كلام العرب؛ فليس لاستشهاد أحدهما بالقرآن انتصارٌ لقوله؛ لأنه من السهل الاعتراضُ عليه بأن السؤال كان عن لغة العرب لا عن القرآن الكريم، ولم يَرِدْ في القرآن كلُّ ما تكلمت به العرب، بل ورد فيه الأفصحُ؛ ولم تكن المسألة الزنبورية في الأفصح بل في الجواز.

ولذلك فعندما دفع سيبويه قولَ الكسائي؛ قال يحيى بن خالد البرمكي: قد اختلفتما، وأنتما رئيسا بلدَيْكما؛ فمَن ذا يحكم بينكما؟!

فقال الكسائي: هذه العرب ببابِك، قد جمعتَهم من كل أَوْبٍ، ووفَدتْ عليك من كل صُقْعٍ، وهم فصحاء الناس، وقد قَنِع بهم أهلُ المِصْرَينِ، وسمع أهلُ الكوفة وأهل البصرة منهم؛ فيحضرون ويسألون. فقال يحيى وجعفرٌ: لقد أنصفتَ[1].

فالتحكيم المُقترَح جاء من الكسائي، وأن العرب هم الذين يُسألون؛ لأن اللغة أُخذت عنهم، ورضي بهم أهل الكوفة والبصرة؛ فظاهرُ هذا التحكيم العدلُ، لذا وصفه يحيى البرمكي وابنه جعفر بالإنصاف، وأمروا بحضور الأعراب.

فدخلوا وفيهم أبو فَقْعَسٍ، وأبو زياد، وأبو الجرَّاح، وأبو ثَرْوان، فسُئِلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه، فتابَعوا الكسائيَّ وقالوا بقوله.

فأقبل يحيى على سيبويه، فقال له: قد تسمع أيها الرجل. فاستكان سيبويه[2]!

فهؤلاء الأعراب فيهم قولان:

الأول: أنهم من أعراب الحُطَمة[3] الذين أخذ عنهم الكسائيُّ، ولا يُوثَق بعربيتهم؛ قال

---

(١) مجالس العلماء ص٩.

(٢) مجالس العلماء ص١٠.

(٣) الحُطَمة أو الحُطَميَّة: «قرية على فرسخ من بغداد، من الجانب الشرقي من نواحي الخالص، منسوبة إلى السَّرِيِّ بن

=

الأصمعيُّ: «كان الكسائي يأخذ اللغة من أعراب الحطمة ... فلما ناظَر الكسائيُّ سيبويه؛ استَشهَد بكلامهم، واحتَجَّ بهم وبلغتهم على سيبويه»(١).

وهذا فيه نظرٌ؛ لأنهم لو كانوا لا يُوثَق بعربيتهم؛ لاعتَرض عليهم سيبويه، وكانت له الحُجَّةُ عليهم. على أن هناك مَن روى أن الأعراب الذين حُكِّموا هم من القُشَيريين من بني شَيْبان، وهم مَقانِعُ الفصاحة، والذي طلب تحكيمَهم هو سيبويه لا الكسائي(٢)، ولكن هذه الرواية بلا إسناد.

الثاني: أنهم من الأعراب الذين تُؤخَذ عنهم اللغةُ، وإلا لاعتَرض عليهم سيبويه؛ ويدل لهذا أن أبا زيد الأنصاري الذي حكى عن العرب: «فإذا هو إياها»(٣)، هو الذي قال: «قَدِم الكسائيُّ البصرةَ، فأخذ عن أبي عمرو ويونس وعيسى بن عمر علمًا كثيرًا صحيحًا، ثم خرج إلى بغداد، فقَدِم أعرابَ الحُطَمة فأخذ عنهم شيئًا فاسدًا، فخلط هذا بذاك فأفسده»(٤). فيمكن القول: إن قول أبي زيد هذا قرينةٌ على توثيق هؤلاء الأعراب، وأنهم ليسوا من أعراب الحُطَمة.

أما كلام الأصمعي وأبي زيد بأخذ الكسائيِّ اللغةَ عن أعراب الحطمة؛ فهذا لعله من القدح الذي وقع بين أصحاب المدرستينِ، أو من كلام الأقران الذي لا يُعتَدُّ به.

وبهذا يتبين أن هذه اللغة التي حكاها الكسائيُّ، وشهد له الأعرابُ بها، وحكاها أيضًا أبو زيد الأنصاري -وهو من البصريين- إنما هي من العلم الصحيح، ولكن لم أجد لها شاهدًا؛ لا من القرآن، ولا من السُّنَّة، ولا من كلام العرب، سوى ما جاء في هذه المناظرة.

أما أصحاب سيبويه؛ فقد استشهدوا بآيات من القرآن الكريم تؤيد مذهبَهم؛ كقول الله

=

الحُطَم أحد القوَّاد»، قاله ياقوت في معجم البلدان ٢/٢٧٣.

(١) معجم الأدباء لياقوت الحموي ٤/١٧٤٣.

(٢) تذكرة النحاة لأبي حيان ص١٢١.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٧٧.

(٤) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٤٥.

تعالى: ﴿فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴿٤٤﴾﴾[١]، وقوله سبحانه: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾﴾[٢]، وقوله: ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٤﴾﴾[٣]، وقوله: ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾[٤]، وغيرها من الآيات[٥]؛ ولهذا استكان سيبويه؛ لتَحقُّقِه من المسألة، وتظاهرِهم عليه لإبطال قوله.

فأصل هذه الكلية النحوية: "كلُّ ما جاء في القرآن بعد "إذا" الفجائية ..."، يَتَّكئُ نحويًّا على المسألة الزنبورية، إلا أنه من المهم إيضاحُ "إذا" الفجائية وما الذي يأتي بعدها.

فنقول: "إذا" الفجائية هي التي تكون بمعنى المُفاجَأة أي المُباغَتة؛ وذلك لأن ما بعدها يقع بغتةً وفجأةً، وتكون للحال لا الاستقبال، وتختص بالجملة الاسمية[٦]، وتأتي في وسط الكلام فلا يُبتدَأ بها، وكثيرًا ما تقترن بالفاء[٧].

والمذاهب في "إذا" الفجائية ثلاثة:

الأول: أنها حرفٌ؛ وهو مذهب الكوفيين، والأخفش، وصحَّحه ابنُ مالك من ثمانية أوجه[٨].

الثاني: أنها ظرفُ مكانٍ؛ وهو مذهب البصريين، والسيرافي، والمبرد؛ وقال أبو حيان: «والصحيح الذي عليه شيوخُنا: أنها ظرفُ مكانٍ، كما قاله المبرد، وهو المنسوب إلى سيبويه»[٩].

الثالث: أنها ظرفُ زمانٍ حاضرٍ؛ وهو مذهب الزجاج، وأبي علي الشَّلُوبِينِ، وهو ظاهرُ

---

(١) الأنعام: ٤٤.

(٢) طه: ٢٠.

(٣) النحل: ٤.

(٤) النمل: ٤٥.

(٥) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم للدكتور محمد عبد الخالق عُضَيمة ١٨٤/١.

(٦) مغني اللبيب لابن هشام ص١٢٠.

(٧) علل النحو للوراق ص٢٣٣.

(٨) انظر هذه الأوجه في شرح التسهيل ٢١٤/٢.

(٩) تفسير البحر المحيط ٣٨٥/٤.

قول سيبويه: «وأما "إذا" فلِمَا يُستقبَل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف، وتكون للشيء تُوافِقُه في حالٍ أنت فيها؛ وذلك قولُك: مرَرتُ فإذا زيدٌ قائمٌ»(١).

وأجاز ابن يعيش المذهبينِ الأولَ والثانيَ، فقال في "إذا": «وتكون بمعنى المفاجأة، وهي في ذلك على ضربينِ: تكون اسمًا، وتكون حرفًا؛ وإذا كانت اسمًا، كانت ظرفًا من ظروف الأمكنة، وإذا كانت حرفًا، كانت من حروف المعاني الدَّالَّةِ على المفاجأة»(٢).

ومذهب ابن يعيش له نظائرُ، منها:

"عن" التي تكون تارةً اسمًا، وتارةً تكون حرفًا(٣).

قال سيبويه: «وأمَّا "عن" فاسمٌ إذا قلتَ: "مِن عن يمينِك"؛ لأن "مِن" لا تعمل إلا في الأسماء»(٤).

وذكرها مع الحروف، فقال: «وأمَّا "عن" فلِمَا عدا الشيءَ، وذلك قولُك: "أطعَمه عن جوعٍ"، جعل الجوع منصرِفًا تاركًا له قد جاوَزه»(٥).

ونظيرها أيضًا: "ما"، فتكون اسمًا في مواضع، منها: أن تكون موصولةً؛ كقول الله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾(٦).

وتكون حرفًا في مواضع، منها: أن تكون كافَّةً للحروف الناسخة عن العمل؛ كـ"إنَّما" في قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾(٧)، وبهذا تظهر قُوَّةُ ما ذهب إليه ابن يعيش.

وأما التي تكون زمانًا؛ فهي التي «فيها معنى الشرط، وتُضاف إلى الجملة الفعلية، وإذا وقع

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٢.
(٢) شرح المفصل ١/٢٤٠.
(٣) انظر: الأصول لابن السراج ٢/٢١٢.
(٤) الكتاب ٤/٢٢٨.
(٥) الكتاب ٤/٢٢٦.
(٦) النحل: ٩٦.
(٧) النساء: ١٧١.

بعدها اسمٌ؛ كان ثَمَّ فعلٌ مُقدَّرٌ»[١]، وهذه ليست "إذا" الفجائية، وإنما ذكرتُها لأحمل قولَ سيبويه المتقدِّمَ عليها؛ فالذي يظهر أن سيبويه ذكَر "إذا" الشرطية بقوله: «وأمَّا "إذا" فلِمَا يُستقبَل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف»، ومعلوم أن الفجائية ليس فيها مجازاة[٢] كالشرطية.

ثم انتقل سيبويه إلى نوع آخر من أنواع "إذا"، وهي الفجائية، فقال: «وتكون للشيء تُوافِقه في حالٍ أنت فيها، وذلك قولُك: مرَرتُ فإذا زيدٌ قائمٌ»[٣].

ولهذا نجد أن ابن مالك عندما ذكر القول في "إذا" وأنها ظرف زمان قال: «وهذا هو ظاهرُ قول سيبويه، فإنه قال حين قصَدها: وتكون للشيء تُوافِقه في حالٍ أنت فيها، وذلك قولُك: "مرَرتُ فإذا زيدٌ قائمٌ"، هذا نصُّه»، فلم ينقل العبارة الأولى، بل اقتصر على هذه.

وأما الذي يأتي بعد "إذا" الفجائية؛ فهي الجملة الاسمية المُكوَّنة من المبتدأ والخبر، هذا هو المشهور عند أكثر النحويين؛ قال ابن مالك: «العرب ألزَمتْ "إذا" هذه ألَّا يليَها إلا مبتدأٌ بعده خبر، أو خبرٌ بعده مبتدأ، فمَن نصب ما بعدها؛ فقد استعمل ما لم تستعمل العربُ في نثر ولا نظم»[٤].

وقال بنحو هذا ابنُ هشام، وأبو حيان، في مواضع.

قال ابن هشام: «وجَب الرفعُ إن ... وقَع الاسمُ بعد ما يختص بالابتداء؛ كـ"إذا" الفجائية على الأصح».

وقال أبو حيان: «"إذا" الفجائية يرتفع بعدها الاسمُ على الابتداء ليس إلا»[٥].

لكن ذهب بعض النحويين إلى أن الجملة الاسمية تأتي بعد "إذا" الفجائية غالبًا، مع جواز

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٤٠.

(٢) قد تقع "إذا" الفجائية للمجازاة سادَّةً مَسَدَّ الفاء، كما قاله الزمخشري في الكشاف ٣/١٣٥.

(٣) الكتاب ٤/٢٣٢.

(٤) شرح التسهيل ٢/١٣٩.

(٥) تذكرة النحاة ص٦١٦.

أن يأتي بعدها الفعل مقرونًا بـ"قد"، ويمتنع بدونها، وهذا قول أبي الحسن الأخفش[١]، وابن عصفور[٢]؛ كقولك: "فإذا زيدٌ قد ضربه عمرٌو".

ومجيء "قد" لفائدة الفرق بين "إذا" الفجائية، و "إذا" الشرطية؛ قال ابن هشام: «ووجهُه عندي أن التزام الاسمية مع "إذا" هذه، إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المُختصَّة بالفعلية، فإذا اقترنت بـ"قد" حصل الفرقُ بذلك؛ إذْ لا تقترن الشرطيةُ بها»[٣].

ونصَر هذا القولَ أبو حيان[٤]، وعلَّل تعليلًا آخر[٥]، فيُحمَل قولُه وقول ابن هشام فيما تقدم على أن هذا هو الغالب، كما نَصَّ عليه المرادي بقوله: «تقرَّر أن "إذا" الفجائية لا تليها غالبًا إلا الجملة الاسمية»[٦].

فهذا الغالب هو الوارد في القرآن الكريم، فلم يأتِ بعد "إذا" إلا الجملة الاسمية، ولم يَرِدِ الفعلُ بعدها البتَّةَ؛ لذا لم يُذكر في هذه الكلية إلا المبتدأ والخبر "الثابت"؛ أي: المُصرَّح به، وهذا الثبوت عائد إلى الخبر؛ لجواز حذفِه في هذا الموضع.

قال ابن مالك: «من الحذفِ الجائزِ: الحذفُ بعد "إذا" المفاجأة؛ نحو: "خرجتُ فإذا السَّبُعُ"، والحذفُ بعد "إذا" قليلٌ؛ ولذا لم يَرِدْ في القرآن مبتدأٌ بعد "إذا" إلا وخبره ثابت غير محذوف»[٧].

والحكم على حذف الخبر بعد "إذا" بأنه قليل؛ نظرًا للشواهد المتضافرة التي دلت عليه، مع وجود الشواهد القليلة الدالَّةِ على الحذف. قال ابن الحاجب: «كون الخبر يكون محذوفًا بعد

---

(١) ذكر ابن النحاس في كتابه "التعليقة في شرح المقرَّب" ٣٨٢/١ أن قول الأخفش قد رواه في كتابه الكبير، ولم أقف على هذا الكتاب.

(٢) المقرب ص٨٩.

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ص٢٣٢.

(٤) التذييل والتكميل ٣٠٦/٦.

(٥) وهو قوله: «وإنما أُجرِي الفعل المقرون بـ"قد" مُجرَى الجملة الاسمية ... لمعاملة العرب له معاملةَ الجملة الاسمية في دخول واو الحال عليه ...» انظره بتمامه في: التذييل والتكميل ٣٠٦/٦.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٣٤٥/٢.

(٧) شرح التسهيل ٢٧٥/١.

"إذا" المفاجأة إذا كان عامًّا فلا إشكال؛ لثبوت قولهم: "خرجتُ فإذا السبعُ"، وإذا ثبت جواز حذفه وجَب تقديرُ: ثابت وموجود»[١].

وليُعلم أن حذف الخبر هنا ينبني على الخلاف المتقدِّم في مذاهب "إذا" الفجائية:

فمَن قال: إنها ظرفُ زمانٍ أو مكانٍ؛ فيكون إعرابها في قولهم: "خرجتُ فإذا السبعُ" ظرفَ زمان أو مكان وقع خبرًا مُقدَّمًا أو مُتعلِّقًا بخبر، و"السبع" مبتدأ مُؤخَّر، فيكون التقدير للظرف الزماني: "خرجتُ ففي وقت خروجي السبعُ"، وللظرف المكاني: "خرجتُ فبالحضرة السبعُ"؛ أي: خرجتُ ففي مكان خروجي السبعُ. وعلى هذين المذهبين لا حذفَ للخبر[٢].

ومَن قال: إنها حرف؛ فهذا الذي يكون فيه حذفُ الخبر جائزًا، ويكون التقدير: "خرجتُ فإذا السبعُ موجودٌ"، أو نحوه مما أشار إليه ابن الحاجب آنفًا بقوله: «إذا كان عامًّا» أي الخبر في كونٍ عامٍّ؛ أي كائن أو موجود أو مستقر.

وكون الخبر لم يأتِ في القرآن إلا ثابتًا، لا يُرجِّح القولَ بظرفية "إذا" الفجائية على حرفيَّتِها، ولا العكسَ؛ وذلك لأن الخبر في القرآن بعد "إذا" الفجائية جاء مُصرَّحًا به، إلا على وجهٍ في قراءةِ آيةٍ؛ هي قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴿٦٨﴾﴾[٣]، فأكثر القُرَّاء على رفع ﴿قيامٌ﴾، وقرأ زيدُ بن علي: ﴿قيامًا﴾ على الحال[٤]، فيكون الخبر إمَّا ﴿ينظرون﴾ وهو حينئذ ثابت؛ أي: فإذا هم ينظرون قيامًا.

وأما كونُ الخبر "إذا" على القول بظرفيتها؛ فلا يُغنِي عن الحال؛ لأنها مَحَطُّ الفائدة[٥]، وتقديرُه إذا كان ظرف مكان: «فبالحضرة هم قيامًا، وإن كان ظرف زمان ... فتقديره: ففي ذلك الزمان الذي نفخ فيه، ﴿هم﴾ أي: وجودهم، واحتِيج إلى تقدير هذا المضاف؛ لأن

(١) أمالي ابن الحاجب ٨٧٥/٢.
(٢) انظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢٤٤/١.
(٣) الزُّمَر: ٦٨.
(٤) البحر المحيط لأبي حيان ٢٢٢/٩، والدر المصون ٤٤٥/٩.
(٥) انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٢٢٢/٩.

ظرف الزمان لا يكون خبرًا عن الجُثَّة»[١].

وإن كان الخبر غير ثابت؛ فتقديره: "مبعوثون" أو "موجودون"؛ أي: فإذا هم مبعوثون قيامًا، وهذا يجري على "إذا" الحرفية.

فتبين أن تعدُّدَ الأوجه في الآية يُلغِي ترجيح أحد القولين على الآخر؛ لأن الاحتمال يُبطِل الاستدلالَ.

بل إن قولهم: "خرجتُ فإذا السَّبُعُ"، يجري عليه من الأوجه ما يحتمل حرفية "إذا" وظرفيتها؛ فإن قلتَ بالظرفية فالخبر ثابت، وإن قلت بالحرفية فالخبر غير ثابت وتقديره: "موجود" أو "كائن" أو نحوهما.

ومما ينبغي التنبُّهُ له قولُ أبي جعفر النحاس في الآية: «وأجاز الكسائيُّ: ﴿قيامًا﴾ بالنصب، كما تقول: "خرجتُ فإذا زيدٌ جالسًا"»[٢]، وهذا فيه نظرٌ؛ لأن النصب على الحال بعد "إذا" الفجائية لا يمنع منه البصريون، والخلافُ بين سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية لم يكن عن مِثْلِ هذه الآية؛ لأنها في نصبِ نكرةٍ وقعت بعد "إذا"، والخلافُ في ضميرينِ وقعا بعد "إذا"، والضمائرُ من المعارف.

قال الأعلمُ الشَّنْتَمَريُّ: «وأمَّا مَن زعم عن سيبويه أنه قال: "خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ" بالرفع لا غير؛ فباطلٌ، وكيف يُنسَب إليه وهو علَّمَنا أن الظرف إذا كان مُستقِرًّا للاسم المُخبَر عنه؛ نُصِب الخبر، وإذا كان مُستقِرًّا للخبر رُفِع الخبر؟»[٣].

وذلك أن سيبويه ذكر هذا في مواضع، منها: «هذا باب ما يُخبَر فيه عن النكرة بالنكرة»[٤]، و «هذا باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه حال ...»[٥].

---

(١) البحر المحيط لأبي حيان ٩/٢٢٢.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ص٨٩٠.

(٣) نقله المَقَّرِيُّ عن الأعلم في كتابه نفح الطيب ٤/٨٠.

(٤) الكتاب ١/٥٤.

(٥) الكتاب ١/٣٩٥.

فهذه القاعدة التي تَعلَّمها الأعلمُ من سيبويه، حاصلُها: أن الظرف إذا كان للمبتدأ جاز رفعُ الخبر ونصبُه على الحاليَّة، وإذا كان الظرف للخبر لم يَجُزْ إلا الرفع؛ لذا قال: «ونحن نقول: "خرجتُ فإذا زيدٌ"، فيتم الكلام، و "نظرتُ فإذا الهلالُ طالعٌ"، فيتبعه الخبر رفعًا، كما تقول: "في الدار زيدٌ قائمٌ، وقائمًا"، و "اليومَ سَيْرُكَ سريعٌ، وسريعًا". ولكن الخبر إذا كان الظرفُ له ولم يتعلق إلا به لم يكن إلا رفعًا؛ كقولك: "اليوم زيدٌ منطلقٌ، وغدًا عمروٌ خارجٌ"؛ لأن الظرف لا يكون مُستقِرًّا للاسم المخبَرِ عنه إذا كان زمانًا، والمُخبَرُ عنه جُثَّةٌ، وكذلك المفاجأة إذا كانت للخبر لم يكن إلا مرفوعًا، معرفةً كان أو نكرةً، فإذا كانت للمُخبَر عنه والخبر نكرة انتصَب على الحال»[(١)].

فهذان شرطان لجواز نصبِ ما يمكن أن يكون خبرًا:

الأول: أن يكون الخبر نكرة.

والثاني: أن يكون الظرف للمبتدأ.

فإن كان الخبر معرفة، كما في المسألة الزنبورية: "فإذا هو هي"؛ لم يَجُزِ النصبُ، فلا تقول: "فإذا هو إياها"، وكذلك إن تعذَّر كونُ الظرف للمبتدأ؛ كقولهم: "اليوم زيدٌ منطلقٌ"، فلا يجوز: "اليوم زيدٌ منطلقًا"؛ لأن اسم الزمان لا يكون خبرًا عن جُثَّة.

والآية التي في قراءة زيد بن علي في بعض الأوجه الإعرابية، إنما هي في مسألة الحال الذي أغنى عن الخبر؛ فـ﴿قيامًا﴾ حالٌ أغنى عن الخبر؛ قال ابن مالك: «ومِن الاستغناء عن خبر المبتدأ بحالٍ مُغايِرةٍ لِما تقدَّم ذكرُه، ما روى الأخفشُ من قول بعض العرب: "زيدٌ قائمًا"، والأصل: "ثبت قائمًا"، أو "عُرِف قائمًا"، وأسهل منه ما حكاه الأزهري من قول بعض العرب: "حكمُك مُسمَّطًا" أي حكمُك لكَ مُثبَّتًا؛ فحكمُك مبتدأٌ، خبرُه لك، ومُسمَّطًا حالٌ استغنى بها»[(٢)].

---

(١) انظر: نفح الطيب ٤/٨٠.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٢٥.

ويُحمَل عليه قراءةُ مَن نصَب: "عُصْبة"، مِن قول الله تعالى: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[١]، كما في القراءة المنسوبة إلى عليٍّ ﷺ؛ فـ"عصبةً" حالٌ، أي: ونحن نجتمع عصبةً[٢].

وقد تكلم النحويون في المسألة الزنبورية من حيث الروايةُ والدرايةُ[٣]:

فمنهم مَن وافق الكسائيَّ؛ كابن الحاجب[٤]، وابن مالك[٥]، وأبي حيان[٦].

ومنهم مَن وافق سيبويه، وهم الأكثر؛ «قال علي بن سليمان[٧]: وأصحاب سيبويه -إلى هذه الغاية، لا اختلاف بينهم- يقولون: إن الجواب على ما قال سيبوبه: "فإذا هو هي"، وهذا موضعُ الرفع»[٨].

وأيَّدوا ذلك بالشواهد القرآنية[٩]، وقد تتبَّع هذه الآياتِ الشيخُ محمد عبد الخالق عُضَيمة، فقال: «خبرُ المبتدأ الواقع بعد "إذا" الفجائية، جاء مُصرَّحًا به في جميع مواقعه في القرآن الكريم، وجاء هذا الخبر مفردًا في تسعة عشر موضعًا، وجملةً فعليةً في أربعة وعشرين موضعًا، وجملةً اسميةً في موضع واحد، وجارًّا ومجرورًا في موضعين»[١٠].

وإن المتأمل لهذه المواضع يجد الخبرَ بعد "إذا" الفجائية جاء نكرةً، إلا في بعض المواضع التي تعرَّفتْ بالإضافة أو التبعية، وهذا خارج عن محل النزاع، إلا أن يُقال: إن الخبر لَمَّا لم يأتِ في القرآن في هذه المواضع إلا مرفوعًا مع أنه نكرة؛ فمِن بابِ أَوْلَى أن يلزم الرفع إذا كان معرفةً؛ لذا

---

(١) يوسف: ٨.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص١٢٦، وارتشاف الضرب ١١٣٦/٣، وشرح التصريح على التوضيح ٢٣٠/١.

(٣) انظر تفصيل ذلك في: تحقيق الغاية بدراسة المسألة الزنبورية رواية ودراية للدكتور يوسف بن خلف العيساوي.

(٤) أمالي ابن الحاجب ٨٧٤/٢.

(٥) شرح التسهيل ٣٢٥/١.

(٦) ارتشاف الضرب ١١٣٦/٣.

(٧) علي بن سليمان بن الفضل النحوي، أبو الحسن الأخفش الأصغر، قرأ على ثعلب والمبرد وغيرهما، من مُصنَّفاته: شرح سيبويه، والتثنية والجمع. تُوُفِّي عام ٣١٥هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ٤٨٠/١٤، وبغية الوعاة ١٦٧/٢.

(٨) النكت في القرآن لأبي الحسن المجاشعي القيرواني ص١١٢.

(٩) انظر: أمالي ابن الحاجب ٨٧٤/٢، ومغني اللبيب ص١٢٤، والمدارس النحوية ص٥٨.

(١٠) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٨٣/١.

قال ابن الشَّجَريِّ: «وقول الكسائي: فإذا عبد الله القائمَ، بنصب القائم، لا وجه له؛ لأن الحال لا تكون معرفةً، وإذا بطل النصب في القائم؛ فهو في الضمير من قوله: "فإذا هو إياها" أشدُّ بُطُولًا»[1].

وقد ذكرتُ في الكلية النحوية أربعَ آيات، مُشِيرًا بها إلى الأنواع التي ذكرها الشيخُ محمد عبد الخالق آنفًا.

(١) أمالي ابن الشجري ١/٣٥٠.

المبحث الثاني
الكليات الإعرابية في نواسخ المبتدأ والخبر

المسألة الأولى: "ما" الحجازية.

كلُّ ما كان في القرآن مِن "ما" الحرفية النافية الداخلة على الأسماء؛ فهي مُشبَّهةٌ بـ"ليس"، وعاملةٌ عملَها على لغة أهل الحجاز؛ كقول الله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾[١]، وقوله سبحانه: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٢].

هذه الكلية النحوية أشار إليها الزجاجُ[٣]، والسيرافي[٤]، والعكبري[٥]، وابن مالك[٦]، وابن هشام[٧]، وأبوحيان[٨]، وغيرهم.

قال الزجاجُ في قول الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٩]: «سيبويه والخليل وجميع النحويين القدماء يزعمون أن "بشرًا" منصوبٌ خبرُ "ما"، ويجعلونه بمنزلة "ليس"[١٠]، و"ما" معناها معنى "ليس" في النفي، وهذه لغة أهل الحجاز، وهي اللغة القُدْمى الجيدة، وزعم بعضهم أن الرفع في قولك: "ما هذا بشرًا" أقوى الوجهين. وهذا غلطٌ؛ لأن كتاب الله ولغة رسول الله أقوى الأشياء وأقوى اللغات، ولغةُ بني تميم: "ما هذا بشرٌ"، ولا تجوز القراءة بها إلا برواية صحيحة»[١١].

---

(١) البقرة: ٨.
(٢) يوسف: ٣١.
(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٠٨/٣.
(٤) شرح كتاب سيبويه ٣٢٤/١.
(٥) شرح ديوان المتنبي ٢٤٤/٣.
(٦) شرح التسهيل ٣٦٩/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣٠/١.
(٧) أوضح المسالك ٢٦٥/١.
(٨) البحر المحيط ٩٠/١.
(٩) يوسف: ٣١.
(١٠) انظر قول سيبويه في: الكتاب ٥٩/١.
(١١) معاني القرآن وإعرابه ١٠٨/٣.

فقول الزجاج: «لأن كتاب الله ولغة رسول الله أقوى الأشياء وأقوى اللغات» لا يكفي لإثبات هذه الكلية النحوية، ومِثلُه قولُ النحويين: "وبه ورَد القرآنُ"، أو نحو هذا من العبارات، ولكنها إشارات يُضَمُّ إليها من شواهد المسألة القرآنية ما يدل على إثبات هذه الكلية النحوية.

والداعي إلى هذا النظر، هو ما يذكره بعض النحويين من الإشارة إلى الكلية النحوية بوضوحٍ؛ كقول العكبري: «وبها جاء القرآن، ولم يأتِ بغير الحجازية إلا في قراءة المُفضَّل بن عاصم: ﴿ما هن أمهاتُهم﴾ بالرفع، فإنه أتى بها على التميمية»[(١)].

وقول ابن هشام: «الخبر بعد "ما" لم يَجِئْ في التنزيل مُجرَّدًا من الباء إلا وهو منصوب؛ نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[(٢)]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[(٣)]»[(٤)].

فهاتان الآيتان هما اللتان وردتا في القرآن بنصبِ خبرِ "ما" ظاهرًا، وثَمَّةَ آيةٌ ثالثة جاء النصب فيها على وجه إعرابي؛ هي قول الله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾[(٥)]، فـ﴿أحد﴾ اسمها، و﴿حاجزين﴾ خبرها، «ولم يُبطِل الفصلُ هنا عملَ "ما"؛ لأن الفصل بالظرف كَلا فصلٍ»[(٦)].

وقيل: إن ﴿حاجزين﴾ نعتٌ لـ﴿أحد﴾، و﴿منكم﴾ خبرُها، ولكنه «ليس بشيء؛ لأن الصفة يُستغنَى عنها، والخبر محطُّ الفائدة»[(٧)].

ففي قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[(٨)] جاء اسم "ما" الحجازية معرفةً، وخبرها نكرة، وفي

---

(١) شرح ديوان المتنبي ٢٤٤/٣.

(٢) يوسف: ٣١.

(٣) المجادلة: ٢.

(٤) مغني اللبيب ص٧٧٣.

(٥) الحاقة: ٤٧.

(٦) إعراب القران للباقولي ٣٧٥/١.

(٧) قاله أبو حيان جوابًا لسؤال وجَّهه إليه الصفديُّ، وأثبته في كتابه: "الغيث المسجم في شرح لامية العجم" ٤١١/١، وانظر نحوه في: البحر المحيط لأبي حيان ٢٦٦/١٠.

(٨) يوسف: ٣١.

قوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[١] اسمها وخبرها معرفتانِ، وفي قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾[٢] اسمها وخبرها نكرتان.

بخلاف "ليس"، فإنها لم تدخل إلا على معرفة؛ كقول الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾[٣]، ولم تدخل على جملة اسمية فيها المبتدأ نكرة إلا في حالةِ تقدُّمِ الخبر عليه؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[٤]»[٥]، فهذا أحد الفروق بينهما.

وفرق آخر: أن "ليس" فعلٌ، و"ما" الحجازية حرفٌ.

وفرق ثالث: أن "ما" لا إضمار فيها، كما قال سيبويه[٦]؛ أي: إضمار الفاعل قد يأتي مع "ليس"، فتقول: لستُ، ولسنا، وما أشبه ذلك، بخلاف" ما".

فإذا كان الأمر كذلك؛ فبماذا أشبَهت "ما" "ليس" على ما ذكره النحويون؟

فالجواب: إن المشابهة وقعت لها من أربعة أوجه[٧]:

١- أن كل واحدة منهما أداةُ نفيٍ.

٢- أن النفي بهما محمول على الحال غالبًا، ما لم يقترن بالكلام ما يدل على غيره؛ كقول: أمس، أو غدًا.

٣- دخولهما على المبتدأ والخبر.

٤- اقتران خبرهما بالباء غالبًا.

---

(١) المجادلة: ٢.

(٢) الحاقة: ٤٧.

(٣) آل عمران: ٣٦.

(٤) الإسراء: ٣٦.

(٥) دراسات في النحو القرآني للدكتور عبد الجبار زيدان ص١٥٨.

(٦) الكتاب ٥٧/١.

(٧) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٣٢٤، والمقاصد الشافية للشاطبي ٢١٦/٢.

قال العكبري: «والشبه من وجهين يكفي في إلحاق المُشبَّه بالمُشبَّه به»[١]، وأما التميميون فيُهمِلونها ولا يُعمِلونها، فيقولون: "ما زيد قائمٌ"؛ وذلك أن "ما" حرف غير مختص، فيدخل على الأسماء والأفعال، فحقُّه عدم العمل، فكما أنك تقول: "ما زيد قائم"؛ فإنك تقول: "ما قام زيد".

قال سيبويه حاكيًا كلا القولين: «هذا بابُ ما أُجرِي مُجرَى "ليس" في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله؛ وذلك الحرفُ "ما"، تقول: "ما عبدُ الله أخاك"، و "ما زيدٌ منطلقًا".

وأما بنو تميم فيُجرونها مُجرَى "أمَّا" و "هل"؛ أي لا يُعمِلونها في شيء. وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس "ما" ك"ليس"، ولا يكون فيها إضمار.

وأمَّا أهلُ الحجاز فيُشبِّهونها بـ"ليس"؛ إذْ كان معناها كمعناها»[٢].

فكما أن القياس الذي أثبته سيبويه للغة بني تميم، يمكن أن ندَّعيَه في لغة أهل الحجاز؛ بدليل قياس سيبويه وسائر النحويين "ما" على "ليس"، بشهادة أفصح كلام وهو كلام الله تعالى؛ فكلٌّ من اللغتين يقبله القياسُ كما قال ابن جني[٣]، إلا أن الأقرب ما ذهب إليه ابن يعيش من أن لغة بني تميم هي الأقيس، ولغة أهل الحجاز هي الأفصح؛ لورودها في الكتاب العزيز.

فـ"ما" قد أشبَهتْ "ليس" في معناها وعملها، إلا أنها ليست مثلها في القوة، فليس الفرع كالأصل؛ لذا لم تعمل عملَها إلا بشروط مُستوفاة في مصنفات النحويين[٤]، بخلاف "ليس" التي تعمل بلا شرط منها.

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين ص٣٢٤.

(٢) الكتاب ٥٧/١.

(٣) الخصائص ١٢/٢.

(٤) وهي ستة شروط، انظرها في: شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٣٢٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨٦/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢٦٥/٤، والمقاصد الشافية للشاطبي ٢١٩/٢، وشرح ابن عقيل ٣٠٣/١، وشرح التصريح على التوضيح ٢١٦/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٦٤/١.

فإن قيل: إن ما ذُكر من الآيات الثلاث التي تقدَّمت، قد ورد فيها نصبُ خبرِ "ما" ظاهرًا، وهذا لا إشكال فيه، إلا أن الكلية النحوية قد شملت كلَّ "ما" حرفية نافية دخلت على الجملة الاسمية، والقرآن العزيز مملوء من الآيات التي وردت فيها "ما" حرفية نافية ودخلت على الجملة الاسمية، ولكنها لم تعمل في الخبر النصبَ؟

فالجواب: إن "ما" الحجازية التي ظهر عملها في الآيات الثلاث، كان خبرها في الأولى: ﴿بَشَرًا﴾[١]، وفي الثانية: ﴿أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[٢]، وفي الثالثة: ﴿حَٰجِزِينَ ۝٤٧﴾[٣]، وهذا على القراءات المشهورة، والخبر فيها مفرد لا جملة ولا شبه جملة، فظهر النصب فيه.

وقد جاءت "ما" الحجازية في آيات أخرى[٤]، إلا أن الخبر ورد جملةً فعليةً؛ كقوله تعالى: ﴿مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ۝٦٥﴾[٥]، وورد الخبر جارًّا ومجرورًا؛ كقوله تعالى: ﴿لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٦]، وورد الخبر مقترنًا بالباء الزائدة، وهذا كثير؛ كقوله تعالى: ﴿مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾[٧]، فعدم ظهور النصب في هذه الآيات وغيرها لا يعني أن تكون "ما" مُهمَلة غير عاملة على لغة بني تميم، أو عاملة في المبتدأ الرفعَ فقط كما هو قول الكوفيين، وإن قال به بعض النحويين، إلا أن حمل الإعراب المُقدَّر على الإعراب الظاهر هو الأَوْلى، فيكون الخبر الذي ورد جملةً فعليةً، أو جارًّا ومجرورًا، أو ورد مقترنًا بالباء الزائدة؛ في محلِّ نصبٍ خبرَ "ما"، قال ابن هشام في الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعرِب من جهتها: «الجهة السابعة: أن يحمل كلامًا على شيء، ويشهد استعمالٌ آخرُ في نظير ذلك

(١) يوسف: ٣١.
(٢) المجادلة: ٢.
(٣) الحاقة: ٤٧.
(٤) انظر: دراسات لأسلوب القرآن لمحمد عبد الخالق عضيمة ٩٧/٣.
(٥) الأنبياء: ٦٥.
(٦) آل عمران: ٧٨.
(٧) المائدة: ٢٨.

الموضع بخلافه»، ثم ذكر هذه المسألة فقال: «قولهم في نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ﴾[١]، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾[٢]: إن المجرور في موضع نصبٍ، أو رفعٍ، على الحجازية والتميمية؟ والصوابُ الأولُ؛ لأن الخبر بعد "ما" لم يجئ في التنزيل مُجرَّدًا من الباء إلا وهو منصوب؛ نحو: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[٣]، ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٤]»[٥].

والخبر الذي ورد منصوبًا بعد "ما" الحجازية في ثلاث آيات، دلَّنا على أن "ما" عاملةٌ عملَ "ليس" في جميع الآيات؛ لأنها لم ترد غير عاملة، وكان خبرها مفردًا. قال أبو حيان: «وإنما ادَّعَيْنا أن قوله: ﴿بمؤمنين﴾ في موضع نصبٍ؛ لأن القرآن نزل بلغة الحجاز؛ لأنه حين حُذِفت الباءُ من الخبر ظهَر النصبُ فيه»[٦].

فهذان سببان لنصب خبر "ما" الحجازية في الآيات التي تحتمل الإعمال والإهمال:

الأول: لنزول القرآن بلغة أهل الحجاز.

الثاني: لظهور أثرها في المفرد[٧].

ولهذا مُثِّل لهذه الكلية بآيتين: إحداهما في نصبِ خبرِ "ما" مُقدَّرًا، والثانية في ظهور النصب في الخبر؛ ليُحمَل الإعراب المقدَّر على الظاهر، فتصح هذه الكلية النحوية.

---

(١) فُصِّلَت: ٤٦.

(٢) البقرة: ٧٤.

(٣) المجادلة: ٢.

(٤) يوسف: ٣١.

(٥) مغني اللبيب ص٧٧٣.

(٦) البحر المحيط ١/٩٠.

(٧) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/٩٩.

المسألة الثانية: "عسى" من أفعال المقاربة.

كلُّ "عسى" مِن الله في القرآن فهي واجبة؛ كقوله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[١]، وقوله: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾[٢]، وقوله: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾[٣].

هذه الكلية النحوية جاءت عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: «كُلُّ "عسى" في القرآن واجبةٌ»[٤]، وذكرها بهذا اللفظ أبو عُبَيدة فقال عند قول الله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ﴾[٥]: «هي إيجابٌ من الله، وهي في القرآن كلُّها واجبةٌ»[٦]، وقال في موضع آخر: «"عسى" من الله عَزَّ وَجَلَّ في كل القرآن أجمعَ واجبةٌ»[٧]، ورُوي نحوه عن الحسن[٨]، والشافعي[٩].

ونَصَّ عليها الخليل[١٠]، والفراء[١١]، وابن كَيْسان[١٢]، وابن فارس[١٣]، وغيرهم.

ويَحسُن الآن بيانُ "عسى" في اللغة، والنحو؛ فإن لـ"عسى" في اللغة أربعة معانٍ[١٤]:

---

(١) النساء: ٨٤.

(٢) يوسف: ٨٣.

(٣) البقرة: ٢١٦.

(٤) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ١٧٦٦/٦، والبيهقي في السنن الكبرى ١٣/٩.

(٥) النساء: ٨٤.

(٦) مجاز القرآن ١٣٤/١.

(٧) مجاز القرآن ٢٢٥/١.

(٨) الدر المنثور للسيوطي ٢٧٩/٤.

(٩) سنن البيهقي ١٢/٩.

(١٠) العين ٢٠٠/٢.

(١١) معاني القرآن ٣٠٩/٢.

(١٢) نقله عنه أبو منصور الأزهري في تهذيب اللغة ٥٥/٣.

(١٣) مقاييس اللغة ٣١٧/٤.

(١٤) الترجي ذكره جميع اللغويين كما العين ٢٠٠/٢، وفي مقاييس اللغة لابن فارس ٣١٧/٤، وزاد ابن سيده مع الطمع الإشفاقَ كما في المحكم والمحيط الأعظم ٢١٩/٢، وذكر الأربعة كلها الفيروزابادي في القاموس المحيط =

١- الترجِّي في المحبوب؛ كقول الله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾[١].

٢- الإشفاق في المكروه؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٧٢﴾﴾[٢].

٣- اليقين؛ كقول الشاعر[٣]:

ظَنِّي بهم كـ"عَسَى" وهم بتَنُوفةٍ يتناوبون جوائبَ الأَمْثالِ[٤]

٤- بمعنى "كان"[٥]؛ كقولهم[٦]: «عسى الغُوَيرُ أَبْؤُسًا»[٧] أي كان. وأشار إليه سيبويه بقوله: «جعلوا "عسى" بمنزلة "كان" في قولهم: "عسى الغُوَيرُ أبؤسًا»[٨].

=

١٣١١/١، وذكر مشابهتها لـ"كاد" ولم أذكرها لأنها مسألة نحوية وستأتي.

(١) يوسف: ٢١.

(٢) النمل: ٧٢.

(٣) البيت من الكامل لابن مُقبِل، وهو تميم بن أُبَيٍّ بن مقبل كما في ديوانه ص٢٦١، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١٣٤/١، والأضداد لابن الأنباري ص٢٣، وخزانة الأدب ٣١٣/٩.

(٤) تَنُوفة أي: فلاة، وهي الصحراء. يتناوبون: يتجاذبون. جوائب الأمثال: أي الأمثال السائرة، مأخوذ مِن: جاب الواديَ يَجُوبُه؛ إذا سلَكه وقطَعه. ويُروى البيت: "جوائز الأمثال" أي الذي جاز واستُحسِن من الأمثال. والمعنى إنَّ ظنِّي بهم كاليقين أنهم بفلاةٍ من الأرض يتجاذبون الحديثَ في الأمثال السائرة. والشاهدُ فيه استعمالُ "عسى" بمعنى اليقين، وحُكي عن الأصمعي أن المعنى ليس بثَبْتٍ كـ"عسى"، كما في لسان العرب، مادة (عسا) ٥٥/١٥، ولا شاهد على هذا القول.

(٥) ذكره صاحب القاموس المحيط ١٣١١/١.

(٦) المثل قديم، وتمثَّلتْ به الزَّبَّاءُ، وقاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه. انظر: غريب الحديث لأبي عُبَيدٍ القاسم بن سلَّام ٣٢١/٣، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عُبَيدٍ البكريِّ الأندلسي ص٤٢٤، والمستقصى في أمثال العرب لجار الله الزمخشري ١٦١/٢.

(٧) الغُوَيْر: تصغير غار، وأَبْؤُسًا جمع بأس؛ أي: عسى أن يكون الغارُ ذا بأس. ويُضرب هذا المثل للشرِّ يأتي من حيث يُتوقَّع الأمنُ. وحملُ "عسى" على "كان" في هذا المثل، قال به سيبويه كما في الكتاب ١٥٨/٣، وذكره أيضًا الفيروزابادي في القاموس المحيط ١٣١١/١، وهو لازم لقول كلِّ مَن قال: إن "عسى" فعل مُطلَقًا.

(٨) الكتاب ١١/١.

فقول سيبويه: إنها بمنزلة "كان"؛ أي محمولة عليها في الإعراب والمعنى، وحملُ الأفعال على بعضها لا يجعل هذا من معانيها؛ لذا قيل: إن هذا المَثَل للإشفاق. وهو الأقربُ؛ لأن المَثَل وإن كان في الماضي، فحكايته مُتجدِّدة في الأحوال التي يُتوقَّع فيها الضررُ.

ومما يدل على هذا: أن سيبويه اقتصر في موضع آخر على المعنى الأول والثاني، فقال: «لعلَّ وعسى: طمعٌ وإشفاقٌ»(١).

وأرجعها بعضهم إلى الظن واليقين، كما نَصَّ عليه أبو عُبَيدة(٢)؛ لذا عدَّها أبو بكر ابن الأنباري من الأضداد فقال: «و"عسى" لها معنيان متضادَّان: أحدهما الشك والطمع، والآخر اليقين»(٣).

فعبَّر بالشك والطمع، وفيهما معنى الظن، ولم يذكر الظن؛ لأنه أيضًا عنده من الأضداد؛ إذْ يُطلَق على الشك واليقين(٤)، ولكن هذا خروج عن الأصل لأغراض بلاغية؛ لأن الأصل أن اليقين ضد الشك والظن، كما في قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴿١٥٧﴾﴾(٥).

واقتصر بعض اللغويين عند تعريفهم لـ"عسى" أنها بمعنى الرجاء(٦)، ويُفسِّر هذا ابنُ الأنباري بقوله: «وقال بعض أهل اللغة: "رجَوتُ" حرفٌ من الأضداد، يكون بمعنى الشك والطمع، ويكون بمعنى اليقين»(٧).

فانتظَمتْ لفظة الرجاء هذه المعاني الثلاثة لـ"عسى"؛ وذلك لأن الطمع في شيء إذا كان

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٣.

(٢) مجاز القرآن ١/١٣٤.

(٣) الأضداد ص٢٢.

(٤) الأضداد ص١٤.

(٥) النساء: ١٥٧.

(٦) معجم العين للخليل ٢/٢٠٠، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤/٣١٧.

(٧) الأضداد ص١٦.

مُتردِّدًا بين أمرين فهو شك، فإذا زاد فمآله إلى الظن، فإذا زاد فهو غَلَبةُ ظنٍّ إلى أن يصل إلى اليقين.

وقد حمَل السُّهَيليُّ قولَهم في المثل: "عسى الغُوَيرُ أبؤسًا" على ذلك، فقال: إن الزَّبَّاءَ[١] «حين تكلَّمتْ بـ"عسى"، ثم أدركها اليقينُ فقالت: "عسى الغُوَير" وهي مُتوقِّعةٌ شرًّا، ثم غلب على ظنِّها الشرُّ فختمت الكلامَ بحُكمِ ما غلب على ظنِّها لا بحكم "عسى"؛ لأن "عسى" لا يكون خبرُها اسمًا غير حدث، فكأنها قالت: "صار الغويرُ بؤسًا"»[٢].

إلا أن أهل العلم اصطلحوا على أن الرجاء يكون في الأمر المرغوب، والإشفاق يكون في الأمر المكروه، وورودُ "عسى" في لغة العرب للترجِّي أكثرُ من وروده للإشفاق، كما قال ابن مالك[٣] وأبو حيان[٤].

ولقائلٍ أن يقول: إن الكلام في هذه الألفاظ اللغوية خارجٌ عن المباحث النحوية؛ فما وجهُ إيرادها هنا؟

فالجواب: إن كلام النحويين «في معاني الألفاظ -في الغالب- إنما يكون لِمَا يَعرِض لهم من بناء القوانين على النقل اللغوي، أو لأن كلامهم في ذلك يجري مُجرَى ضبط القوانين»[٥]، وهكذا إيرادُ ما في "عسى" من المعاني والكشف عنها، يُسهِم في تحرير الكليات النحوية؛ ومعرفة نوعها وسبب عدم تصرُّفِها؛ لأن الإعراب فرع عن المعنى.

وبما أن "عسى" تلزم في لفظها الفعلَ الماضيَ؛ فهي من الأفعال الجامدة، إلا أن النحويين اختلفوا في كونها فعلًا أم حرفًا على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها فعلٌ مُطلَقًا، وهي من أفعال المُقارَبة؛ وهذا قول جمهور البصريين، ورجَّحه ابنُ

---

(١) هذا على القول بأن الزَّبَّاءَ تَمَثَّلتْ به، وليست أوَّلَ مَن تكلَّم به، كما في المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ١٦١/٢.

(٢) نتائج الفكر في النحو ص٢٠٥.

(٣) شرح التسهيل ٣٩٠/١.

(٤) البحر المحيط ٣٨٠/٢.

(٥) المقاصد النحوية للشاطبي ٤٠٥/١.

مالك[١] وابن هشام[٢].

الثاني: أنها حرفُ تَرَجٍّ بمنزلة "لعل"؛ وهذا قول الكوفيين وابن السراج[٣] وأبي منصور الأزهري[٤].

الثالث: أنها تارةً تكون فعلًا، وتارةً تكون حرفًا، فإن اتصل بها ضميرُ نصبٍ فهي حرفٌ؛ كقولِ: "عساني، وعساك، وعساه"، وما سوى ذلك فهي فعلٌ؛ كأن يتصل بها تاءُ الفاعل أو تاءُ التأنيث الساكنة؛ وهذا قول سيبويه[٥] وابن هشام[٦] وغيرهما.

وفي الكلية النحوية تقييدٌ لـ"عسى" التي تكون واجبةً بقيدينِ:

الأول: أن تكون من الله.

الثاني: أن تكون في القرآن.

فالقيد الأول يخصُّ كلَّ ما كان من الله تعالى، فيدخل فيه ورودُ "عسى" في القرآن وغير القرآن.

والقيد الثاني: يُخرِج الحديثَ ونحوَه، ويخصُّه في القرآن؛ لأن البحث في إعراب القرآن.

ويَخرُج بمجموع القيدينِ ما حكاه الله تعالى في القرآن عن غيره؛ كدعاء الأنبياء ونحو ذلك، كقول الله تعالى عن موسى عليه السلام: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَىٰ رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي سَوَاءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿٢٢﴾﴾[٧]، وقوله تعالى على لسان الذي اشترى يوسفَ عليه السلام: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوۡ

(١) شرح التسهيل ٣٩٨/١.

(٢) مغني اللبيب ١٧٢/١.

(٣) نقله عنهم ابن هشام في شرح قطر الندى ص٢٨.

(٤) تهذيب اللغة ٥٥/٣.

(٥) قول سيبويه في الكتاب ورد في مواضع متعددة، منها: ٥١/١، و ١٥٨/٣، وحكاه عنه المبردُ كما في المقتضب ٧١/٣، وابن مالك في التسهيل ٣٩٨/١، وغيرهما.

(٦) أوضح المسالك ٢٩١/١، و ٣١٦/١.

(٧) القصص: ٢٢.

﴿نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾[١]، ونحوها من الآيات؛ فهذا فيه جهةُ كونِ العبد هو الذي يرجو حصول مطلوبِه، فلا يتضمنه الوجوبُ.

وقد يُقال بوجوبه، بالنظر إلى أن الرجاء في مِثْل هذه الآيات قد وقع؛ لأن كلَّ ما في القرآن من كلام الله تعالى.

والوجوب المنصوص عليه في هذه الكلية هو تَحقُّقُ الوقوع؛ لذا قال الزجاج: «"عسى" تَرَجٍّ، وما أمر الله به أن يُرجَى من رحمته فبمنزلة الواقع، كذلك الظنُّ بأرحم الراحمين»[٢]، وجاء عن الأخفش نحوُ هذا المعنى[٣]؛ وهذا لأن الله تعالى لا يُعجِزه شيء، وهو الرحيم الأكرم، فإذا أطمَع عبدَه في شيء فعَله.

وأما الإشفاق أو الوعيد، كما في قول الله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٧٢﴾﴾[٤]؛ فإنه لا يلزم وقوعه رحمةً من الله وفضلًا، كما قال أبو عمرو بن العلاء: تركُ الوعيد كرمٌ، وتركُ الوعد خُلف[٥]، وأنشد:

وإنِّي مـــتى أَوعَدتُـــه أو وعَدتُـــه لَمُخْلِـفُ إيعـادي ومُنجِـزُ مَوْعِـدي

وإذا قلنا: إنَّ "عسى" في هذه المواضع واجبة؛ فقد حمَلْناها على أحد معانيها في اللغة، وهو اليقين، كما قال أبو عُبَيدة في "مجاز القرآن"[٦]، ولكن هذا ليس على إطلاقه؛ لأن ورود "عسى" لـمُقارَبة الوقوع أو رجائه هو الأكثر في اللغة؛ لذا قال الراغب: «"عسى": طَمِعَ وتَرجَّى، وكثيرٌ من المفسرين فسَّروا "لعل" و "عسى" في القرآن باللازم، وقالوا: إن الطمع والرجاء لا يصح من الله. وفي هذا منهم قصورُ نظرٍ؛ وذاك أن الله تعالى إذا ذكَر ذلك، يَذكُره

(١) يوسف: ٢١.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٩٥.
(٣) معاني القرآن ٢/٤٢٦.
(٤) النمل: ٧٢.
(٥) غرائب التفسير لتاج القُرَّاء الكِرْماني ١/٣٠٤.
(٦) ١/١٣٤.

ليكون الإنسان منه راجيًا، لا لأن يكون هو -تعالى- يرجو؛ فقوله: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ﴾[١]؛ أي: كونوا راجِينَ في ذلك ...»[٢].

فهذا معنى قولهم: إن "عسى" من العِبَاد للترجِّي، ومن الله للترجية[٣]. ومعنى الترجية: أن الله تعالى يريد من العباد أن يرجوه.

فهذان الأمران داخلان في دلالة "عسى"، فبحسَبِ قوة الرجاء يكون تحقُّقُ المطلوب؛ لأن "عسى" وسيلة إلى الوجوب، كما قال الشاعر[٤]:

قُولي: "نَعَمْ"، ونَعَمْ إنْ قُلتِ واجبةٌ قالتْ:"عَسَى"، وعَسَى جِسْرٌ إلى نَعَمِ

وبهذا يتبين أن الوجوب أو القرب من تحقُّقِ الوقوع في "عسى"، جعله من أفعال المقاربة، والمبالغةُ في القرب سببٌ من أسباب عدم تصرُّفِه؛ قال ابن جني: «إذا أُرِيد بالفعل المبالغةُ في معناه؛ أُخرِج عن مُعتادِ حاله من التصرف فمنعه، وذلك "نِعْمَ" و "بِئْسَ" وفعلُ التعجُّب»[٥]، و"عسى" مِثلُهن[٦].

فإن قيل: إن المبالغة في القرب لم تمنع "كاد" من التصرف، بل إن "كاد" أشدُّ مبالغةً في القرب من "عسى"؟

فالجواب من وجهين، ذكرهما ابن يعيش[٧]؛ ثانيهما ما عبَّر عنه أبو حيان بقوله: «إن في "عسى" ما ليس في غيرها؛ إذ قد تُستعمَل واجبة، وكذلك وردت في القرآن ... فلما استُعمِلت واجبةً -بخلاف غيرها من أفعال المقاربة- كانت أشدَّ مبالغةً في القرب من غيرها؛ إذِ الواجبُ

---

(١) الأعراف: ١٢٩.

(٢) المفردات في غريب القرآن ص٥٦٧.

(٣) انظر: البحر المحيط لأبي حيان ١٠٠/٧، والكليات للكفوي ص٦٣٦، وتفسير سورة البقرة لابن عثيمين ٤٩/٣.

(٤) البيت من البسيط، وهو لربيعة الرَّقِّيِّ كما في دلائل الإعجاز للجُرْجاني ص٧٩.

(٥) الخصائص، باب في تسمية الفعل ٤٨/٣.

(٦) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١١٦/١، والتذييل والتكميل ٣٣٢/٤، وهمع الهوامع للسيوطي ٤٧١/١.

(٧) شرح المفصل ٣٧٨/٤.

الوقوعِ أقربُ مما ليس كذلك»[١].

وقد استثنى بعضُ أهل العلم من الكلية النحوية آيتينِ:

الأولى: قول الله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ۚ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ۘ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا ﴿٨﴾﴾[٢]، «يعني بني النضير، فما رحمهم ربُّهم، بل قاتلهم رسولُ الله ﷺ وأوقع العقوبة بهم»[٣].

الثانية: قوله تبارك وتعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴿٥﴾﴾[٤]، «فما أبدله اللهُ بهن أزواجًا، ولا بِنَّ منه، حتى قُبِض عليه السلام»[٥].

وهذا الاستثناء محلُّ نظرٍ؛ لأن الآية الأولى مشروطة بأن لا يعودوا، وقد عادوا فعُوقِبوا، والآية الثانية فيها أن التبديل مشروط بالتطليق، ولم يُطلِّقْهُنَّ رسولُ الله ﷺ، فبَقِيت الكليةُ على عمومها[٦].

وفي الكلية النحوية استشهادٌ بثلاث آيات:

فالآية الأولى وردت فيها "عسى" من الله تعالى في القرآن، وكما أنها واجبة، تعني اليقينَ، وتحقُّقَ وقوعِ كفاية الله تعالى للمؤمنين بأسَ الذي كفروا؛ لأنه -جل وعلا- هو القوي العزيز - ففيها معنى الرجاء الذي تدل عليه كلمةُ "عسى" من جهة طلب العباد أن يتوكلوا على الله، ويرجوا منه النصر والتمكين والكفاية؛ فبقدر الإيمان والرجاء تكون الكفاية والمعونة من الله تعالى.

---

(١) التذييل والتكميل ٤/٣٣٢.

(٢) الإسراء: ٨.

(٣) الأضداد لابن الأنباري ص٢٣.

(٤) التحريم: ٥.

(٥) الأضداد لابن الأنباري ص٢٣.

(٦) ذُكر نحو هذا عن بعض المفسرين، كما في كتاب البرهان للزركشي ٤/٢٨٩، والإتقان للسيوطي ٢/٢٤١.

وأما الآية الثانية فالرجاء فيها ظاهر؛ فيعقوبُ عليه السلام يرجو من ربِّه أن يأتيَه بهم جميعًا، وقد حقَّق الله له مبتغاه.

وأما الآية الثالثة ففيها وردت "عسى" مرتين: الأولى في الإشفاق، وهي قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[1]، والثانية في الرجاء، وهي قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾[2]، كما قال أبو حيان[3]؛ وذلك نظرًا إلى ما عند المخاطَبِينَ من الكراهة في الآية الأولى، والرجاء في الآية الثانية.

وقيل بخلاف ذلك؛ نظرًا لمآل الأمر الواقع في المستقبل، وهو رجاء الخير في الأولى، والإشفاق من الشر في الثانية[4].

(١) البقرة: ٢١٦.

(٢) البقرة: ٢١٦.

(٣) البحر المحيط ٢/٣٨٠.

(٤) انظر: تفسير ابن عرفة ٢/٦٧١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٣٨٠.

المسألة الثالثة: "عسى" مُوحَّدًا ومجموعًا.

قال الكسائي: «كلُّ ما في القرآن من "عسى" على وجه الخبر فهو مُوحَّدٌ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ﴾[١]، و ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّ﴾[٢]، و ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾[٣]، ووُحِّد على: "عسى الأمرُ أن يكون كذا"، وما كان على الاستفهام فإنه يُجمَع؛ كقوله -جلَّ وعزَّ: ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ﴾[٤]»[٥].

هذه الكلية النحوية لم أجد مَن ذكرها غير الكسائي، وهي في "عسى" التي تأتي تارةً مُفرَدةً، وتارةً تكون للجمع، ولا تختص هذه الكليةُ في التصرف الذي هو ضدُّ الجمود؛ لأن بِنْية الكلمة لم تتحول مثلًا من ماضٍ إلى مضارع، وإنما أتت لمفرد ولجمع ونحوهما، وذلك باتصال الضمائر فيها، التي تدل على المثنى أو الجمع، للمذكر وللمؤنث، وهي في ذلك على ثلاثة مذاهب[٦]:

المذهب الأول: أنها مِثلُ "ليس" في اتصال الضمير بها، واستتاره فيها، وتتبين الضمائر في وجوه الكلام وهي المخاطَب والمتكلِّم والجمع:

فتقول في المخاطَب: "عسيتَ أن تفعل"، وللمثنى: "عسيتُما"، وللجمع: "عسيتُم"، كما تقول: "لستَ"، و "لستُما"، و "لستُم".

وتقول في المتكلِّم: "عسيتُ أن أفعل"، وتقول في تثنيته وجمعه: "عسينا"، كما تقول: "لستُ"، و "لسنا".

---

(١) الحجرات: ١١.

(٢) الحجرات: ١١.

(٣) البقرة: ٢١٦.

(٤) محمد: ٢٢.

(٥) الصاحبي لابن فارس ص١١٣، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ٢٨٨/٤، والكليات للكفوي ص٥٩٧، وذكره الدكتور عيسى شحاتة في كتابه "معاني القرآن" الذي جمعه من كلام الكسائي ص٨٩.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٨٠/٤.

وتقول في الغائب: "زيد عسى أن يفعل"، وفي "عسى" ضميرٌ مُستتِرٌ يرجع إلى زيد؛ بدليل ظهوره في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول: "الزيدان عسيا أن يقوما"، و "الزيدون عسوا أن يقوموا"، وتقول في الغائبة: "هند عستْ أن تقوم"، و "الهندان عستا أن تقوما"، و "الهندات عسين أن يقمن"؛ وهي مثل "ليس" في هذه المواضع تمامًا، وهذه اللغة في الغائب وحده لغةُ بني تميم، كما ذكرها أبو حيان(١) وابن عَقِيل(٢).

المذهب الثاني: أن تكون مُنحطَّةً عن درجةِ "ليس"، في كونها لا تتحمل الضمير(٣)، وهي في هذا تامَّةٌ تكتفي بالمرفوع عن المنصوب(٤)، فتقول: "زيد عسى أن يقوم"، فـ"أن يقوم" فاعلٌ لـ"عسى"، وفي "يقوم" ضميرٌ يعود إلى زيد.

ونجد أن "عسى" التامة تتجرد من الضمير، وهذه لغةُ أهل الحجاز، فتشترك اللغتانِ(٥) الحجازيةُ والتميميةُ في المفرد ظاهرًا، فتقول: "زيد عسى أن يفعل"، إلا أن في "عسى" ضميرًا مفردًا مُضمَرًا على لغة بني تميم؛ بدليل ظهور الضمائر في التثنية والجمع والتأنيث كما تقدم.

وتتجرد "عسى" من الضمائر على لغة أهل الحجاز، فتقول في المثنى: "الزيدان عسى أن يقوما"، وفي الجمع: "الزيدون عسى أن يقوموا"، وفي التأنيث: "هند عسى أن تقوم"، و "الهندان عسى أن تقوما"، و "الهندات عسى أن يَقُمْنَ".

والذي جاء في القرآن إنما هو على لغة أهل الحجاز، كما في قراءة عامة القُرَّاء لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ

(١) البحر المحيط ٥١٧/٩، وارتشاف الضرب ١٢٣١/٣.

(٢) شرح الألفية ٣٤٣/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣٨١/٤.

(٤) انظر: التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري ٢٩٠/١.

(٥) ذكر سيبويه اللغتين بلا نسبة، فقال: «وتقول: "عسى أن يفعل"، و "عسى أن يفعلوا"، و "عسى أن يفعلا"، و"عسى" محمولةٌ عليها "أنْ"، كما تقول: "دنا أن يفعلوا"، وكما قالوا: "اخلَوْلَقتِ السماءُ أن تمطر"، وكلُّ ذلك تكلَّم به عامةُ العرب. وكينونةُ "عسى" للواحد والجميع والمؤنث تَدُلُّك على ذلك، ومن العرب مَن يقول: "عسى وعَسَيَا وعَسَوْا، وعسَتْ وعسَتَا وعسَيْنَ»، فظاهر كلامه أن لغة أهل الحجاز عنده أكثرُ من لغة بني تميم.

﴿خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾[١].

وحكى الفراءُ لغةَ بني تميم في هذه الآية على قراءةٍ، فقال: «في قراءة عبد الله فيما أعلم: ﴿عَسَوْا أن يكونوا خيرًا منهم ولا نساءٌ مِن نساءٍ عَسَينَ أن يَكُنَّ خيرًا مِنهُنَّ﴾»[٢]، وهذه قراءة عبد الله بن مسعود وأُبَيِّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[٣]، التي تجعل "عسى" ناقصةً، لها اسمٌ وخبرٌ، بخلاف ما عليه أكثرُ القراء.

وهذا التجرد من الضمائر، إنما هو مخصوص بضمائر الغائب التي لا تأتي إلا إذا تقدَّم اسمُ "عسى" عليها، وبهذا يكون الاسم مبتدأً، وجملةُ "عسى" خبرَه.

وقيل: إن التجرد من الضمائر هو الأجود، حتى في ضمائر المتكلِّم والمخاطَب، كما قال دُرَيْودٌ[٤]، ولكنه استثنى منه إذا جاء قبل "عسى": «"ما"، أو "قد"، أو "هل"؛ فلا بد من الإضمار، تقول: "ما عسيتما أن تقولا"، و "ما عسيتم أن تقولوا"؛ قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾[٥]»[٦].

وقولُ دُرَيودٍ هذا يدل على قول الكسائي في هذه الكلية، وأن الضمير لا يكون ظاهرًا مع "عسى" إلا إذا سُبق بـ"هل"، وهذا الضمير الذي يتصل بـ"عسى" حقُّه أن يكون مرفوعًا، وبه نزل القرآنُ كما قال ابن مالك[٧].

---

(١) الحجرات: ١١.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣/٧٢.

(٣) ذكرها عنهما ابن عطية في المحرر الوجيز ٥/١٥٠، وأبو حيان في البحر المحيط ٩/٥١٧، والسمين الحلبي في الدر المصون ١٠/١٠.

(٤) نقله عنه أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/١٢٣٢، والسيوطي في همع الهوامع ١/٤٨١. و "دُرَيْود" تصغيرُ "دَرْوَد"، هكذا قيل، ولم أعثر على معناه، وهو لقب لعبد الله بن سليمان بن المنذر الأندلسي، من أهل النحو والشعر، شرَح كتاب الكسائي، وله شعر كثير، وتُوُفِّي سنة ٣٢٥هـ. انظر ترجمته في: جذوة المقتبس ص٢٦٢، وبغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ص٣٤٤، وبغية الوعاة ٢/٤٤، ومعجم المؤلفين ٦/٦١.

(٥) محمد: ٢٢.

(٦) ارتشاف الضرب ١/١٢٣٢.

(٧) شرح التسهيل ١/٣٩٦.

المذهب الثالث: أن يتصل بـ"عسى" ضميرُ نصبٍ؛ كقولهم: "عساني، وعساك وعساه"؛ فمذهب سيبويه أن "عسى" بمنزلة "لعل"، فتنصب الاسم وهو الكاف، وترفع الخبر.

قال سيبويه: «وأمَّا قولهم: "عساك" فالكاف منصوبة؛ قال الراجز، وهو رؤبة[١]:

يـــا أَبَتَـــا علَّـــكَ أو عَسَـــاكَا[٢]

والدليل على أنها منصوبة: أنك إذا عنَيتَ نفسَك؛ كانت علامتُك "نِي"؛ قال عمران بن حِطَّان[٣]:

ولي نفـــسٌ أقـــول لهـــا إذا مـــا تُنـــازِعُني: لعلِّـــي، أو عســـانِي[٤]

فلو كانت الكاف مجرورةً؛ لقال: "عساي"، ولكنهم جعلوها بمنزلة "لعلَّ" في هذا الموضع»[٥].

وثَمَّةَ أقوال أخرى غير قول سيبويه، ليس هذا موضع بسطها[٦].

---

(١) رؤبة بن العجاج بن لبيد بن صخر التميمي، يُكنَى أبا الشعثاء، ولقبه العجاج، راجز مشهور، من فحول الشعراء في الإسلام في عهد الدولتين الأموية والعباسية، مُحتَجٌّ بشعره في اللغة، تُوُفِّي في خلافة المنصور سنة ١٤٥هـ. انظر: طبقات فحول الشعراء ٧٣٨/٢، والشعر والشعراء ٤٩٥/٢، وخزانة الأدب ٣٨/١.

(٢) البيت من الرجز، كما ذكره سيبويه في الكتاب ٣٧٥/٢، وهو في المقتضب ٧١/٣، وأصول ابن السراج ٣٨٧/٢، والخصائص ٩٥/٢، والمفصل في صنعة الإعراب ص١٧٥، واللباب للعكبري ٣٧١/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٠/١، وارتشاف الضرب ١٢٣٣/٢، ومغني اللبيب ص٩١٧، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني ١٧٢٩/٤.

(٣) عمران بن حِطَّان السَّدُوسي الحَرُوري، شاعر وخطيب، كان من رجال الحديث في زمن التابعين، تزوَّج امرأةً من الخوارج فأَضَلَّته حتى لحق بهم، ورأى رأيهم! طلبه عبد الملك بن مروان والحجَّاج، ففَرَّ إلى عمان، ومات بها سنة ٨٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ٢١٤/٤، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني ٧٢٢/٢، وخزانة الأدب ٣٤٢/٥.

(٤) البيت من الوافر، وهو في الكتاب ٢/ ٣٧٥، والمقتضب ٣/ ٧٢، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ٥٢٤، والخصائص ٣/ ٥، وأوضح المسالك ١/ ٣٣٠، وشرح المفصل ٣/ ١٠، وشرح التسهيل ١/ ٣٩٧، وارتشاف الضرب ٢١٢٥، وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٧ وغيرها.

(٥) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٦) انظرها في: المقتضب للمبرد ٧٣/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣٩/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨٢/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٧/١، والجنى الداني للمرادي ص٤٦٧، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٢٣٣/٣.

والكلية النحوية عند الكسائي مختصة بالمذهب الأول والثاني، وهي تدل على أمرين:

الأول: عدم اتصال الضمائر بـ"عسى" إذا كانت على وجه الخبر، وما دامت خاليةً من الضمائر فهي مُوحَّدة، وخُلُوُّها من الضمائر لا يعني أن تكون تامَّةً، بل قد تكون ناقصةً والضمير مُقدَّر، كما في قول الكسائي: «ووُحِّد على: "عسى الأمر أن يكون كذا"».

الثاني: أنها إذا كانت على وجه الاستفهام؛ فإنها تكون للجمع، وذلك بأن يتصل بها تاءُ الفاعل وميمُ الجمع.

ولم تَرِدْ في القرآن إلا على هذين الأمرين، ومجيئُها خاليةً من الضمائر هو الأجود في لغة العرب، كما تقدم من قول دُرَيودٍ، إلا إذا جاء قبلها "ما" أو "قد" أو "هل"؛ فإنه يتعين اتصالُ الضمير بها، وهو ما ورد في القرآن مع "هل" خاصة، وذلك في آيتين هما:

- قول الله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾[1].
- وقوله: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾﴾[2].

وما سواهما من الآيات التي وردت فيها "عسى" فهي مُوحَّدة.

وقد ذكر الكسائي أنها إذا كانت مُوحَّدة فهي على وجه الخبر، ومثَّل له بثلاثة مواضع هي:

قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾[3].

وقوله: ﴿عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾[4].

وقوله: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾[5].

---

(١) البقرة: ٢٤٦.

(٢) محمد: ٢٢.

(٣) الحجرات: ١١.

(٤) الحجرات: ١١.

(٥) البقرة: ٢١٦.

فالموضع الأول والثاني في آية الحجرات تقدَّم أن فيه قراءة على وجود الضمائر، فلا يَخلُص له ما استَدَلَّ به. وأما الموضع الثالث فصحيح.

ويُفهَم من قول الكسائي: «ووُحِّد على: "عسى الأمر أن يكون كذا"» أنه يرى أن "عسى" ناقصةٌ أبدًا، وهو ما ذهب إليه ابنُ مالك في "شرح التسهيل"[١].

وفي هذه الكلية النحوية إشاراتٌ إلى أن "عسى" تكون تارةً على وجه الخبر، وتارةً على وجه الإنشاء؛ الذي لم يأتِ منه مع "عسى" في القرآن إلا الاستفهامُ، لذا خصَّه به.

فإن جاءت على وجه الخبر فهي مُوحَّدة ليس فيها ضمير ظاهر، وإن كانت على وجه الإنشاء ففيها ضميرُ الجمع الظاهر، وهذا وإن كان ظاهره الصحة في بادئ الأمر، إلا أن فيه نظرًا من وجهين:

الأول: أن المشهور في "عسى" أنها إنشاء؛ لأنها تَرَجٍّ، ودخول الاستفهام على "عسيتم" في الآية دليلٌ على أنها خبر؛ وذلك لأن الاستفهام لا يدخل إلا على الخبر، وفي هذا إشكالٌ أجاب عنه ابنُ هشام بأجوبة خلَص فيها إلى أنه لا يزول إلا عندما نقول: إن "عسى" حرف لا فعل[٢].

ومما يمكن أن يُقال هنا، بناءً على ما تقدم في الكلية السابقة من أن "عسى" تكون للوجوب وللترجي وللترجية[٣]، فعندما تكون للوجوب فالوقوع مُتحقِّق وبهذا فهي خبرية، وأما الترجي والترجية فإنشاء؛ لأن فيها طلبًا وهو الرجاء.

الثاني: أن اتصال الضمائر بـ"عسى" لا عَلاقة له بالمعنى الخبري أو الإنشائي، وإنما هي علامة فارقة في القرآن فحسْبُ، وقد جاءت مُجرَّدةً من الضمائر مع الاستفهام في كلام العرب؛ كقول الشاعر[٤]:

---

(١) ١/٣٩٤، وأبان الشاطبي قول ابن مالك في هذا المسألة، وقال: إنه الأَوْلى، كما في المقاصد الشافية ٢/٢٩٢-٢٩٥.

(٢) انظره مُفصَّلًا في: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٣١٤.

(٣) تقدم في المسألة السابقة معنى الترجية؛ وهي: أن الله تعالى يريد من العباد أن يرجوه.

(٤) الشاعر مجنون ليلى؛ وهو قيس بن المُلوَّح بن مُزاحِم بن جَعْدة، من بني عامر بن صَعْصَعة، كما في ديوانه =

ومـــاذا عســـى الواشُـــونَ أن يَتَحـــدَّثُوا ســـوى أن يقولـــوا: إنِّـــني لـــكِ عاشِـــقُ[١]

وقول الآخر[٢]:

ومـــاذا عســـى الحجَّـــاجُ يَبلُـــغُ جَهْـــدُهُ إذا نحـــنُ خلَّفْنـــا حَفِـــيرَ زيـــادِ[٣]

وبهذا يتبين أن هذه الكلية النحوية إنما وصَف بها الكسائيُّ ما جاء في القرآن من "عسى" وصفًا ظاهرًا، وهو وصف صحيح على المشهور من القراءات.

=

ص١٦٠، ونُسب إلى جميلِ بُثَينةَ، ولم أجده في ديوانه.

(١) البيت من بحر الطويل، وهو في: التذييل والتكميل ١٠/٣، وتمهيد القواعد ٦٤٦/٢، وشرح الأشموني١٤٩/١، وخزانة الأدب ١٥٠/٦.

(٢) قائله هو البرج بن خنزير التميمي، كما قال ياقوت في معجم البلدان ٢٧٧/٢، ولم أعثر على ترجمة له، ونسبه القيسي إلى مالك بن الريب، كما في إيضاح شواهد الإيضاح ١١٣/١، وقيل: إنه للفرزدق، كما في ديوانه ١٦٠/١، وفي شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٦٧٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو في: الشعر والشعراء ٣٤٢/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١١٤/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ص١٥٣، وأوضح المسالك ٢٩٦/١، وشرح التصريح على التوضيح ٢٨١/١، والتذييل والتكميل ١٠/٣، وارتشاف الضرب ١٢٣٤/٣، وتمهيد القواعد ٦٤٦/٢، وهمع الهوامع ٤٧٩/١، وخزانة الأدب ٢١١/٢.

المسألة الرابعة: في خبر "عسى" و "كاد".

كلُّ خبرٍ لـ"عسى" في القرآن فهو فعل مضارع مُقترِن بـ"أن"؛ كقول الله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾[١]، بخلاف خبرِ "كاد" فإنه فعل مضارع مُجرَّد من "أن" في جميع القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡ﴾[٢].

هذه الكلية النحوية ذكرها أبو علي الفارسي[٣]، وبرهان الدين إبراهيم بن قيم الجوزية[٤]، وابن عَقِيل[٥]، وذكرها غيرهم إلا أن هؤلاء قيَّدوها بورودها في القرآن؛ وذلك كقول أبي علي الفارسي: «فحُكم "عسى" أن يُستعمَل بعدها "أن"، وحكمُ "كاد" ألا يُستعمَل بعدها "أن"، وهذا على جميع ما في التنزيل من هذا»[٦].

وقال برهان الدين، في خبر "عسى": إنه «لم يَرِدْ في القرآن إلا مُقترِنًا بـ"أن"، وأما "كاد" فبالعكس، المشهورُ تجرُّدُ خبرها من "أن"، ولم يرد في القرآن إلا كذلك»[٧].

والجامع لـ"عسى" و "كاد": أنهما من أفعال المقاربة، وكلاهما بمعنى قارَب؛ قال سيبويه: «تقول: "عسَيتَ أَنْ تفعل"، فـ"أَنْ" هاهنا بمنزلتها في قولك: "قارَبتَ أن تفعل"؛ أي: قاربتَ ذاك»[٨].

والفرق بينهما دقيق، أوضحه الزمخشريُّ بقوله: «والفصل بين معنيَيْ "عسى" و "كاد": أنَّ "عسى" لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع؛ تقول: "عسى الله أن يشفيَ مريضي"، تريد أنَّ قُربَ شفائه مَرْجُوٌّ من عند الله تعالى مطموع فيه، و "كاد" لمقاربته على سبيل الوجود

---

(١) التوبة: ١٠٢.

(٢) البقرة: ٢٠.

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه ٢/٢٦٩.

(٤) إرشاد السالك إلى حَلِّ ألفية ابن مالك ١/٢٢٢.

(٥) شرح الألفية ١/٣٢٧.

(٦) التعليقة على كتاب سيبويه ٢/٢٦٩.

(٧) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١/٢٢٢.

(٨) الكتاب ٣/١٥٧.

والحصول؛ تقول: "كادت الشمس تغرب"، تريد أن قربَها من الغروب قد حصل»[١].

ويعملان عملَ "كان" الناقصة التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، ولكن خبرهما في الغالب فعل مضارع.

فإن قيل: إن الفعلَ المضارع الواقع مع معموله في محلِّ نصبٍ خبرُهما، لا يظهر عليه عملُ "عسى" و "كاد"؛ فعندما تقول: "عسى زيدٌ يقومُ"، و "كاد زيدٌ يقومُ"؛ فما الدليل على نصب الخبر؟

فالجواب: إن الفعل المضارع في تأويل المنصوب، وقد ثبت النصبُ لخبر "عسى" من وجهين:

الأول: أنَّ "يقوم" في موضع نصبٍ؛ لأنه جاء بعد فعل وفاعل، وهذا الوجه وحده غير كافٍ إلا إذا انضم إلى ما بعده.

الثاني: أن ذلك قد وقع منصوبًا في كلام العرب؛ قال ابن مالك: «مِن عادة العرب في بعض ما له أصلٌ متروكٌ، وقد استمر الاستعمالُ بخلافه: أن يُنبِّهوا على ذلك الأصل لئلا يُجهَل، فمن ذلك: جعلُ بعضِ العرب خبرَ "كاد" و "عسى" مُفرَدًا منصوبًا»[٢]، كقولهم: "عسى الغُوَيْرُ أَبؤُسًا"، وقوله[٣]:

أَكثَرتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائمَا ... لا تُكْثِرَنْ إنِّي عسَيتُ صائمَا

(١) المفصل في صنعة الإعراب ص٣٩٥.

(٢) شرح التسهيل ٣٩٣/١.

(٣) البيت من الرجز، قيل: إنه لرؤبة بن العجاج. وقال أبو حيان: إنه «مجهولٌ، لم يَنسُبه الشُّرَّاحُ إلى أحد»، ذكر هذين القولينِ العينيُّ في كتابه المقاصد النحوية ٦٧٨/٢، وتتبعت الشاهد فلم أجد مَن نسبه إلى رؤبة، وهو في الخصائص لابن جني ٩٨/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ص٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٢/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٣/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٦٥، وشرح الرضي على الكافية ٣٠٢/٢، ومغني اللبيب ١٥٢/١، وتخليص الشواهد ٣١٤، والتذييل والتكميل ٤/ ٥٤٣، وشرح ابن عقيل ١٢٤/١، والاقتراح ص٧٣، وهمع الهوامع ١٣٠/١، وشرح شواهد المغني ٤٤٤/١، وخزانة الأدب ٣٧٤/٨.

وقوله[١]:

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ، وما كِدْتُ آيِبًا وكَمْ مِثْلِها فارَقتُها وهي تَصفِرُ

فـ"أبؤسًا" و "صائمًا" و "آيبًا" جاءت على الأصل، وهذا الأصل مُطَّرِدٌ في القياس، شاذٌّ في الاستعمال، كما قال ابن جني[٢]، وهذا هو المشهور عند النحويين من البصريين.

وقيل: إن الإهمال لـ"عسى" وكونها لا تعمل في شيء، فتقول: "عسى زيد قائمٌ"، لغةٌ حكاها عن العرب أحمدُ بن يحيى المعروف بثعلب، وما يثبت لـ"عسى" يثبت لـ"كاد"؛ لقوة الشَّبَهِ بينهما، ولكنه قولٌ لا يعرفه البصريون كما قال أبو حيان[٣].

فإن قيل: إن ما في هذه الكلية النحوية لم يأتِ على الأصل من حيث الصنعةُ النحوية؛ فما فائدة كون الخبر فعلًا مضارعًا؟

فالجواب: إن ذلك جاء وَفْقَ المعنى وهو التقريب، والتقريبُ لا يكون إلا في الأفعال، فالتزَموا في أخبارها ذكرَ الأفعال؛ تنبيهًا على معانيها[٤].

وخبر "عسى" جاء مقترنًا بـ"أن" في جميع مواضعه في القرآن الكريم، وجاء ذكرُ "الخبر" في هذه الكلية النحوية لـ"عسى" ليدل على أن المراد بها "عسى" الناقصة، وأما "عسى" التامة فقد جاء فاعلُها فعلًا مضارعًا مقترنًا بـ"أن"[٥]؛ لأن المعنى للمقاربة.

وفائدة "أن" التراخي، وتدل على الاستقبال[٦]، ولهذا اقترنت بخبر "عسى"؛ «للدلالة على

---

(١) البيت من الطويل لتَأبَّطَ شرًّا؛ وهو ثابت بن جابر بن سفيان، كما في ديوانه ص٩١، والخصائص ٣٩١/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ص٦٣، والإنصاف ٥٥٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٣/١، وشرح الكافية للرضي ٣٠٥/٢، وأوضح المسالك ٧٤/١، وتخليص الشواهد ص٣٠٩، وشرح ابن عقيل ١٢٣/١، وشرح الشواهد للعيني ٢٥٩/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٧٦/٢، وخزانة الأدب ٣٧٤/٨.

(٢) الخصائص ٩٩/١.

(٣) التذييل والتكميل ٣٤٤/٤.

(٤) قال نحوَ هذا الكلام الشاطبيُّ في المقاصد الشافية ٢٦٧/٢.

(٥) في مواضع ذكرها الشيخُ عُضَيمة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن ٣٥٠/٨.

(٦) إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١١٥/١.

الاستقبال، وصُرِف الكلامُ إليه؛ لأن الفعل المجرَّد من "أن" يصلح للحال والاستقبال، و "أن" تُخلِّصه للاستقبال»[١]؛ وذلك لأن الرجاء إنما يكون فيما يُستقبَل.

ولهذا لم تأتِ "أن" مع "كاد"؛ لأن المراد بها قربُ حصول الفعل في الحال[٢]، ولهذا جاءت في جميع مواضعها في القرآن[٣] غيرَ مقترِنة بـ"أن" كما نصَّتْ عليه هذه الكلية النحوية.

ويجوز في غير القرآن أن يأتي خبرُ "عسى" مُجرَّدًا من "أن"، وخبرُ "كاد" مقترنًا بها، وهذا ما يُسمَّى بالتقارض[٤]؛ وهو أن يكون لأحدهما عملُ الآخر ليدل على معناه، فتجريدُ خبرِ "عسى" من "أن" يدل على قرب الرجاء من الحال، واقترانُ "أن" بـ"كاد" يجعلها للمستقبل.

وهذا التقارض وإن كان أقلَّ فصاحةً مما ورد في هذه الكلية النحوية، إلا أنه ليس بضرورةٍ؛ لكثرة شواهده[٥].

فمن الشواهد لـ"عسى" من الحديث قولُ النبي ﷺ: «أَلَا هل عسى رجلٌ يَبلُغُه الحديثُ عنِّي، وهو مُتَّكِئٌ على أَرِيكتِه ...» الحديث[٦].

ومن الشعر قولُ هُدْبةَ[٧]:

عسى الكربُ الَّذي أَمسَيتَ فيه ... يكونُ وراءَه فرجٌ قريبُ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٧٥.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٧٧.

(٣) انظرها في كتاب دراسات لأسلوب القرآن ٨/٣٤٧.

(٤) ظاهرة التقارض في النحو العربي لأحمد محمد عبد الله، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ٥٨، ص٢٤٦.

(٥) انظر: كتاب سيبويه ١/١٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٩٠، وتخليص الشواهد لابن هشام ص٣٣٠، والتذييل والتكميل ٤/٣٣٧، وغيرها.

(٦) رواه الترمذي، في أبواب العلم، باب ما نهي أن يُقال عند حديث النبي ﷺ، برقم (٢٦٦٤) ٤/٣٣٥.

(٧) البيت من الوافر لهُدْبةَ بن خَشرَمٍ العُذْريِّ، شاعر إسلامي، من أهل بادية الحجاز، تُوُفِّي سنة ٥٠هـ. انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٦٩١، والكامل للمبرد ١/١٥٨، وخزانة الأدب ٩/٣٢٨.

وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣/١٥٩، والمقتضب للمبرد ٣/٧٠، والايضاح ص١٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١١٧، والمغني ص٢٠٣، وشرح الشواهد للعيني ٢/١٨٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/٢٧٩، والتصريح ١/٢٠٦.

وقول الشاعر[١]:

عسى اللهُ يُغنِي عن بلادِ بنِ قادرٍ بمُنهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ[٢]

وأما شواهد اقتران "أن" بخبرِ "كاد"؛ فهي أكثر من تَجرُّدِ "عسى" من "أن"، وهذا كقول النبي ﷺ: «إنَّكَ إنِ اتَّبَعتَ عَوْراتِ النَّاسِ؛ أَفسَدتَهم، أو كِدْتَ أنْ تُفسِدَهم»[٣].

وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «يا رسولَ اللهِ، ما كِدْتُ أن أُصلِّيَ، حتَّى كادتِ الشَّمسُ أن تَغرُبَ»[٤].

واستدل ابنُ يعيش في "شرح المفصل"[٥] بحديث: «كاد الفقرُ أن يكون كُفْرًا»[٦].

ومن الشعر قوله[٧]:

رَبْعٌ عفَاه الدَّهرُ طولًا فانمَحَى قد كاد من طولِ البِلَى أن يَمْصَحَا

---

(١) البيت لهُدْبة بن خَشرَم، كما نسبه إليه سيبويه في الكتاب ٣٦٧/١، وابن السراج في الأصول ١٦٨/٣، وغيرهما. وهو في المقتضب ٤٨/٣، والكامل ١٩٦/١، والحجة للفارسي ٣٠٦/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ٦٧٨/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١١٤/١، وشرح التصريح ٣٥١/٢.

(٢) المُنهمِر: السائل، والجَوْن: الأسود، والرَّباب: السحاب الأبيض، أو ما تَدلَّى من السحاب دون سحاب فوقه، السَّكُوب: المُنصَبُّ.

(٣) رواه أبو داود، في كتاب الآداب، باب النهي عن التجسُّس، برقم (٤٨٨٨).

(٤) رواه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة الخندق وهي الأحزاب، برقم (٤١١٢)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، برقم (٢٠٩).

(٥) ٣٨٠/٤.

(٦) رواه أبو نُعَيم في الحلية ٥٣/٣، والبيهقي في الشُّعَب ١٢/٩، والطبراني في الدعاء ص٣١٩، وضعَّفه العراقيُّ في المغني عن حمل الأسفار ٨٦٣/٢، والألبانيُّ في السلسلة الضعيفة برقم (٤٠٨٠).

(٧) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج، كما في كتاب سيبويه ١٦٠/٣، والكامل للمبرد ١٥٧/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٨٨/٣، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ٣٣، والحلل في شرح أبيات الجمل ص٥٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨٠/٤، والخزانة للبغدادي ٣٤٨/٩.

وغير ذلك[١].

(١) في كتب النحويين مجموعة من الشواهد الشعرية على هذه المسألة، وانظرها في: كتاب سيبويه ١/١٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٩٠، وتخليص الشواهد لابن هشام ص٣٣٠، والتذييل والتكميل٤/٣٣٧، ومن أكثر الكتب استيعابًا للشواهد ما في هذينِ الكتابينِ: الإنصاف في مسائل الخلاف، بتعليقات الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ٢/٤٦١، وخزانة الأدب ٩/٣٤٩.

ومنها ما جاء في: تأويل مُشكِل القرآن ص٢٨٦؛ إذ يقول ابن قُتَيبة: أنشد الأصمعي:

كادتِ النَّفْسُ أن تَفِيظَ عليه ... إذْ ثوَى حَشْوَ رَيْطةٍ وبُرُودِ

الفصل الرابع
الكليات الإعرابية في مُكوِّنات الجملة الفعلية في إعراب القرآن الكريم

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في الفعل.

المبحث الثاني: في الفاعل.

المبحث الثالث: في المفاعيل.

المبحث الأول
في الفعل

المسألة الأولى: إسناد الفعل "يَغُلُّ" ونحوه إلى معموله.

كلُّ ما في القرآن من الفعل "يَغُلُّ" أو نحوه، بعد "ما كان"؛ فمُسنَدٌ إلى الفاعل؛ كقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾[١]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ﴾[٢]، وقوله: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾[٣].

هذه الكلية النحوية ذكرها أبو علي الفارسي في كتابه "الحُجَّة"[٤]، وتناقلها بعده العلماءُ؛ كالواحدي[٥]، والراغب الأصفهاني[٦]، وابن عطية[٧]، والرازي[٨]، وغيرهم.

وفي "يغل" قراءتان سَبْعيَّتان: فقد «قرأ ابنُ كثير وأبو عمرو وعاصم: ﴿يَغُل﴾ بفتح الياء وضم الغين، وبها قرأ ابن عباس وجماعةٌ من العلماء، وقرأ باقي السبعة: ﴿أن يُغَل﴾ بضم الياء وفتح الغين، وبها قرأ ابنُ مسعود وجماعةٌ من العلماء»[٩].

ومعنى هاتين القراءتين مُختلِفٌ؛ وذلك من جهة صياغة الفعل المضارع ومعناه، ومن جهة وقوعه إمَّا على الفاعل أو على المفعول تبعًا لهذه الصياغة.

وبهذا يَتبيَّن أنها من الكليات النحوية التي استُخدِمت في ترجيح قراءةٍ على أخرى.

---

(١) آل عمران: ١٦١.

(٢) آل عمران: ١٤٥.

(٣) آل عمران: ١٧٩.

(٤) ٣/٩٦.

(٥) التفسير البسيط ٦/١٣٣.

(٦) تفسير الراغب الأصفهاني ٣/٩٦٠.

(٧) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١/٥٣٥.

(٨) التفسير الكبير للرازي ٩/٤١٣.

(٩) المحرر الوجيز ١/٥٣٥، وانظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٢١٨، والحجة لأبي علي الفارسي ٣/٩٦، وجامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ٣/٩٩٣، وغيرها.

فـ"يغل" فيها ثلاثة أوجه[١]:

الأول: من الإغلال، تقول: أَغَلَّ يُغِلُّ إغلالًا؛ ومعناه الخيانة.

الثاني: من الغِلِّ، تقول: غَلَّ يَغِلُّ غِلًّا؛ ومعناه الحقد.

الثالث: من الغُلُول، تقول: غَلَّ يَغُلُّ غُلُولًا؛ ومعناه الخيانة في المَغنَم خاصَّةً[٢]، قال ابن السِّكِّيت: «وأما في المغنم؛ فلم نسمع فيه إلَّا: غَلَّ يَغُلُّ غُلُولًا»[٣].

ومِثلُها قراءةُ: ﴿يُغَلّ﴾؛ فإنها من الغُلُول أيضًا، إلا أنها مُسنَدة إلى المفعول، بخلاف ﴿يَغُلّ﴾ فمُسنَدة إلى الفاعل.

والإسناد إلى الفاعل معناه: يخون؛ أي ما ينبغي لنبيٍّ أن يخون في المغنم؛ وذلك لكماله البشري، وترفُّعِه عن هذا الأمر المنافي لما هو عليه من تقوى وخُلُق عظيم.

والإسناد إلى المفعول معناه: يُخان؛ أي ما ينبغي أن يخونه الناسُ ويسرقوا من غنيمته، أو يُخوِّنونه؛ أي ينسبونه إلى الخيانة.

وقد رجَّح أبو علي الفارسي وغيره قراءةَ: ﴿يَغُل﴾؛ وذلك لأنها مُسنَدة إلى الفاعل دون المفعول في جميع المواضع المشابهة لسياقها؛ حيث قال: «والحجة لمن قرأ: ﴿يَغُل﴾ أنَّ ما جاء في التنزيل من هذا النحوِ أُسنِد الفعلُ فيه إلى الفاعل؛ نحو: ﴿مَا كَانَ لَنَآ أَن نُّشۡرِكَ بِٱللَّهِ مِن شَيۡءٖ﴾[٤]، و ﴿مَا كَانَ لِيَأۡخُذَ أَخَاهُ﴾[٥]، و ﴿وَمَا كَانَ لِنَفۡسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾[٦]، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوۡمَۢا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰهُمۡ﴾[٧]، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطۡلِعَكُمۡ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ﴾[١]، ولا

(١) انظر: أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية ص١٥٢.

(٢) ذكر هذه المعاني أبو عُبَيدٍ القاسم بن سلَّام في غريب الحديث ١/٢٠٠.

(٣) إصلاح المنطق ص١٩٢.

(٤) يوسف: ٣٨.

(٥) يوسف: ٧٦.

(٦) آل عمران: ١٤٥.

(٧) التوبة: ١١٥.

(١) آل عمران: ١٧٩.

يكاد يجيء منه: "ما كان زيد ليُضرَب"، فيُسنَد الفعلُ فيه إلى المفعول به؛ فكذلك: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾[١]، يُسنَد الفعلُ فيه إلى الفاعل»[٢].

فذكر خمس آيات، فيها خمسة أفعال سوى "يغلّ"، كلها مُسنَدة إلى الفاعل؛ وهي: "نشرك"، و "يأخذ"، و "تموت"، و "يُضِلّ"، و "يُطلِعكم"، لهذا رجَّح قراءةَ: ﴿يَغُل﴾.

بل إن ترجيحه لهذه القراءة قد جاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ وذلك عندما سُئل عن قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يُغَلَّ﴾[٣]؛ يعني بفتح الغين، فقال: «قد كان له أن يُغَلَّ وأن يُقتَل، إنما هي: ﴿أَن يَغُلَّ﴾[٤]؛ يعني بضم الغين، ما كان الله ليجعل نبيًّا غالًّا»[٥].

فقول أبي علي الفارسي إنما هو تَبَعٌ لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في أصل المسألة، وإن كانت إضافتُه النحوية احتجاجًا منه لهذه القراءة، وهي كلية نحوية اعتمَدتْ على إسناد الفعل ونظائره في سياقاته المتشابهة، التي جاءت في عدد من الآيات ذُكِر بعضُها كما تقدم من قوله، وجمَعها الشيخُ محمد عبد الخالق عُضَيمة[٦].

واحتج جمعٌ من المفسرين لهذا الأسلوب بأن العرب يقولون: ما كان زيدٌ أن يَفعل كذا، وما كان فلان ليَضرِب؛ فيبنون الأفعالَ للفاعل، ولا يكادون يبنونها للمفعول؛ فلا يقولون في هذين المثالين: "أن يُفعَل"، و "ليُضرَب".

وبعد النظر في هذه الآيات، تبيَّن أن ثَمَّةَ آية تؤيد قراءة البناء للمفعول، ولم أجد مَن ذكرها مُعترِضًا بها على قول أبي علي الفارسي؛ وهي قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن

(١) آل عمران: ١٦١.
(٢) الحجة للقراء السبعة ٣/٩٦.
(٣) آل عمران: ١٦١.
(٤) آل عمران: ١٦١.
(٥) المطالب العالية لابن حجر ١٤/٥٦١، والدر المنثور للسيوطي ٢/٣٦٢.
(٦) انظرها في: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/١٣١، و ٨/٣٥٢.

دُونِ ٱللَّهِ ﴾[١].

قال الفراء عند هذه الآية: «المعنى -والله أعلم: ما كان ينبغي لِمِثلِ هذا القرآن أن يُفترى، وهو في معنى: ما كان هذا القرآن ليُفترى، ومثله: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً ﴾[٢] أي: ما كان ينبغي لهم أن ينفروا؛ لأنهم قد كانوا نفروا كافة، فدلَّ المعنى على أنه لا ينبغي لهم أن يفعلوا مرة أخرى، ومثله: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ﴾[٣] أي: ما ينبغي لنبيٍّ أن يَغُلَّ، ولا يُغَلَّ، فجاءت "أنْ" على معنى "ينبغي"»[٤].

ففي قوله: «ما ينبغي لنبيٍّ أن يَغُلَّ، ولا يُغَلَّ» عقب آية سورة يونس، إشارةٌ إلى أنهما من باب واحد؛ وهو نفي الانبغاء، وهذا الأسلوب -أعني نفي الانبغاء- معروف عند العرب، وبه جاء القرآن، وهو على أنواع ذكرها أبو حيان[٥]، وليس هذا موضع بسطها.

وقد ذكر الشيخ عُضَيمة قولَ الله تعالى: ﴿يُفْتَرَىٰ ﴾[٦] مع الأفعال المبنية للمفعول[٧]، ولم يذكر مُوافَقتَها لقراءة الإسناد إلى المفعول في: ﴿يُغَلَّ﴾[٨].

وبهذا، فما دامت القراءتان من القراءات المتواترة، ولهما ما يَعضُدهما من نظائر من القرآن الكريم ومن كلام العرب؛ فكلُّ قراءة من القراءتين تفيد من المعاني غيرَ ما أفادته القراءةُ الأخرى.

قال أبو حيان: «وقد تقدم لنا غير مرة أنَّا لا نُرجِّح بين القراءتين المتواترتين، وحكى أبو عمرو الزاهد في كتاب "اليواقيت": أن أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلبًا كان لا يرى الترجيح بين

---

(١) يونس: ٣٧.
(٢) التوبة: ١٢٢.
(٣) آل عمران: ١٦١.
(٤) معاني القرآن ٤٦٤/١.
(٥) انظره في: البحر المحيط ٣٦٥/٣.
(٦) يونس: ٣٧.
(٧) انظره في: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦٢٣/٨، و ٦٦٤/٨.
(٨) آل عمران: ١٦١.

القراءات السَّبْعِ، وقال: قال ثعلب من كلامِ نفسِه: إذا اختلَف الإعرابُ في القرآن عن السَّبْعة؛ لم أُفضِّل إعرابًا على إعراب في القرآن، فإذا خرجتُ إلى الكلامِ كلامِ الناسِ؛ فضَّلتُ الأقوى. ونِعمَ السَّلفُ لنا أحمد بن يحيى؛ كان عالمًا بالنحو واللغة، مُتديِّنًا ثقةً»[(١)].

فإن قيل: إننا ذكرنا عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تفضيلَ قراءةِ بناءِ الفعل للفاعل، وهو ما تابَعه عليه أبو علي الفارسي كما تقدم؛ فكيف لا يُقال بهذا ولنا فيه سلفٌ؟

فالجواب: إن هذا -إنْ صحَّ عنه- فإن له أجوبةً، منها: أن القراءة المرجوحة عندهم لم تَثبُت عن النبي ﷺ، فلم تَبلُغهم، أولم يَستقِرَّ الإجماعُ عليها في ذلك الوقت، أو لغير ذلك من الأسباب[(٢)]، فأما وقد تواترتا؛ فلا تعارُضَ بين القراءتين حتى نلجأ إلى الترجيح، بل الجمعُ بينهما هو الواجب.

ويلزم التنبيه على أن القراءات المتواترة يجب قبولُها واعتقادُ صحتها، ومنها القراءات السبع التي أجمع المسلمون عليها؛ فالترجيح من حيث صحة القراءة لا يَرِد أبدًا، وإنما الترجيح من حيث الأقوى لغةً، أو لموافقتها لنظائرها في القرآن، كما في هذه الكلية النحوية، وقد قال به غيرُ واحد من العلماء.

وقد يُقال: إن المفاضلة بين القراءتين من وجوه، منها: موافقة القياس وعدم موافقته، ولا تتضمن ذمًّا ولا تنقيصًا، وإنما هي تُبيِّن واقعًا، والله أعلم.

---

(١) البحر المحيط ٤/٤٥٥.

(٢) انظر: أسباب الترجيح بين القراءات المتواترة للدكتور عماد عادل أبو مغلي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ص٣١٣، العدد الثلاثون، ٢٠١٣م.

المسألة الثانية: الفعل المضارع بعد "إما".

كلُّ فعل مضارع ورد في القرآن بعد "إِمَّا"، فإنه مُؤكَّد بالنون؛ كقول الله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم﴾[١]، وقوله: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[٢]، وقوله: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ﴾[٣]، وقوله: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ﴾[٤]، وقوله: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[٥].

هذه الكلية النحوية ذكرها أبو البقاء العكبري[٦]، وابن مالك[٧]، والمرادي[٨]، وأبو حيان[٩]، والأشموني[١٠]، والشنقيطي[١١].

قال العكبري: «وما جاء في القرآن من أفعال الشرط عَقِيبَ "إمَّا"، كلُّه مُؤكَّد بالنون، وهو القياس؛ لأن زيادة "ما" تُؤذِن بإرادة شدة التوكيد، وقد جاء في الشعر غيرَ مُؤكَّد بالنون»[١٢].

فـ"إما" بكسر الهمزة، تختلف عن "أما" التي بفتح الهمزة؛ ولهذا يقول ابن فارس في باب "أما" و "إما": «"أما" كلمةُ إخبارٍ لا بد في جوابها من فاء؛ تقول: "أمَّا زيدٌ فكريمٌ". و "إما" تكون تخييرًا وإباحة؛ نحو: "اشرب إمَّا ماءً وإمَّا لبنًا"، وقد تكون بمعنى الشرط، والأكثرُ في جوابها نونُ التوكيد؛ نحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[١٣]، و ﴿قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا

---

(١) البقرة: ٣٨.
(٢) الأنفال: ٥٨.
(٣) الإسراء: ٢٣.
(٤) الإسراء: ٢٨.
(٥) مريم: ٢٦.
(٦) التبيان في إعراب القرآن ٥٤/١، وإعراب لامية الشنفرى ص١٢١.
(٧) شرح الكافية الشافية ٥٦/٢.
(٨) الجنى الداني ص١٤٢.
(٩) البحر المحيط ٢٧٢/١، و ٥٤٦/٤.
(١٠) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١١٥/٣.
(١١) أضواء البيان ١٥٩/٢.
(١٢) التبيان في إعراب القرآن ٥٤/١.
(١٣) مريم: ٢٦.

﴿يُوعَدُونَ ﴿٩٣﴾﴾[١]، وقد يكون بلا "نون" ...»[٢].

فالكلية النحوية مختصة بـ"إمَّا" التي تكون بمعنى الشرط، وتدخل على الفعل المضارع، وهي مُكوَّنة من: "إن" الشرطية، و "ما" الزائدة التي تفيد التوكيد.

قال ابن يعيش: «و "ما" تُزاد كثيرًا مع أدوات الشرط؛ ألا ترى أنها قد زِيدتْ مع "إن"، وأُدغِمت النونُ في الميم لسكونها؛ لأن النون الساكنة تُدغَم في الميم، فقالوا: "إمَّا تأتِنِي آتِكَ"، قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[٣]»[٤].

والفعل المضارع يُعرَب بالحركات وبالحروف، ويُبنَى إذا باشَرَتْه نونُ التوكيد أو نون الإناث، كما هو مُقرَّر في كتب النحو، وفيه خلاف بينهم من حيث إعرابه وبنائه[٥]، وفيه أقوال ذكر أبو حيان أشهرها[٦]، وقال في المضارع مع نون التوكيد: «أما نون التوكيد؛ ففي المضارع إذا لَحِقتْه ثلاثةُ مذاهب:

البناء مُطلَقًا؛ وهو مذهب الأخفش؛ سواء أكان المضارع مما اتصل به ألفُ الجمع أو واوه أو ياء المخاطَبة، أم لم يتصل به شيء من ذلك.

والإعراب مُطلَقًا؛ وهو مذهب بعض النحويين.

والتفصيل بين أن تتصل بالفعل -فيكون مبنيًّا- النونُ، أو لا تتصل به بحجز الضمير بينهما، فيبقى على إعرابه؛ وهو المشهور والمنصور»[٧].

ويعني بحجز الضمير عدمَ مباشرة نون التوكيد للفعل المضارع.

وعلة بناء الفعل المضارع إذا باشرته نونُ التوكيد: «لأنه تركَّب مع النون تركيبَ "خمسةَ

---

(١) المؤمنون: ٩٣.

(٢) الصاحبي ص١٠٣.

(٣) مريم: ٢٦.

(٤) شرح المفصل ٤/٢٦٦.

(٥) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ١/١٢٦، وشرح ابن عقيل ١/٣٩، وشرح التصريح للأزهري ١/٥٢.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ١/١٢٧.

(٧) التذييل والتكميل ١/١٢٧.

عشرَ"، فبُنِي بناءَه؛ ولهذا لو حال بين الفعل والنونِ ألفُ الاثنين، أو واوُ الجمع، أو ياءُ المخاطبة؛ نحو: "هل تضربانِّ، وهل تضربُنَّ، وهل تضربِنَّ" - لم يُحكَم عليه بالبناء؛ لتعذُّرِ الحكم عليه بالتركيب، إذْ لم يُركِّبوا ثلاثة أشياء، فيجعلوها شيئًا واحدًا»[(١)]، وهذا مذهب المحقِّقين كما قال ابن مالك[(٢)].

وقيل: لأن نون التوكيد مع الفعل المضارع «تُؤَكِّد فعليَّتَه، فيعود إلى أصله من البناء»[(٣)].

فالحاصل أن الفعل المضارع ما دام مسبوقًا بـ"إما"؛ فإنه مُؤَكَّد بالنون مُطلَقًا، على الأشهر في لغة العرب.

قال سيبويه في كلامه على مواضعِ نونِ التوكيد الثقيلة والخفيفة: «ومن مواضعها: حروفُ الجزاء إذا وقَعتْ بينها وبين الفعل "ما" للتوكيد؛ وذلك لأنهم شبَّهوا "ما" باللام التي في "لَتفعلن"، لمَّا وقع التوكيدُ قبل الفعل؛ ألزَموا النونَ آخرَه، كما ألزموا هذه اللامَ. وإن شئت لم تُقحِم النونَ، كما أنك إن شئت لم تَجِئْ بها. فأما اللام فهي لازمة في اليمين، فشبَّهوا "ما" هذه إذْ جاءت توكيدًا قبل الفعل، بهذه اللام التي جاءت لإثبات النون؛ فمن ذلك قولك: إمَّا تَأتِيَنِّي آتِكَ، وأيُّهم ما يَقولنَّ ذاك تَجْزِه. وتصديقُ ذلك قوله ﷻ: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ﴾[(٤)]، وقال ﷻ: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[(٥)]»[(٦)].

ودخول نون التوكيد الثقيلة على الفعل المضارع أكثرُ من دخول النون الخفيفة، كما قال سيبويه[(٧)]، بل ذكر أبو حيان أنها لم تأتِ في القرآن مع المضارع بعد "إما" إلا الثقيلة[(٨)]؛

---

(١) شرح ابن الناظم ص١٤.
(٢) شرح التسهيل ٣٦/١.
(٣) اللباب في علل الإعراب والبناء ٦٦/٢.
(٤) الإسراء: ٢٨.
(٥) مريم: ٢٦.
(٦) الكتاب ٥١٥/٣.
(٧) الكتاب ٥٢٤/٣.
(٨) البحر المحيط ٥٤٦/٤.

ولذلك وقع الخلاف في دخول نون التوكيد الخفيفة على بعض الأفعال[١].

وفي قول سيبويه: «لمَّا وقع التوكيد قبل الفعل؛ ألزموا النون آخره ... وإن شئت لم تُقحِم النون»، يتبين أن هذه المسألة وردت عن العرب بإلزام النون؛ وهو الأكثر، وبه جاء القرآن الكريم في القراءات المشهورة، ووردت بخلوِّ الفعل المضارع من النون في قراءةٍ شاذَّةٍ وفي أشعار العرب.

فأما ما جاء في القرآن؛ فأحصاه الشيخُ عُضَيمة بقوله: «وقع المضارع بعد "إن" الشرطية المُدغَمة في "ما" الزائدة في عشرين موضعًا في القرآن، وكان مُؤَكَّدًا بالنون الشديدة في جميع المواقع، وجاء المضارع غيرَ مُؤَكَّد في قراءة شاذَّة»[٢].

وهذه القراءة الشاذة هي قراءة طلحة: ﴿فَإِمَّا تَرِيْنَ﴾[٣] بياء ساكنة ونون مفتوحة، كما ذكرها ابن جني[٤] والقرطبي[٥].

وأما ما ورد من الشعر من خلوِّ الفعل المضارع من النون بعد "إمَّا"؛ فكثيرٌ، ومنه قولُ الشاعر[٦]:

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ٥٢٣/٣، والمقتضب ٢٣/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٥٥/٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٦/٢.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن ٤٥٣/٣.

(٣) مريم: ٢٦.

(٤) المحتسب ٤٢/٢، وقال عقبه: «ولستُ أقول: إنها لحنٌ؛ لثبات عَلَم الرفع؛ وهو النون في حال الجزم، لكن تلك لغة؛ أن تَثبُت هذه النونُ في الجزم، وأنشد أبو الحسن:

لولا فوارسُ مِن قَيْسٍ وأُسْرتِهم ... يومَ الصُّلَيْفاءِ؛ لم يُوفُونَ بالجارِ

كذا أنشده: "يُوفُونَ" بالنون، وقد يجوز أن يكون على تشبيه "لم" بِـ "لا"».

(٥) تفسير القرطبي ٩٧/١١، وذكر أن أبا جعفر وشيبة قرآها مثلَ قراءة طلحة.

(٦) البيت لرجل من فَزارة، كما في اللسان، مادة (غشم)، فصل: الغين المعجمة من الميم ٤٣٤/١٢، وهو في النوادر ص٢٤٦، وذكره أبو عُبَيدٍ عن أبي زيد، كما في كتابه الغريب المصنَّف ٢٧٤/١، ونقله عنهما الأزهري في تهذيب اللغة ١٠٦/٨، والبارع لأبي علي القالي ص٣٧٧، والصاحبي ص١٠٣.

إمَّـا تَـرَيْ شَـيْبًا عَـلانِي أَغْثَمُـهْ لَهْـزَمَ خَـدَّيَّ بـه مُلَهْزِمُـهْ[١]

وقول الآخر[٢]:

زَعَمـتْ تُماضـرُ أنَّـني إمَّـا أَمُـتْ يَسـدُدْ أُبَيْنُوهـا الأصـاغرُ خَلَّـتِي[٣]

وغيرهما في الشعر كثير[٤].

وبهذا يتبين صحةُ قول سيبويه، وأن عدم اقتران النون بالفعل المضارع بعد "إمَّا" جائزٌ، لكنه قليل؛ وهو اختيارُ ابن مالك[٥].

والأكثرُ اقترانها، كما جاء في القرآن الكريم وكلام العرب شعرًا ونثرًا، وهو قريب من الواجب كما قاله ابن هشام[٦]، خلافًا للزجاج الذي يرى وجوبه[٧].

---

(١) البيت من الرجز، ومعنى "علاني أَغثَمُه": المراد به الشَّيبُ، فإذا علا بياضُ الشعر سوادَه فهو أَغثَمُ، كما في مقاييس اللغة، مادة (غثم) ٤١٢/٤، والمخصص لابن سيده ٨٦/١، واللسان مادة (غثم) ٤٣٤/١٢.

(٢) وهو سُلْمِيُّ بن ربيعة الضَّبِّيُّ، كما في: نوادر أبي زيد ص٣٧٥، وأمالي ابن الشجري ٦٣/١، والأصمعيات ص٦١، وشرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ص٥٤٧، والهمع ٣٤٠/٤، والخزانة ٣٠/٨.

(٣) البيت من الرجز، و "تماضر": اسم زوجة الشاعر، و "أُبَيْنُوها": أي أبناؤها الصغار، و "خَلَّتي" أي الفُرْجة التي تكون بعد موتي من فقر وحاجة. انظر: خزانة البغدادي ٣٦/٨.

(٤) كقول حسان بن ثابت:

إمَّا تَرَيْ رأسي تغيَّر لونُه ... شَمَطًا فأصبح كالثَّغامِ المُمحِلِ

وقول لَبِيد بن ربيعة:

فإمَّا تَرَيْنِي اليومَ أصبحتُ سالِمًا ... فلستُ بأَحْيَا من كلابٍ وجعفرِ

وقول الشَّنفَرى:

فإمَّا تَرَيْنِي كابنةِ الرَّملِ ضاحيًا ... على رِقَّةٍ أَحفَى ولا أَتَنَعَّلُ

وقول الآخر:

يا صاحِ إمَّا تَجِدْني غيرَ ذي جِدَّةٍ ... فما التَّخلِّي عن الخُلَّانِ من شِيَمِي

انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٧/٥، وشرح الكافية الشافية ٥٦/٢، والبحر المحيط ٦٠٨/٢، وأضواء البيان للشنقيطي ٤٢١/٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ٥٦/٢.

(٦) أوضح المسالك ٩٦/٤.

(٧) معاني القرآن وإعرابه ١١٧/١ عند قول الله تعالى: ﴿فإما يأتينكم ...﴾ الآية ٣٨ من سورة البقرة.

وعلَّل ابن يعيش كثرةَ لزوم النون للفعل المضارع بعد "إما" استنادًا لقول سيبويه المتقدِّم، فقال: «وذلك أن هذه النون لم تدخل فارقةً بين معنيينِ، وإنما دخَلتْ لضربٍ من الاستحسان؛ وهو الحمل على "ليفعلن"؛ لشَبَهٍ بينهما، وقد جاز سقوط النون من "ليفعلن" على ما حكاه سيبويه، وإذا لم تلزم مع "ليفعلن"، مع أن النون فيه تفرق بين معنيين؛ فأَنْ لا تلزم "إما يفعلن" بطريقِ الأَوْلى؛ إذ النون فيه لا تفرق بين معنيين»[١].

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥/١١٧.

المبحث الثاني

في الفاعل

المسألة الأولى: فاعل "كفى".

كلُّ فاعل لـ"كفى" في القرآن فهو مجرورٌ بـ"الباء"؛ كقول الله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾﴾[١]، وقوله: ﴿وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٠﴾﴾[٢]، وقوله: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا ﴿١٧﴾﴾[٣]؛ إلا آيةً واحدة هي: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ۚ﴾[٤].

هذه الكلية النحوية ذكرها الفراءُ[٥]، والواحدي[٦]، وأبو حيان[٧]، وعُضَيمة[٨].

قال الفراء: «كلُّ ما في القرآن من قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ﴾[٩]، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾[١٠]، ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ﴾[١١]؛ فلو ألقيت الباء كان الحرف مرفوعًا»[١٢].

فـ"كفى" فعلٌ لا اسمُ فعلٍ، على الصحيح[١٣]، والفاعل بعدها، وعندما يُحذف الباء –

---

(١) النساء: ٤٥.

(٢) النساء: ٥٠.

(٣) الإسراء: ١٧.

(٤) الأحزاب: ٢٥.

(٥) معاني القرآن ١٢٠/٢.

(٦) التفسير البسيط ٣٣٨/٦.

(٧) البحر المحيط ٦٥٩/٣.

(٨) دراسات لأسلوب القرآن ٣٧٠/٨.

(٩) الإسراء: ١٧.

(١٠) النساء: ٤٥.

(١١) الإسراء: ١٤.

(١٢) معاني القرآن ١٢٠/٢.

(١٣) انظر: البحر المحيط ٥٢٣/٣.

وهو المراد بإلقائه، كما في قول الفراء: «فلو ألقيت الباء؛ كان الحرف مرفوعًا»[١]؛ فالحرفُ -أي الوجه في الكلمة التي حُذف منها الباءُ- هو الرفع.

قال سيبويه: «﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾[٢]، إنما هي "كفى اللهُ"، ولكنك لما أدخلتَ الباء عَمِلتْ»[٣].

وله تقديران:

الأول: اكتَفِ بالله. قال الزجاج: «دخلت الباءُ بمعنى الأمر، وإن كان لفظُه لفظَ الخبر، المعنى: اكتفِ بالله وكيلًا»[٤]، وقال به النحاسُ[٥]، ومكيٌّ[٦].

ورَدَّه أبو حيان بقوله: «وكلام الزجاج مُشعِرٌ أن الباء ليست بزائدة. ولا يَصِحُّ ما قال من المعنى؛ لأن الأمر يقتضي أن يكون فاعله هم المخاطبون، ويكون "بالله" مُتعلِّقًا به، وكون الباء دخلت في الفاعل يقتضي أن يكون الفاعل هو الله لا المخاطبون؛ فتناقَض قولُه»[٧].

وهذا الاعتراض من أبي حيان فيه نظرٌ؛ لأن الزجاج قال عند قول الله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾﴾[٨]: «أي: الله ناصركم عليهم، ومعنى الباء التوكيدُ، المعنى: وكفى الله وليًّا، وكفى الله نصيرًا، إلا أن الباء دخلتْ في اسم الفاعل؛ لأن معنى الكلام الأمرُ، المعنى: اكتفوا بالله»[٩].

فهذا نَصٌّ منه على أن لفظ الجلالة هو الفاعل، وعبر عنه باسم الفاعل؛ لأن الفاعل

---

(١) معاني القرآن ١٢٠/٢.
(٢) الرعد: ٤٣.
(٣) الكتاب ٩٢/١.
(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢١٣/٤.
(٥) إعراب القرآن ٢١٧/١.
(٦) مُشكِل إعراب القرآن ١٩٨/١.
(٧) البحر المحيط ٦٥٩/٣.
(٨) النساء: ٤٥.
(٩) معاني القرآن وإعرابه ٥٧/٢.

اسم، ولا يريد به اسم الفاعل كـ"قائم" كما اصطلَح عليه النحويون؛ وهذا لأنه قدَّره بقوله: «أي: الله ناصركم عليهم ... وكفى الله وليًّا ...».

وقال أيضًا: إن الباء للتوكيد، وهذا يُشعِر بأنها زائدة، خلافًا لما استشعره أبو حيان، ويُوضِّحه قوله: «الباء في موضعِ رفعٍ مع الاسم، المعنى: كفى الله شهيدًا»(١).

والمعنيان اللذان ذكرهما أبو حيان تدل عليهما الآيةُ؛ وذلك لأن الكفاية لها متعلقان:

الأول: من الله تعالى؛ فهو الكافي لعباده المؤمنين، وإذا كان -سبحانه وبحمده- هو الكافي؛ فهذا توجيه لعباده أن يطلبوا منه الكفاية، فليس ثَمَّةَ تناقضٌ كما زعم، بل إن ابن هشام صحَّح قول الزجاج، واستشهَد له وقال: «وهو مِن الحُسْن بمكانٍ»(٢).

الثاني: كفى الاكتفاء بالله، أو نحو ذلك من تقدير الفاعل بأن يكون ضميرًا يعود على المصدر الذي دَلَّ عليه الفعل "كفى"، وأجازه ابنُ السراج(٣) والعكبري(٤).

وأجازا أيضًا التقديرَ الأول؛ فالفاعل هنا محذوف، قال ابن السراج: «"كفى بالله"، قال سيبويه: إنما هو "كفى الله"، والباء زائدة، والقياس يوجب أن يكون التأويل: "كفى كفايتي بالله"، فحذَف المصدرَ لدلالة الفعل عليه، وهذا في العربية موجود»(٥).

وهذا القول ضعَّفه ابنُ جني(٦)،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٥١/٣.

(٢) مغني اللبيب ص١٤٤.

(٣) الأصول في النحو ٢٦٠/٢.

(٤) التبيان ٣٣٣/١.

(٥) الأصول في النحو ٢٦٠/٢، وضَّح هذا القول أبو حيان بقوله: «وأجاز ابن السراج ... وجهًا آخر؛ وهو أن يكون فاعل "كفى" ضميرًا يعود على المصدر المفهوم من "كفى"، كأنه قال: "كفى هو"؛ أي: الاكتفاء بالله، فالباء ليست زائدة». ارتشاف الضرب ١٧٠٠/٤.

(٦) سر صناعة الإعراب ١٥٢/١ حيث قال: «وأجاز أبو بكر محمد بن السري أن يكون قولهم: "كفى بالله"، تقديره: "كفى اكتفاؤك بالله"؛ أي اكتفاؤك بالله يكفيك، وهذا يضعف عندي؛ لأن الباء على هذا مُتعلِّقة بمصدر محذوف، هو الاكتفاء، ومُحالٌ حذف الموصول وتبقية صلته، وإنما حسَّنه عندي قليلًا أنك قد ذكرتَ "كفى"، فدل على الاكتفاء؛ لأنه من لفظه، كما تقول: "مَن كذَب كان شرًّا له"؛ أي كان الكذب شرًّا له، فأضمرته؛ لدلالة الفعل

=

وأبو حيان[١].

وفي نظري أن الاختلاف في التقدير، مع الاتفاق بأن "بالله" في موضعِ رفعٍ، لا أثر له.

وذكر العكبري أن "بالله" على هذا التقدير في موضعِ نصبٍ مفعولٌ به[٢]، وكذلك على تقدير: "اكتفِ بالله" في قول أبي حيان؛ حيث قال في موضع آخر: «"كفى" هنا مُتعدِّيةٌ إلى واحد[٣]، وهو محذوف، التقدير: "وكفاكم الله حسيبًا"»[٤].

ونَصَّ سيبويه على أن الباء زائدة في هذه المسألة[٥]، وقال ابن يعيش: «ولو لم تكن الباء زائدة؛ لما جاز أن يكون الاسم معها فاعلًا في نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٧٩﴾﴾[٦]، والتقدير: "كفى الله"، والذي يدل على زيادتها أنها إذا حُذِفت يرتفع الاسم بفعلٍ؛ نحو قول الشاعر[٧]:

=

عليه، فهاهنا أضمر اسمًا كاملًا، وهو الكذب، وثَمَّ أضمَر اسمًا وبقي صلته، التي هي بعضه، فكان بعض الاسم مُضمَرًا، وبعضه مُظهَرًا؛ فلذلك ضعف عندي، والقول في هذا قول سيبويه إنه يريد: "كفى الله"؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾، ويشهد بصحة هذا المذهب ما حُكِي عنهم من قولهم: مررتُ بأبياتٍ جادَ بهنَّ أبياتًا، وجُدْنَ أبياتًا، فـ"بِهِنَّ": في موضع رفعٍ، والباء: زائدة كما ترى».

(١) قال أبو حيان: «وهذا أيضًا يدل على أن الباء ليست زائدة؛ إذْ تتعلق بالاكتفاء، فالاكتفاء هو الفاعل لـ"كفى"، وهذا أيضًا لا يصح؛ لأن فيه حذفَ المصدر، وهو موصول، وإبقاء معموله، وهو لا يجوز إلا في الشعر؛ نحو قوله:

هل تَذكُرون إلى الدَّيْرَينِ هِجرتَكُمْ ... ومَسْحَكُم صُلْبَكم رَحْمانُ قُرْبانَا؟»

انظر: البحر المحيط ٦٥٩/٣.

(٢) انظر: التبيان ٣٣٣/١.

(٣) وقد تتعدى "كفى" إلى مفعولينِ، كما في قول الله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾.

(٤) البحر المحيط ٥٢٤/٣.

(٥) الكتاب ٤١/١.

(٦) النساء: ٧٩.

(٧) البيت من الطويل لسُحَيمٍ عبدِ بني الحَسْحاس في ديوانه ص١٦، والكتاب ٢٦/٢، و ٢٢٥/٤، والخصائص ٤٩٠/٢، وسر صناعة الإعراب ١٤١/١، ومغني اللبيب ص١٤٥، والتذييل والتكميل ١٨٦/١٠، وشرح شواهد المغني ٣٢٥/١، وخزانة الأدب ١/ ٢٦٧.

كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيَا»[١].

ولم تأتِ الباءُ مع "الشيب"؛ لأن البيت ليس معناه: "اكتفِ بالشيب ..."، كما قال ابن هشام[٢]، وفيه نظر؛ لأنه يمكن تقديره بأن يكون: "اكتفِ بالإسلام وبالشيب أن يكون ناهيًا للمرء"؛ وذلك لأن ابن هشام وأبا حيان قيَّدا دخول الباء في فاعل "كفى" وعدم دخولها بالنظر إلى معنى "كفى":

- فإن كانت بمعنى: "حَسْبُ"، أو "اكتفْ"؛ فتدخل فيه الباءُ.

- وإن كانت بمعنى: "أجزأ"، و "أغنى"، و "وقى"؛ فلا تدخل فيه الباءُ[٣].

لذا لم تدخل الباء في فاعل "كفى" في آيةٍ واحدةٍ استَثْنَتْها هذه الكليةُ النحوية؛ هي قول الله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَۚ﴾[٤]؛ لأنها بمعنى: "وقَى اللهُ المؤمنين القتالَ".

وفي هذا التفصيل ردٌّ على مَن أنكر زيادةَ الباء؛ كالراغب الذي قال: «ولو كان ذلك كما قيل؛ لصحَّ أن يُقال: "كفى بالله المؤمنين القتال"، وذلك غيرُ سائغ»[٥].

وأما سبب لحاق حرف الجر للفاعل بعد "كفى"؛ فقال الفراءُ: «وإنما يجوز دخول الباء في المرفوع، إذا كان يمدح به صاحبه؛ ألا ترى أنك تقول: "كفاك به، ونهاك به، وأَكرِمْ به رجلًا،

---

(١) شرح المفصل ٤/٣٢٧.

(٢) مغني اللبيب ص١٤٥.

(٣) قال ابن هشام في مغني اللبيب ص١٤٥، عندما ذكر البيتَ: "كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا" «... ووجهُ ذلك -على ما اختَرْناه- أنه لم يَستعمِلْ "كفى" هنا بمعنى "اكتفِ"، ولا تُزاد الباء في فاعل "كفى" التي بمعنى "أجزأ" و "أغنَى"، ولا التي بمعنى "وقَى"، والأُولَى مُتعدِّية لواحدٍ كقوله:

قليلٌ منك يكفيني، ولكنْ ... قليلُك لا يُقال له: قليلُ

والثانية متعدية لاثنين، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَۚ﴾، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾».

وقال أبو حيان في التذييل والتكميل ١١/٢٠٣، في كلام له على زيادة الباء في فاعل "كفى": «فقد قيَّد ذلك أستاذنا أبو جعفر بن الزبير، فقال: لا تُزاد الباء في فاعل "كفى" إلا إذا كانت بمعنى "حسْبُ"، وأمَّا إذا كانت بمعنى "وقَى" فلا تُزاد؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَۚ﴾».

(٤) الأحزاب: ٢٥.

(٥) المفردات في غريب القرآن ص١٦٠.

وبئس به رجلًا، ونِعْم به رجلًا، وطاب بطعامك طعامًا، وجاد بثوبك ثوبًا"، ولو لم يكن مدحًا أو ذمًّا لم يَجُزْ دخولها»[١].

وهذا شبيهٌ بالباء التي تكون في أفعال التعجب، إلا أنها في "كفى" غالبةٌ، وفي التعجب واجبةٌ[٢].

وقيل: إنها «دخلت لتأكيد الاتصال؛ لأن الاسم في قولك: "كفى الله" يتصل بالفعل اتصالَ الفاعلية، فإذا قلت: "كفى بالله"؛ اتصل اتصالَ الإضافة واتصالَ الفاعلية، وفعلوا ذلك إيذانًا بأن الكفاية من الله سبحانه ليست كالكفاية من غيره، في عظم المنزلة، فضُوعِف لفظُها لتضاعف معناها، فإذا قلت: "كفى بزيد عالمًا"؛ حملته على معنى: "اكتفِ به"»[٣].

وهذا معنى حسن؛ لأن زيادة المبنى فيها زيادةٌ في المعنى، وهذا القول مرتبط بقول الفراء المتقدم، في كون دخول الباء لأجل المدح أو الذم؛ إذ الاتصال الذي تأتَّى بالباء أدَّى إلى تأكيده بالفاعلية والإضافة من حيث المدح أو الذم، وتقدَّم مثالُ المدح في الآيات التي بها "كفى بالله".

وأما الذمُّ؛ فمما ورَد من أمثلة هذه الكلية النحوية قولُ الله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثۡمٗا مُّبِينٗا ٥٠﴾[٤]؛ قال الفخر الرازي عند هذه الآية: «وإنما يُقال: "كفى به" في التعظيم على جهة المدح أو على جهة الذم: أما في المدح فكقوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيّٗا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرٗا ٤٥﴾[٥]، وأما في الذم فكما في هذا الموضع»[٦].

وبهذا يتبين أن زيادة الباء جاءت لعدد من المعاني:

---

(١) معاني القرآن ٢/١٢٠.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص١٤٤.

(٣) أمالي ابن الشجري ١/٣١٠.

(٤) النساء: ٥٠.

(٥) النساء: ٤٥.

(٦) التفسير الكبير ١٠/١٠١.

فهي زائدة في المعنى، ولا يُفهَم منها زيادتها بحيث تكون بلا فائدة؛ فإن كلام الله تعالى مُنزَّهٌ عن هذا[١]. ونجد أن ابن هشام ذكر الزيادة في مواضع كثيرة من كتبه عند توجيهه لإعرابِ آيةٍ، ومع ذلك قال: «وينبغي أن يَتجنَّب المُعرِب أن يقول في حرفٍ من كتاب الله: "إنه زائد"؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له، وكلامُ الله سبحانه مُنزَّهٌ عن ذلك، والزائد عند النحويين معناه: الذي لم يُؤتَ به إلا لمجرد التقوية والتوكيد، لا المُهمَل، وكثير من المتقدمين يُسمُّون الزائد صلةً، وبعضهم يُسمِّيه لغوًا؛ لكن اجتناب هذه العبارة في التنزيل واجب»[٢].

وإنما يُحمَل كلامه هذا إذا كان عنده من الزيادة إفادتُها وقوتُها في اللفظ والمعنى، والله أعلم.

---

(١) قال أبو العباس ابن تيمية، بعد أن تكلم عن التَّكرار والزيادة في كلام العرب: «فليس في القرآن من هذا شيء، ولا يذكر فيه لفظًا زائدًا إلا لمعنى زائد، وإن كان في ضمن ذلك التوكيد، وما يجيء به من زيادة اللفظ في مثل قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾، وقوله: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾، وقوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾؛ فالمعنى مع هذا أزيدُ من المعنى بدونه، فزيادة اللفظ لزيادة المعنى، وقوة اللفظ لقوة المعنى» مجموع الفتاوى ١٦/٥٣٧.

(٢) الإعراب عن قواعد الإعراب ص١٠٨.

المسألة الثانية: في لغة "أكلوني البراغيث".

كلُّ فاعل في القرآن ورد مُثنًّى أو مجموعًا؛ فليس في فعلِه علامةٌ حرفية للتثنية أو للجمع، بل إما أن يكون الفاعل ظاهرًا ففعله مُجرَّد؛ كقول الله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[١]، وقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[٢]، وقوله: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[٣]، وإما أن يكون الفاعل ضميرًا؛ حملًا على اللغة الشُّهْرى؛ كقوله: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[٤]، وقوله: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[٥].

أشار إلى هذه الكلية النحوية سيبويه[٦]، وابنُ مالك[٧]، وابن هشام[٨]، وأبو حيان[٩].

وهي في لغة: "أَكَلُوني البَراغِيثُ"[١٠]، وأطلَق عليها هذا الاسمَ الخليلُ[١١] وسيبويه[١٢]، وهو مثال مُستظرَف عُبِّر فيه بالأكل عن القَرْص[١٣]، فوجود علامة الجمع في "أكلوني" وهي الواو، مع أن الفاعل موجود وهو "البراغيث"، أمرٌ مُشكِل؛ فالذي ينبغي أن يُقال على اللغة المشهورة: "أكلني البراغيثُ"، لذا فقد أوهَمتْ هذه اللغةُ وجود فاعلين لفعل واحد، وهذا ممتنع

---

(١) المائدة: ٢٣.

(٢) المؤمنون: ١.

(٣) يوسف: ٣٠.

(٤) المائدة: ٧١.

(٥) الأنبياء: ٣.

(٦) نقله عنه ابن عطية في المحرر الوجيز ٤٤٨/٣، وابن جُزَيٍّ في تفسيره١٨/٢، والثعالبي في تفسيره ٨٠/٤، وسيأتي من كلام سيبويه ما يدل على هذا.

(٧) شرح الكافية الشافية ٢٦٠/١، وشرح التسهيل ١١٧/٢.

(٨) مغني اللبيب ص٤٢٢، وشرح شذور الذهب ص٢٣٠.

(٩) البحر المحيط ٢٢٩/٧.

(١٠) قالها أبو عمرو الهُذَليُّ كما قال أبو عُبَيدة في مجاز القرآن ص١٠١: «سمعتُها من أبي عمرو الهذلي في منطقِه، وكان وجه الكلام أن يقول: "أكلني البراغيث"»، وانظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٥٥٧/٢.

(١١) الكتاب لسيبويه ٤١/٢.

(١٢) الكتاب ٧٨/١.

(١٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٢٠٣/١، و ٤٢٧/٢.

عند النحويين؛ لأن «كلَّ فعل، مُتعدِّيًا كان أو غيرَ مُتعَدٍّ، لا يكون له إلا فاعل واحد»[١].

فما دام أن كل فعل ليس له إلا فاعل واحد؛ فما إعرابُ الواو في: "أكلوني"؟

فالجواب: إنها لا تخلو من حالتين[٢]:

الأولى: أن تكون ضميرَ الجمع، فتكون الواو هي الفاعل، و"البراغيث": ليست الفاعل، وإنما هي بدلٌ من الفاعل، أو مبتدأ مُؤخَّر، أو غير ذلك.

الثانية: أن تكون علامةً على الجمع؛ كتاء التأنيث في "قالت فلانة"، وهي العلامة الحرفية المذكورة في هذه الكلية النحوية، و"البراغيث" هي الفاعل. وهذا على لغة قوم من العرب، وهي منسوبة إلى طيِّئٍ، وبلحارث بن كعب، وأَزْدِ شَنُوءةَ[٣].

قال أبو حيان: «حكى اللغويون أن أصحاب هذه اللغة هي[٤] طيِّئٌ، يلتزمون العلامة أبدًا، ولا يفارقونها، وحكى أيضًا بعض الرواة أنها من لغة أَزْدِ شَنُوءةَ، ولو كان على ما زعم بعضهم من أنها ضمائرُ؛ لَمَا اختصت به طائفة من العرب دون باقيهم»[٥].

فتبين من هذا أنها على الحالة الأولى تكون الواو متفِقة مع المشهور من لغة العرب، ولا إشكال في هذا؛ ولهذا قيل في هذه الكلية النحوية: «إما أن يكون الفاعل ظاهرًا ففعله مُجرَّد»، ولا علامة حرفية حينئذ، ومثاله: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[٦]، ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾[٧]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[٨].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/١٩٩.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٦/٢٠٣.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢/٨٩، والارتشاف ٢/٧٣٩، والدر المصون ٣/٣٥٤، وشرح الأشموني ١/٣٩٢، ودراسات لأسلوب القرآن ٨/٤٣٣.

(٤) كذا وردت، وهي على تأويل: قبيلة طيِّئ.

(٥) التذييل والتكميل ٦/٢٠٣.

(٦) المائدة: ٢٣.

(٧) المؤمنون: ١.

(٨) يوسف: ٣٠.

وأما على الحالة الثانية؛ فقد ثبتت عن قوم من العرب، فلا مجال لإنكارها أو تضعيفها، وقد ضعَّفها جمهور النحويين[١]، والصحيح ثبوتها؛ لأن الثقات نقلوها إلينا بشواهدها.

قال سيبويه: «اعلم أن من العرب مَن يقول: "ضربوني قومك"، و "ضرباني أخواك"، فشبَّهوا هذا بالتاء التي يُظهِرونها في: "قالت فلانة"، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة»[٢].

فأثبت سيبويه هذه اللغةَ عن بعض العرب، وحكَم عليها بالقِلَّة؛ لذا لم يَحمِل عليها ما ورد في القرآن، فقال: «وأما قوله -جلَّ ثناؤه: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾[٣]؛ فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلَقوا. فقيل له: مَن؟ فقال: بنو فلان. فقوله -جلَّ وعزَّ: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾[٤] على هذا، فيما زعَم يونسُ»[٥].

وذلك لأن القرآن يُحمَل على المشهور من لغة العرب، وعلى الأكثر فصاحة.

وهذا ابن مالك الذي ذكر لغةَ "أكلوني البراغيث"، وقال: إنها لقومٍ من العرب، وقد «تكلَّم بها النبيُّ ﷺ فقال: "يَتعاقَبون فيكم ملائكةٌ بالليل، وملائكةٌ بالنهار" ...»[٦]، وذكر شواهدها من الشعر ثم قال: «بعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبرًا مُقدَّمًا ومبتدأً مُؤخَّرًا، وبعضهم يُبدِل ما بعد الألف والواو والنون منهنَّ، على أنها أسماءٌ مُسنَدٌ إليها، وهذا غير ممتنع إن كان مَن سُمع ذلك منه من أهل غير اللغة المذكورة»[٧].

فذكر وجهين تقدم ذكرهما، واللغةُ التي نزل القرآن بها ليست من هذه اللغة المذكورة؛ لهذا

---

(١) حكاه عنهم أبو حيان في التذييل ٢٠٧/٦ بقوله: «وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة، وقد ذكَرْنا أنها لغة طيِّئٍ، وهي لغة أَزْدِ شَنُوءةَ، فلا تكون ضعيفة».

(٢) الكتاب ٤٠/٢.

(٣) الأنبياء: ٣.

(٤) الأنبياء: ٣.

(٥) الكتاب ٤١/٢.

(٦) شرح التسهيل ١١٧/٢.

(٧) شرح التسهيل ١١٧/٢.

قال: «وعلى هذين الوجهين يَتخرَّج قولُه تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾[١]، وقوله: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[٢]، ويجوز أن يكون ﴿الذين﴾ في موضعِ رفعٍ بإضمار فعلٍ على جهة الذم، وأما أن يُحمَل جميعُ ما ورد من ذلك على أن الألف والواو والنون فيه ضمائر؛ فغير صحيح؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن مُتَّفِقون على أن ذلك لغةٌ لقومٍ مخصوصين من العرب، فوجب تصديقهم في ذلك كما نُصدِّقهم في غيره»[٣].

وفي هذا المنقول إثباتٌ لهذه الكلية النحوية؛ فكل عالِم قال بإثبات لغة "أكلوني البراغيث" لقومٍ من العرب، ولم يُثبِتها لغير مَن تكلم بها، وهم الأكثر، وحمل ما جاء في القرآن مما يوافقها في ظاهرها على الأكثر، ولم يحمله على اللغة القليلة؛ فقد تضمَّن قولُه إثباتَ هذه الكلية النحوية، وهو طردُ الباب على المشهور في لسان العرب.

فهذه الكلية النحوية لا تنفي وجود هذه اللغة عن قوم من العرب، بل تُثبِتها وتجعلها في سياقها الذي وردت به؛ فلا نغلو فيها بحيث نُعمِّمها على كلِّ ما ظاهره موافقتها، ولا نُبطِلها بحيث ننفيها عن قومها الذين تكلموا بها، ونُوجِّهها إلى المشهور من لغة العرب.

ولهذا فإن الأصل إنما هو حملُ أفصحِ الكلام -وهو القرآن العظيم- على أفصح اللغات، ولا ريب أن الأفصح في لغة العرب هو الأكثر؛ فقد رجَّح ابن مالك أن يكون "الزيدون" مبتدأً مُؤخَّرًا، و "قاموا" خبرًا مُقدَّمًا، في قولك: "قاموا الزيدون" على احتمال كونه على لغة "أكلوني البراغيث"؛ وعلَّل ذلك بقوله: «لأن تقديم الخبر أكثرُ في الكلام من تلك اللغة، والحملُ على الأكثر راجحٌ»[٤].

وبهذا يتبين قولُ سيبويه وابن مالك في هذه المسألة، الذي تبعهم عليه ابن هشام[٥] وغيره.

---

(١) الأنبياء: ٣.

(٢) المائدة: ٧١.

(٣) شرح الكافية الشافية ١/٢٦٠.

(٤) شرح التسهيل ١/٢٩٨.

(٥) قال ابن هشام في شرح شذور الذهب ص٢٣٠، بعد أن ذكر لغة "أكلوني البراغيث": «وقد حُمل على هذه اللغة آياتٌ من التنزيل العظيم، منها قوله سبحانه: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾، والأجود تخريجها على غير ذلك، =

وذهب جمعٌ من النحويين؛ كالفراء[١]، وأبي عُبَيدة[٢]، والأخفش[٣]، والزجاج[٤]، والزمخشري[٥]، والعكبري[٦]، وغيرهم إلى تجويز حَمْلِ القرآن على هذه اللغة.

وذهب بعضهم إلى أن هذه اللغة ضعيفة، كما حكاه أبو حيان عن جمهور النحويين، وقال الرازي: إن أكثر النحويين يقولون عن هذه اللغة: إنها «لغةٌ ركيكةٌ»[٧]، وقال ابن هشام: إنها شاذة[٨]؛ لذا لم يَحمل عليها ما جاء في القرآن، وإنما يُجوِّز حملَ الحديث والشِّعر عليها[٩].

أما أبو حيان فقد جوَّز حملَ آيات من القرآن على هذه اللغة، ورَدَّها في مواضع؛ كقوله: «ولا ينبغي ذلك؛ لقِلَّة هذه اللغة»[١٠]، وقال أيضًا: «ولا ينبغي حملُ القرآن على هذه اللغة القليلة، مع وضوح جعل الواو ضميرًا»[١١].

فكأن الأمر فيه تفصيل عنده من حيث وضوحُ جعلِ الواو ضميرًا، كما في قول الله تعالى: ﴿لَا يَمۡلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ﴾[١٢]، ومن حيث جوازُ كونه ضميرًا، أو على لغة "أكلوني البراغيث"، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾[١].

=

وأحسن الوجوه فيها إعرابُ ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ مبتدأً، ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى﴾ خبرًا».

(١) معاني القرآن ٣١٧/١.

(٢) مجاز القرآن ١٧٤/١.

(٣) معاني القرآن ٢٨٦/١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١٩٦/٢.

(٥) الكشاف ٥٣٥/١.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٤٥٣/١.

(٧) التفسير الكبير ٣٣١/٨.

(٨) انظر: شرح شذور الذهب ص٢١٤.

(٩) انظر: التوجيه النحوي لوجوه القراءات المُشكِلة في كتاب سيبويه للدكتور سليمان خاطر ص٣٣٧.

(١٠) البحر المحيط ٣٢٨/٤.

(١١) البحر المحيط ٢٢٩/٧.

(١٢) مريم: ٨٧.

(١) الأنبياء: ٣. قال أبو حيان عند هذه الآية في تفسيره ٤٠٨/٧: «والواو في ﴿أسروا﴾ علامة للجمع على لغة "أكلوني البراغيث"، قاله أبو عُبَيدة والأخفش وغيرهما، قيل: وهي لغة شاذة. قيل: والصحيح أنها لغة حسنة، وهي

=

فهذه مسالك العلماء، والأقربُ ما ذهب إليه سيبويه وابن مالك وابن هشام -كما تقدم- وفيه إثبات سعة كلام العرب من خلال إثبات هذه اللغة لمن تكلم بها كما نقلها الثقات، وعدم حمل كلام الله تعالى على غير المشهور من كلام العرب؛ لئلا يُحمَل على الشاذِّ أو القليل أو الضعيف عند جمعٍ من النحويين، وهذا هو الأصل.

وإن كان تجويز لغة "أكلوني البراغيث" له قوة، ولا سيما أنه قد وردت فيه القراءات القرآنية -ذكر بعضَها الشيخُ عضيمة[١]، ووجدتُ بعضها كما في قراءة: ﴿يُدعوا﴾ بحذف النون؛ أي يدعون[٢]، ورفع ﴿كلُّ﴾[٣] في قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ﴾[٤]، وفي قراءة: ﴿يبلغانّ﴾[٥] في قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾[٦]، وغيرهما كثير؛ ولأن القرآن اشتمل على عدد من لغات العرب، ولأن لهذه اللغة شواهد أخرى من أشعار العرب[٧]، إلا أن عدم حملِ القرآن عليها هو الأسلم.

والأعاريب في: ﴿كَثِيرٌ﴾[١]، و﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[٢] في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ

=

من لغة أَزْدِ شَنُوءةَ، وخُرِّج عليه قولُه: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾، وقال شاعرهم:
يَلُومُونَنِي في اشتراءِ النَّخِيـ ... ـلِ أهلِي، وكلُّهم أَلُومُ».

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٦٤/٨.

(٢) قال العكبري في التبيان ٨٢٨/٢: «وقرأ الحسنُ: بياء مضمومة، وواو بعد العين، ورفعِ ﴿كل﴾، وفيه وجهان: أحدهما: أنه أراد "يدعى"، ففخَّم الألف فقلبها واوًا، والثاني: أنه أراد "يدعون"، وحذف النون، و ﴿كل﴾ بدل من الضمير».

(٣) انظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل ٦٢٥/١، والدر المصون ٣٩٠/٧.

(٤) الإسراء: ٧١.

(٥) انظر: تفسير ابن عطية ٤٤٨/٣، والبحر المحيط ٣٥/٧.

(٦) الإسراء: ٢٣.

(٧) انظرها في: شرح كتاب سيبويه ٣٦٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩٦/٢، وشرح التسهيل ١١٧/٢، وارتشاف الضرب ١٠٨١/٣، وتمهيد القواعد ١٥٩٨/٤، وشرح الأشموني على الألفية ٣٩٨/١، وهمع الهوامع ٥٧٨/١.

(١) المائدة: ٧١.

(٢) الأنبياء: ٣.

﴿كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[١]، وقوله: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[٢]، تزيد على خمسة أوجه[٣]، أقواها اثنان:

الأول: أن يكون مبتدأ مُؤخَّرًا، ويُقوِّيه قولُ ابن مالك المتقدِّمُ: «لأن تقديم الخبر أكثرُ في الكلام من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح»[٤].

الثاني: أن يكون بدلًا، وهو قول سيبويه[٥]، وزاده الرازي قوة وجمالًا عندما قال: «وهذا الإبدال هاهنا في غاية الحسن؛ لأنه لو قال: "عموا وصموا" لأوهَم ذلك أن كلهم صاروا كذلك، فلما قال: ﴿كثير منهم﴾؛ دَلَّ على أن ذلك حاصل للأكثر لا للكُلِّ»[٦].

وبهذا يتبين أن القول بأنه بدل -أي بدلُ بعضٍ مِن كُلٍّ- هو الأرجح، وأما ما تقدم من قول ابن مالك فليس فيه ترجيحٌ بين أن يكون بدلًا أو مبتدأً مؤخرًا، بل فيه ترجيحُ تأخُّرِ المبتدأ على لغة "أكلوني البراغيث"، ولا مانع من ترجيح أحدهما على الآخر إن كان المعنى يسنده.

على أن في آية الأنبياء تخريجًا ثالثًا وجيهًا جدًّا؛ بجعل ﴿الذين ظلموا﴾ فاعلًا لقول محذوف، "وأسروا النجوى، قال الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم"، وهذا اختيار النحاس[٧]؛ لأن حذف القول كثير جدًّا في القرآن[١].

---

(١) المائدة: ٧١.

(٢) الأنبياء: ٣.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٧٧/١، و ٤٦/٣، وإعراب القرآن لقوام السنة الأصبهاني ص٢٣٧، والبحر المحيط ٣٢٨/٤، وتتبعها الدكتور سليمان خاطر في كتابه: التوجيه النحوي لوجوه القراءات المشكِلة في كتاب سيبويه ص٣٢٧.

(٤) شرح التسهيل ٢٩٨/١.

(٥) الكتاب ٤١/٢.

(٦) التفسير الكبير ٤٠٧/١٢.

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٤٦/٣.

(١) ذكر الشيخ عُضَيمة مواضع حذف القول في كتابه دراسات لأسلوب القرآن ٢٧٦/١١.

المبحث الثالث

في المفاعيل

مسألة: المفعول المطلَق المؤكِّد لمضمون الجملة.

قال الفراء: «كلُّ ما كان في القرآن مما فيه من نكرات الحق أو معرفته، أو ما كان في معنى الحق؛ فوجه الكلام فيه النصب؛ مثل قوله: ﴿وَعْدَ ٱلْحَقِّ﴾[١]، و﴿وَعْدَ ٱلصِّدْقِ﴾[٢]، ومثل قوله: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾[٣]»[٤].

هذه الكلية النحوية ذكرها الفراءُ كما تقدم، ونقلها عنه عدد من أهل العلم؛ كأبي منصور الأزهري في كتابه "تهذيب اللغة"[٥].

وقد ذكر ابن جرير الطبري في "تفسيره" نحوَ هذه الكلية، فقال: «كلُّ شيء في القرآن من قوله: ﴿حَقًّا﴾، إنما هو: أَحقَّ ذلك حقًّا، وكذلك: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾[٦]، و﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾[٧]، و ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[٨]، و ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[٩]، إنما هو: صنَع اللهُ هكذا صنعًا؛ فهكذا تفسيرُ كلِّ شيء في القرآن من نحو هذا، فإنه كثيرٌ»[١٠].

ولبيان مدلولات هذه الكلية، فمن المستحسَن أن أجمع من كلام الفراء نفسه ما يُوضِّح

---

(١) إبراهيم: ٢٢.

(٢) الأحقاف: ١٦.

(٣) يونس: ٤.

(٤) معاني القرآن ١٢٥/١.

(٥) ٢٤٢/٣.

(٦) النساء: ١٢٢.

(٧) الإسراء: ٢٨.

(٨) النمل: ٨٨.

(٩) النساء: ٢٤.

(١٠) جامع البيان في تفسير القرآن ١٠٧/٦. وقد وجدتُ هذا الكلام بحروفه للأخفش الأوسط في كتابه معاني القرآن ١٨٣/١.

قوله فيها؛ فإن الأصل في كلام العالِم أن يُحمَل بعضه على بعض، ويُفسَّر بعضُه ببعض.

وسأنقل من كلام الفراء ما يُستدَلُّ به على تصنيف هذه الكلية النحوية في أي باب نحوي؛ فقد قال الفراء في قول الله تعالى: ﴿وَعْدَ ٱلصِّدْقِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يُوعَدُونَ ﴿١٦﴾﴾[١]: «كقولك: وعدًا صدقًا، أُضِيف إلى نفسه، وما كان من مصدر في معنى "حقًّا" فهو نصبٌ، معرفةً كان أو نكرةً؛ مثل قوله في يونس: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ﴾[٢]»[٣].

وهذا نَصٌّ واضح يُبيِّن أن هذه الكلية في باب المفعول المطلَق؛ لأنه لم يَعْتَدَّ بظاهر اللفظ في كونه جاء مجرورًا؛ كالصدق في هذه الآية، ونحوها مما تقدم من شواهد لهذه الكلية النحوية؛ بل قال: إنها منصوبة، ومحمولة على النصب؛ لأنها مصادر، وليست خاصَّةً بلفظة "الحق" أو "حقًّا"، وإنما يشمل ما كان مثله من جهة المصدرية، ومن جهة معناه الذي يؤكد مضمون الجملة التي قبله، سواء أكان نكرة أم معرفة.

ويشهد لهذا قولُه: «وما كان من: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾[٤]، و﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ﴾[٥]، وشبهه؛ فإنه منصوب؛ لاتصاله بما قبله على مذهب "حقًّا" وشبهه. والرفع جائز؛ لأنه كالجواب، ألا ترى أن الرجل يقول: "قد قام عبد الله"، فتقول: "حقًّا" إذا وصلتَه، وإذا نويتَ الاستئناف رفعتَه وقطعتَه مما قبله. وهذه مَحْضُ القطع الذي تسمعه من النحويين»[٦].

وفي أي مسألة تندرج من أبواب المفعول المطلق؟

الجواب نجده في قول الفراء: «وقوله: ﴿مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا﴾[٧] ... فأما ﴿حقًّا﴾ فإنه نصبٌ من نية الخبر، لا أنه من نعت المتاع؛ وهو كقولك في الكلام: "عبد الله في الدار حقًّا"،

---

(١) الأحقاف: ١٦.

(٢) يونس: ٤.

(٣) معاني القرآن ٢/٧٧١.

(٤) الفتح: ٢٣.

(٥) البقرة: ١٣٨.

(٦) معاني القرآن ٢/٦٥٦.

(٧) البقرة: ٢٣٦.

إنما نصب الحق من نية كلام المخبِر، كأنه قال: "أخبركم خبرًا حقًّا، وبذلك حقًّا".

وقبيح أن تجعله تابعًا للمعرفات أو للنكرات؛ لأن الحق والباطل لا يكونان في أنفُس الأسماء، إنما يأتي بالأخبار، من ذلك أن تقول: "لي عليك المال حقًّا"، وقبيح أن تقول: "لي عليك المال الحق"، أو: "لي عليك مال حق"، إلا أن تذهب به إلى أنه حقٌّ لي عليك، فتُخرِجه مخرجَ المال لا على مذهب الخبر»[(١)].

فقوله: «نصب من نية الخبر» يدل على أن "حقًّا" هي من باب المفعول المطلق المؤكِّد للجملة السابقة، ثم مثَّل لها بقوله: "عبد الله في الدار حقًّا"، وبنحو هذا قال أبو منصور الأزهري[(٢)].

وهذا الباب نَصَّ عليه سيبويه مُمثِّلًا بمثال قريب مما ذكره الفراء، فقال: «هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيدًا لما قبله؛ وذلك قولك: "هذا عبد الله حقًّا"، و "هذا عبد الله الحق لا الباطل"»[(٣)].

قال السيرافي في شرحه لهذا الموضع من "الكتاب": «"حقًّا" وما بعده مصادرُ، والناصبُ لها فعلٌ قبلها يؤكد الجملة، وذلك الفعل "أَحَقَّ" أو ما جرى مجراه؛ وذلك أنك إذا قلتَ: "هذا عبد الله"؛ جاز أن يكون كلامك قد جرى على يقينٍ منك وتحقيقٍ، وجاز أن يكون على شكٍّ.

ويجوز أن يكون "حقًّا" معرفة ونكرة؛ لأنه ليس بحال، وإذا قلتَ: "الحق لا الباطل"؛ فالباطل عطف على الحق بِلا، كما تقول: "رأيت زيدًا لا عمرًا"، وإذا قلتَ: "هذا زيد حقًّا لا

---

(١) معاني القرآن ١/١٢٥.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ٣/٢٤٢ حيث قال في «قول الله جلَّ وعزَّ: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ منصوب على معنى: "حَقَّ ذلك عليهم حقًّا"، وهذا قول أبي إسحاق النحوي، وقال الفراء في نصب قوله: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ وما أشبَهه في الكتاب: إنه نصبٌ من جهة الخبر، لا أنه من نعتِ قولِه: ﴿مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا﴾، قال: وهو كقولك: "عبد الله في الدار حقًّا"، إنما نُصِب "حقًّا" من نيَّة كلام المخبِر؛ كأنه قال: "أخبركم بذلك حقًّا".
قلتُ [والقائل أبو منصور]: وهذا القول يقرب مما قاله أبو إسحاق؛ لأنه جعله مصدرًا مُؤَكِّدًا، كأنه قال: "أخبركم بذلك أحق حقًّا».

(٣) الكتاب لسيبويه ١/١٨٩.

باطلًا"، وإن شئت: "هذا زيد أقول غير ما تقول"؛ إذْ قد عُرف أن قول المخاطب باطل؛ فكأنه قال: "أقول الحقَّ"، وإذا قال: "هذا القول لا قولك"؛ فكأنه قال: "هذا القول لا أقول قولك؛ إذ كان باطلًا"»[(١)].

وبهذا يتبين أن "حقًّا" و "الحق" مصادر، نصَبها فعلٌ مُقدَّرٌ قبلها دَلَّ عليه معنى الجملة، وانتصابها على أنها مصدر، وليست حالًا؛ ولذا جاز أن تكون معرفة[(٢)].

وهذا المصدر على قسمين، كما قال ابن مالك:

ومِنـــهُ مـــا يَدْعُونَـــهُ مُؤَكِّـــدَا لنفسِـــــه أو غـــــيرِه، فالـــــمُبتَدَا
نحـــوُ: "لـــه علـــيَّ أَلْـــفٌ عُرْفًـــا" والثَّـــانِ كـــ"ابني أنـــتَ حقًّـــا صِـــرْفَا"

وقد أوضح الدكتورُ السامرائي وجهَ المصدر المؤكِّد لمضمون الجملة في آيات كثيرة، منها قـــول الله تعـــالى: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٢٣٦﴾﴾[(٣)]؛ حيث قال: «فإنه حين أمر بالتمتيع؛ عُلِم أن ذلك حقٌّ لهنَّ، وأكَّد ذلك بقوله: ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٢٣٦﴾﴾»[(٤)].

ثم ذكر عددًا من الآيات التي فيها "حقًّا"، ووجَّهها بنحوِ ما وجَّه به آية البقرة، ثم ذكر قول الله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[(٥)]، وقال: «فالجبال -كما نعلم- من صنعِ الله، وأكَّد هذا الأمر بقوله: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ۗ﴾[(٦)]، فلما ذكر أن النفس لا تموت إلا بإذن الله؛ عُلِم أن ذلك بأجلٍ منه، وقد أكَّده بقوله: ﴿كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ۗ﴾، ونحوه قوله تعالى:

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٢/٢٦٥.
(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٨٥.
(٣) البقرة: ٢٣٦.
(٤) معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي ٢/١٣٣.
(٥) النمل: ٨٨.
(٦) آل عمران: ١٤٥.

﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣﴾[١]، فلما ذكر أنهم سيَغلِبون في بضع سنين؛ عُلِم أن هذا وعدٌ منه، وقد أكَّده بقوله: ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخۡلِفُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥ﴾[٢]، ونحوه قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ﴾[٣] الآية، فعُلِم بهذا أن هذا فرضٌ افترضه علينا في المواريث، وقد أكَّده بقوله: ﴿فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ﴾، فهذه وأمثالُها مُؤكِّدةٌ لمضمون الجملة، وليست مُؤكِّدة لعاملها؛ إذ لو كانت مُؤكِّدةً لعاملها ما جاز حذفه؛ لأن حذفَ عاملِ المؤكِّد ممتنع عند النحاة»[٤].

وهذا فيه نظرٌ؛ لأن امتناع حذف عامل المصدر المؤكِّد، وإن كان قول ابنِ مالك[٥] وكثيرٍ من النحويين؛ إلا أنه ليس محلَّ اتفاق، بل وقع فيه الخلاف؛ قال ابن الناظم: «يجوز حذف عامل المصدر إذا دَلَّ عليه دليلٌ، كما يجوز حذف عامل المفعول به وغيره، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المصدر مُؤكِّدًا أو مُبيِّنًا»[٦]، ويُؤيِّده حذفُ عامل المصدر في قول الله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا﴾[٧]؛ أي طَفِق يمسح مسحًا.

وثَمَّةَ مواضعُ في القرآن نُوزِع في كونها من هذه الكلية النحوية؛ كقول الفراء عند قول الله تعالى: ﴿أَمۡ لَكُمۡ أَيۡمَٰنٌ عَلَيۡنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۙ إِنَّ لَكُمۡ لَمَا تَحۡكُمُونَ ۝٣٩﴾[٨]: «القُرَّاء على رفع ﴿بالغة﴾، إلا الحسنَ فإنه نصبها على مذهب المصدر؛ كقولك: "حقًّا"، والبالغ في مذهب

(١) الروم: ١-٣.
(٢) الروم: ٦.
(٣) النساء: ١١.
(٤) معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي ١٣٣/٢.
(٥) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص١٩٣، والمقاصد الشافية ٢٣٢/٣، وشرح ابن عقيل ١٧٥/٢، وتمهيد القواعد ١٨٤٧/٤.
(٦) شرح ابن الناظم على الألفية ص١٩٣.
(٧) ص: ٣٣.
(٨) القلم: ٣٩.

الحق يُقال: جيِّد بالغ؛ كأنه قال: جيِّدٌ حقًّا قد بلغ حقيقة الجودة، وهو مذهب جيد»[١].

وقراءة الحسن هذه، ذكرها أبو الفتح في "الشواذِّ"[٢]، لكن أبا حيان وجَّه النصب بغير ما ذكر الفراءُ، فقال: «قرأ الجمهور: ﴿بالِغةٌ﴾ بالرفع على الصفة، والحسنُ وزيدُ بن علي: بالنصب على الحال من الضمير المستكن في ﴿علينا﴾، وقال ابن عطية: حالٌ من نكرة؛ لأنها مخصصة تغليبًا»[٣].

ومما يحسن التنبيه عليه أن قوله في هذه الكلية: «فوجهُ الكلام فيه النصب»، أنه قد يكون على الجواز، متى ما جاز غيره من أوجه إعرابية؛ يدل لهذا ما قاله عند قول الله تعالى: ﴿وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّۖ﴾[٤]: «﴿الحق﴾ تجعله من صفات الله تبارك وتعالى، وإن شئت جعلتَه نصبًا، تريد: "رُدُّوا إلى الله حقًّا"، وإن شئت: "مولاهم حقًّا"»[٥]، فتعدُّدُ الأوجه المقرونة بمشيئة المعرِب دليلٌ على الجواز، والله أعلم.

(١) معاني القرآن ٢/٨٩١.
(٢) المحتسب ٢/٣٢٤.
(٣) البحر المحيط ١٠/٢٤٦.
(٤) يونس: ٣٠.
(٥) معاني القرآن ١/٣٤٦.

الفصل الخامس

الكليات الإعرابية في التمييز والاستثناء

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في التمييز.

المبحث الثاني: في الاستثناء.

المبحث الأول
في التمييز

مسألة: تمييز "كأيِّن".

كلُّ تمييزٍ لـ"كأين" في القرآن فهو مجرورٌ بـ"مِن"؛ كقول الله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾[١]، وقوله: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ﴾[٢]، وقوله: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾[٣].

هذه الكلية النحوية ذكرها أبو حيان[٤]، والشاطبي[٥]، والسيوطي[٦]، والشنقيطي[٧]، وأشار إليها سيبويه[٨]، وابن هشام[٩].

قال الشاطبي: «يجوز لك أن تصل بالتمييز لفظَ "مِن" فتَجُرَّه بها، فإنه صحيحٌ وقياسٌ مُطَّرِدٌ، بل هو الأغلب في "كأيِّن"؛ ألا تراه إنما جاء في القرآن مجرورًا بها»[١٠].

و "كأيِّن" مُركَّبة من: كاف التشبيه، ومن "أي" المنوَّنة، والنون بمنزلة التنوين؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبَه النونَ الأصلية[١١].

والقول بأنها مُركَّبة قولُ أكثر النحويين، حتى عُدَّ كالإجماع[١٢]. وقيل: إنها بسيطة، ومال

---

(١) آل عمران: ١٤٦.
(٢) يوسف: ١٠٥.
(٣) الحج: ٤٥.
(٤) البحر المحيط ٥٩١/٢، والتذييل والتكميل ٥٩/١٠.
(٥) المقاصد الشافية ٣١٧/٦.
(٦) همع الهوامع ٣٥٦/٢.
(٧) أضواء البيان ٢٧٢/٥.
(٨) الكتاب ١٧٠/٢.
(٩) مغني اللبيب ٢١٠/١.
(١٠) المقاصد الشافية ٣١٧/٦.
(١١) انظر: مغني اللبيب ٢١٠/١.
(١٢) تمهيد القواعد لناظر الجيش ٢٥١١/٥.

إليه أبو حيان[١].

ووقع خلافٌ في بعض معانيها، وعادةً ما تُبحَث مع "كم" الخبرية التي يُراد بها التكثير؛ لأن معناها قريب منها، وبينهما وفاقٌ وافتراقٌ في عدد من الأوجه، ذكرها ابن هشام[٢].

قال صاحب "معجم العين": «"كأيِّن" في معنى: "كم"، يُقال: الكاف فيها زائدة، والنون بمنزلة التنوين، وأصل بنائها: "أي"، ويُقال: بل النون مع "أي" أصلٌ، والكاف زائدة لازمة كما لَزِمت كافُ "كم" ونحوِها»[٣].

وهذه الكاف التي في "كأين" تقدَّم أنها للتشبيه، إلا أنها لما دخلت على "أي" زال منها معنى التشبيه[٤].

وقد ذكر الرُّمَّانيُّ لـ"أي" سبعة أوجه، وجعل الوجه السابع في "كأين"، وأنها منقولة إلى "كم"، فقال: «ومنقولةٌ إلى "كم"؛ نحو قوله ﷻ: ﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ﴾[٥] بمعنى: وكم من قرية. وتقول: "كأين رجلًا قد لقيت"، فتنصب "رجلًا" كما تنصبه إذا قلت: "كم رجلًا قد لقيت"، على التفسير. والأجود أن يكون معها "مِن"؛ لأنها منقولة إلى باب "كم" للعدد، فلزوم "مِن" أَدَلُّ على معنى التفسير في النكرة بعدها»[٦].

وهذا قول جيد، فيه ربط دخول "مِن" على تمييز "كأيِّن" مع "كم" التي لتكثير العدد، وهي الخبرية؛ لأنهما متقاربان في المعنى، ولأن لهما صدرَ الكلام، فاتفقا في الإعراب على المشهور.

قال ابن هشام: «تُوافِق "كأيِّن" "كم" في خمسة أمور: الإبهام، والافتقار إلى التمييز،

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/٧٨٩.

(٢) مغني اللبيب ١/٢١٠.

(٣) العين ٨/٤٤١.

(٤) انظر: البحر المحيط ٣/٣٥٨.

(٥) الحج: ٤٥.

(٦) منازل الحروف للرماني ص٤٥.

والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير تارةً، وهو الغالب نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[١]، والاستفهام أخرى، وهو نادر»[٢].

والأصل في التمييز أن يكون منصوبًا، وعلى هذا الأصل جاء تمييزُ "كأيِّن" كما حكاه سيبويه[٣]، إلا أن الأكثر جرُّه بـ"مِن"؛ قال سيبويه: «أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع "مِن"، قال ﷻ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾[٤]»[٥].

ولهذا بالَغ ابن عصفور فجعل "مِن" لازمةً لتمييز "كأيِّن"[٦]، والصحيحُ ما قاله سيبويه؛ لوجود الشواهد على نصب مميزها، فقد حكى في "الكتاب": «"كأَيِّنْ رجلًا قد رأيت"، زعم ذلك يونس»[٧].

وخالَف في هذا المبردُ؛ إذْ جوَّز نصبَ "رجلًا" بـ"رأيت"[٨]، فعلى هذا القول يكون تمييز "كأين" محذوفًا. ورَدَّ قولَه أبو حيان بأنه تَتبَّع تمييزَ "كأين" في كثير من الأشعار، فلم يجده محذوفًا ولا في موضع واحد[٩].

ومن الشواهد على نصب تمييز "كأين" قولُ الشاعر[١٠]:

---

(١) آل عمران: ١٤٦.

(٢) مغني اللبيب ٢١٠/١.

(٣) الكتاب ١٧١/٢.

(٤) الحج: ٤٨.

(٥) الكتاب ١٧١/٢.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٥١/٢.

(٧) الكتاب ١٧١/٢.

(٨) انظر رأي المبرد في: شرح الكتاب للسيرافي ٤٩٥/٢، والارتشاف ٧٩٠/٢، ولم أجده في كتب المبرد، إلا أن يكون استُنبط من كلامه الذي في المقتضب ٦٤/٣.

(٩) ارتشاف الضرب ٧٩١/٢.

(١٠) البيت من الخفيف، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل ٤٢٣/٢، وأوضح المسالك ٢٧٦/٤، ومغني اللبيب ١٨٦/١، والارتشاف ٣٨٦/١، والمقاصد النحوية ٤٩٥/٤، وشرح الأشموني ٦٣٧/٣، وشرح شواهد المغني ٥١٣/٢، وهمع الهوامع ٢٥٥/١.

اطْــرُدِ اليــأسَ بالرَّجَــا، فكَــأيِّنْ آلِــمًا حُــمَّ يُسْــرُهُ بعــدَ عُسْــرِ

وقوله[١]:

وكَــأين لنــا فضــلًا علــيكم ومِنَّــةً قــديمًا، ولا تَــدْرُونَ مــا مَــنَّ مُــنعِمُ

ورُوي البيتُ بـ"كائنْ" وهو أحد اللغات في "كأيِّن" كما ذكرها النحويون عن العرب[٢]، وفي هـذين البيتـين ومـا حكـاه سـيبويه ردٌّ علـى قـول الرضـيِّ: «ولم أعثـر علـى منصـوبٍ بعـدَ "كـأين"»[٣]، ولكـن الأكثـر في لغـة العـرب جـرُّ تمييزهـا بـ"مِـن"، وبـه ورد القـرآنُ في جميـع المواضع[٤].

فإن قيل: لماذا كثُر جرُّ تمييز "كأين" بـ"مِن"؟

فالجواب فيما قاله سيبويه: «فإنما ألزموها "مِن" لأنها توكيد، فجُعلت كأنها شيء يتم به الكلام، وصار كالـمَثَل، ومثل ذلك: "ولا سيما زيدٍ"؛ فرُبَّ توكيدٍ لازمٌ حتى يصير كأنه من الكلمة»[٥].

فهذا اللزوم لأنه يوضح اللبس الذي قد يحصل، كما قاله ابن يعيش[٦]، فعندما تقول: "كأيِّن رجلًا أهلكت"، يُحتمَل أن "رجلًا" انتصب بكونه تمييزًا لـ"كأين"، ويُحتمَل أنه انتصب بالفعل الذي بعده وهو "أهلكت"، كما أجازه المبرد فيما تقدم، فلما دخلت "مِن" جعلته تمييزًا غير محتمل لقول المبرد، وقد مرَّ تضعيفُ أبي حيان لقول المبرد، ولكنه لا يمنع التعليل به؛ لأن

---

(١) البيت من الطويل للأعشى كما في ديوانه ص١٨٥، وهو بلا نسبة، كما في التذييل والتكميل ٥٠/١٠، ومغني اللبيب١/ ١٨٦، والمقاصد النحوية للعيني ٣٩٥/٤، وهمع الهوامع ٢٥٥/١، وشرح الأشموني ٨٥/٤.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٩٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٨٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٠/١، والتذييل والتكميل ٥٥/١٠، ودراسات لأسلوب القرآن ٣٤١/٢.

(٣) شرح الكافية للرضي ٩٤/٢.

(٤) انظرها في: دراسات لأسلوب القرآن ٣٤٠/٢.

(٥) الكتاب ١٧١/٢.

(٦) شرح المفصل ١٨٢/٣.

الجواز شيء، وروده في الشعر شيء آخر.

وثمة تعليل آخر، وهو من أجلِ حملِ "كأيِّن" على "كم" الخبرية؛ لأن كليهما محتاج إلى التمييز لإزالة الإبهام الحاصل فيهما، وقد وقع تمييزهما مجرورًا، فـ"كم" الخبرية يجوز جرُّ تمييزها بالإضافة وبـ"مِن"، و "كأين" إنما يكون تمييزها مجرورًا بـ"من" التي لبيان الجنس، كما قال ابن مالك[١]، سواء أكان هذا الجارُّ ظاهرًا أم مُضمَرًا، كما قال سيبويه: «إنْ جرَّها أحدٌ من العرب؛ فعسى أن يَجُرَّها بإضمارِ "مِن"، كما جاز ذلك فيما ذكرنا في "كم"»[٢].

(١) شرح الكافية الشافية ٤/١٧١٠.

(٢) الكتاب ٢/١٧١.

المبحث الثاني
في الاستثناء

المسألة الأولى: الاستثناء المنقطع.

كلُّ ما جاء في القرآن من الاستثناء المنقطع الذي ليس بموجب؛ فالمستثنَى منصوب، على لغة أهل الحجاز؛ كقول الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾[١]، وقوله: ﴿مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَا﴾[٢]، وقوله: ﴿وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٤٠﴾﴾[٣].

هذه الكلية النحوية ذكرها الواحدي[٤]، وابن مالك[٥]، وأبو شامة[٦]، وأشار إليها سيبويه[٧].

قال الواحدي: «والقرآن نزل بلغة أهل الحجاز؛ فلذلك نُصب كلُّ مستثنًى مُنقطِع»[٨].

والاستثناء المنقطع[٩] هو الذي لا يكون فيه المستثنَى داخلًا في المستثنَى منه، بل يكون في حكم المستأنف، وتقدير "إلَّا" فيه بـ"لكن"[١٠]؛ «وذلك قولك: "ما فيها أحدٌ إلَّا حمارًا"، جاؤوا به على معنى: "ولكن حمارًا"»[١١].

وذهب القرافي إلى تعريف آخر، وأدخل فيه نحو: "قام القوم إلا زيدًا سافر"، فهذا عنده

---

(١) البقرة: ٧٨.

(٢) يوسف: ٦٨.

(٣) الصافات: ٣٩-٤٠.

(٤) التفسير البسيط ٤١٢/٣.

(٥) شرح التسهيل ٢٨٩/٢.

(٦) إبراز المعاني من حرز المعاني ص٥٢٠.

(٧) الكتاب ٣١٩/٢.

(٨) التفسير البسيط ٤١٢/٣.

(٩) للاستزادة انظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي ص٤٤٧.

(١٠) انظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٩٨/١.

(١١) الكتاب لسيبويه ٣١٩/٢.

من المنقطع؛ لأنك حكمت على "زيد" الذي هو من الجنس بغير النقيض الذي هو عدم القيام[١]. والاستثناء المنقطع على قسمين:

الأول: أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، مع أنه غير داخل فيه؛ «كقولك: "جاءني القوم إلا زيدًا"، مشيرًا بالقوم إلى جماعة خالية من زيد»[٢].

الثاني: أن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه؛ نحو: "جاءني القوم إلا حمارًا".

والقسم الأول ظاهرُه أنه من الاستثناء المتصل، ولا يكون منقطعًا إلا بقرينةٍ تدل عليه.

وفي الكلية النحوية تقييدٌ للاستثناء المنقطع بأن لا يكون موجبًا؛ وذلك بأن يكون فيه نفيٌ أو شبهه، وعليه كثير من الشواهد، وفي هذا إشارة إلى أن المنقطع قد يأتي موجبًا؛ نحو: "جاء المسافرون إلا أمتعتَهم"، فهذا ليس فيه إلا النصب، كما ذكره أبو حيان[٣]، وابن عقيل[٤]، والشاطبي[٥]، ولا تُجِيز العربُ الإبدالَ مع الموجب؛ لعِلَّة ذكرها السيرافي[٦].

والأكثر في المنقطع أن يأتي مسبوقًا بنفي أو شبهه، فالشواهد الموجودة في كثير من كتب النحو ليس فيها إلا هذا المسبوق بنفي أو شبهه، لكنني وجدتُ بعض الشواهد القرآنية على المنقطع الموجب، منها قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ﴾[٧]، فهذا الاستثناء منقطع على قول سيبويه[٨] والنحاس[٩]، وقال أبو علي الفارسي: إنه لا يكون إلا منقطعًا؛ لأنه يرجع على قوله: ﴿بِغَيۡرِ حَقٍّ﴾[١٠][١١].

---

(١) الاستغناء في أحكام الاستثناء ص٣٨٣.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٠٦/١.

(٣) البحر المحيط ٥١٥/٧.

(٤) شرح ابن عقيل على الألفية ٢١٥/١.

(٥) المقاصد الشافية ٣٦٤/٣.

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥٤/٣.

(٧) الحج: ٤٠.

(٨) الكتاب ٣٢٥/٢.

(٩) معاني القرآن ٤١٧/٤.

(١٠) الحج: ٤٠.

(١١) التعليقة على كتاب سيبويه ٥٧/٢.

ويحتمل أن يكون منها قولُ الله تعالى: ﴿وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾[١]؛ قال النحاس: «فهذا استثناء ليس من الأول، والمعنى: لكن ما قد سلف؛ فإنه مغفور»[٢].

وقد يُقال: إن الآية صُدِّرت بالتحريم، وهو نوع من المنع.

فالجواب: إن المنع يختلف عن النفي، وقد يُعَدُّ عند بعضهم من أشباه النفي[٣]، إلا أنه ليس بظاهر.

ومَن تتبَّع الشواهدَ؛ فسيجد غير هذين الشاهدين[٤].

فهذا الموجب ليس فيه إلا النصب، وأما ما نصَّتْ عليه هذه الكليةُ ففيه لغتان:

الأولى: لغة أهل الحجاز؛ حيث يُوجِبون النصب.

الثانية: لغة بني تميم؛ حيث إنهم يقولون بالنصب أيضًا، لكنهم يُجِيزون معه الرفعَ على البدلية، بل إن ابن هشام ذكر أن بني تميم يُرجِّحون النصب على الرفع[٥].

وفي هذا ردٌّ على قول الدكتور رمضان عبد التواب عندما ذكر عددًا من الأبيات الدالَّة على لغة تميم، وقائلوها ليسوا من تميم، ثم قال: «فهذه الأبيات -كما ترى- لشعراء من نُمَيرٍ، وأسدٍ، وتَغلِبَ، وبَكْرٍ، وغيرها كثير، يثبت أن استقراء النحاة العرب لهذه الظاهرة، كان استقراءً ناقصاً»[٦].

والجواب: إن هذا غير مُسلَّم؛ لأن الشاعر قد يتكلم بغير لغته، وقد يكون مجاورًا لتميم، أو ربما عاش معهم -كمَن يعيش مع غير قبيلته، كما هو شأن الناس قديمًا وحديثًا- فيتأثر

---

(١) النساء: ٢٣.

(٢) معاني القرآن ٢/٥٥.

(٣) قال ابن هشام في مغني اللبيب ص٣٦٣: «الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي».

(٤) انظر على سبيل المثال: دراسات لأسلوب القرآن ١/٢٩٥.

(٥) أوضح المسالك ٢/٢٢٩.

(٦) بحوث ومقالات في اللغة ص١٥٥.

بهم، فكما يكون بنو تميم يقولون بالنصب ويُرجِّحونه، وهذا قد يكون تأثُّرًا منهم بلغة أهل الحجاز[١]؛ فكذلك قد يكون مَن أجاز الرفع من نمير وأسد وتغلب وبكر وغيرها؛ تأثَّروا بلغة بني تميم، فلا يُسلَّم له القول بأن استقراء النحويين كان ناقصًا بمجرد هذه الدعوى.

وبهذا يتبين أن لغة أهل الحجاز النصبُ، ولا يعني أنهم مختصون بها، بل قد يكون النصب مختارًا عند غيرهم، كما هو الحال عند بني تميم، وقد جاء كلاهما في آي الذكر الحكيم؛ إلا أن النصب أكثرُ وأشهرُ عند القُرَّاء.

قال ابن مالك: «وما أُتبع من المنقطع عند التميميين ملتزم النصب عند الحجازيين، ولهذا أجمع القراء على نصب: ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[٢]، كما أجمعوا على نصب: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٣]؛ لأنه نزل بلغة الحجازيين إلا قليلًا»[٤].

وإجماع القُرَّاء الذي حكاه ابن مالك بالنظر إلى هاتين الآيتين صحيحٌ، ولكنه بالنظر إلى نظائرهما غير صحيح؛ فقد قرأ عاصم في رواية المفضَّل: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[٥] بالرفع[٦]، وهي نظيرة لقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٧].

وأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[٨]؛ فلم أجد في القراءات المتواترة إلا ورودَها بالنصب،

---

(١) قال ابن مالك عن بني تميم، كما في شرح التسهيل ٨٦/٢ : إنهم «يقرؤون: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعُ ٱلظَّنِّ﴾ بالرفع، إلا مَن لُقِّن النصب»، فذكر التلقين، والذي يظهر أنه حفظ بعض الناس القرآن والشعر على لغة ليست بلغتهم، وهذا من أنواع التأثر.

(٢) النساء: ١٥٧.

(٣) يوسف: ٣١.

(٤) شرح التسهيل ٢٨٩/٢.

(٥) المجادلة: ٢.

(٦) انظر: الحجة للقراء السبعة ٢٧٧/٦، ومعاني القراءات للأزهري ٥٨/٣.

(٧) يوسف: ٣١.

(٨) النساء: ١٥٧.

كما قال ابن مالك[١]، إلا أنه ذكر في شرحه لكتابه "التسهيل" أن بني تميم «يقرؤون: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ ٱلظَّنِّ﴾ بالرفع، إلا مَن لُقِّن النصبَ»[١].

وهذه الآية من نظائرها قولُ الله تعالى: ﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾﴾[٢]؛ فقد «قرأ ابن وثَّاب بالرفع على البدل في موضع نعمة؛ لأنه رفعٌ، وهي لغة تميم»[٣]، وبالنظائر تُبنَى الكليات الإعرابية، وتُستخرَج المسائل النحوية.

وبنو تميم لا يجيزون رفعَ كلِّ استثناء منقطع، بل يُفرِّقون بين نوعين منه؛ هما:

الأول: أن يمكن تسليط العامل الذي قبل "إلَّا" على ما بعدها؛ كقولهم: "قام القوم إلا حمارًا"، فهذا يمكن التسليط، فيُقال: "قام حمار"، فهذا النوع هو الذي فيه اللغتان: الحجازية والتميمية، وهو ما يختص بهذه الكلية النحوية.

الثاني: أن يتعذر تسليط العامل الذي قبل "إلَّا" على ما بعدها؛ كقولهم: "ما زاد إلا ما نقص"، فلا يمكن أن يتسلط "زاد" على "ما نقص"؛ إذْ لا يُقال: "زاد النقص"، فهذا النوع حكمُه النصبُ عند العرب قاطبةً[٤].

وقد ذكر الإمام القرافي والشيخ عضيمة الآياتِ التي وردت في الاستثناء المنقطع، وما يحتمل أن يكون من المستثنى المتصل أو المنقطع ونحو ذلك[٥].

وحصَر عضيمةُ الآياتِ التي جاءت على لغة تميم في الاستثناء المنقطع، وهي ثلاث آيات[٦]:

---

(١) شرح التسهيل ٨٦/٢.

(١) ٨٦/٢.

(٢) الليل: ٢٠.

(٣) انظر: شرح ابن يعيش ٥٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٥/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٠٩/١، والبحر المحيط ٤٩٤/١٠، والجنى الداني ص٥١٤، وأوضح المسالك ٢٢٩/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٤٧/١.

(٤) انظر: البحر المحيط ٥٢٤/٢.

(٥) انظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي ص٤٧٥ وما بعدها، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٣٥/١.

(٦) دراسات لأسلوب القرآن ٣٣٧/١.

الأولى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا﴾[١]، فهذه الآية يحتمل أن تكون من الاستثناء المتصل، كما هو قول أبي البقاء العكبري؛ حيث قال: إنه «استثناء من الجنس، وموضعه نصبٌ؛ أي لا أجد مُحَرَّمًا إلا الميتة»[٢]، وهذا القول يُخرِج الآيةَ من الكلية النحوية.

ويحتمل أنه من المنقطع، كما في قول أبي حيان: «﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ﴾[٣] استثناء منقطع؛ لأنه كونٌ وما قبله عينٌ، ويجوز أن يكون نصبُه بدلًا على لغة تميم، ونصبًا على الاستثناء على لغة الحجاز»[٤].

وعلى هذا القول قد يكون المنقطع جاء على لغة أهل الحجاز، بل إنه الأقرب؛ وهذا لأن ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ﴾ في موضع الكون، ومحله النصب؛ بدليل المعطوف الذي بعده وهو: ﴿دَمًا﴾، فإنه منصوب، وفيه ألفٌ تمنع الرفع، كما قال الفراء: «وفي "الميتة" وجهان: الرفع، والنصب، ولا يصلح الرفع في القراءة؛ لأن الدم منصوبٌ بالرد على الميتة، وفيه ألفٌ تمنع من جواز الرفع»[٥].

وقول الفراء: إن الرفع لا يصلح في القراءة، ليس بسديد؛ لأن ابن عامر قرأ وحده: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ﴾ بالتاء، ﴿مَيْتَةٌ﴾ بالرفع[٦]، ومع هذا فإنها وُجِّهت إلى النصب الذي هو لغة أهل الحجاز؛ وذلك بكون "دمًا" وقع معطوفًا على موضع "أن يكون"؛ لأنه في موضع النصب على الاستثناء، و"يكون" في هذه القراءة تامَّةٌ اكتَفتْ بمرفوعها الذي هو "ميتةٌ"[٧].

---

(١) الأنعام: ١٤٥.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/١٤٧.

(٣) الأنعام: ١٤٥.

(٤) البحر المحيط ٤/٦٧٣.

(٥) معاني القرآن ١/٣٦٠.

(٦) انظر: السبعة لابن مجاهد ص٢٧٢، والحجة لأبي علي الفارسي ٣/٤٢٣.

(٧) انظر: معاني القرآن للنحاس ٢/٣٧، ومعاني القراءات للأزهري ١/٣٩٢، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٧٦.

وبهذا لا تكون هذه الآية مما يُعترَض به على هذه الكلية النحوية، بل إنها مُتَّسِقةٌ معها.

الثانيـــة: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ٦٥﴾[١]؛ فهذه أيضًا فيها خلاف:

فمِن أهل العلم مَن يرى أن المستثنى -وهو لفظ الجلالة- من الاستثناء المتصل؛ وهذا كالزجاج[٢]، والعكبري[٣]، وابن مالك[٤]، وابن تيمية[٥]، وابن القيم[٦]، والسيوطي[٧].

ومِنهم مَن يرى أنه من الاستثناء المنقطع على لغة بني تميم؛ كابن شُقَيرٍ[٨]، والزمخشري[٩].

قال الزمخشري: «فإن قلت: لِمَ رُفع اسمُ الله، والله يتعالى أن يكون ممن في السماوات والأرض؟ قلت: جاء على لغة بني تميم ...»[١٠]، فهذا القول لا يصح؛ لأمرين:

الأولى: لمخالفته ظاهرَ النصوص الشرعية؛ كقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ١٦﴾[١١]، وقولِ النبي ﷺ للجارية: «أين الله؟» قالت: في السماء. قال: «مَن أنا؟» قالت: أنت رسول الله. قال: «أَعتِقْها؛ فإنها مُؤمِنةٌ» رواه مسلم[١٢].

الثاني: أن السماء تُطلَق ويُراد بها العلوُّ، كما قال ابن تيمية[١٣]، وليس في الآية ما قد

---

(١) النمل: ٦٥.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٢٧/٤.
(٣) التبيان في إعراب القرآن ١٠١٢/٢.
(٤) شرح التسهيل ٣٨٧/٢.
(٥) مجموع الفتاوى ١٠٩/١٦.
(٦) بدائع الفوائد ٦٢/٣.
(٧) معترك الأقران ٣٨٩/٢.
(٨) الجمل في النحو لابن شُقَير، المنسوب خطأً للخليل بن أحمد، ص٣١٧.
(٩) الكشاف ٣٨٧/٣.
(١٠) الكشاف ٣٨٧/٣.
(١١) الملك: ١٦.
(١٢) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، ٣٨١/١.
(١٣) مجموع الفتاوى ١٠٩/١٦.

يُتوهَّم فيه مما يحتمله معنى "في" الظرفية مما لا يليق بالله تعالى[١]، وهو ما دعا الزمخشري إلى قوله هذا، وكذلك ابن مالك حيث قال: «والصحيح عندي أن الاستثناء في الآية متصل، و"في" مُتعلِّقة بغير "استقرَّ" من الأفعال المنسوبة على الحقيقة إلى الله تعالى، وإلى المخلوقين بـ"ذُكِر" و "يُذكَر"؛ فكأنه قيل: "لا يعلم مَن يذكر في السموات والأرض الغيب إلا الله"»[٢].

ولا دليل على الفعل الذي قدَّره، وفيه تكلُّفٌ كما في قول ابن القيم: «وأنت ترى ما فيه من التكلُّف الظاهر الذي لا حاجة بالآية إليه، بل الأمر فيها أوضح من ذلك. والصوابُ أن الاستثناء متصل، وليس في الآية استعمال اللفظ في حقيقةٍ ومجازٍ[٣]؛ لأنَّ ﴿مَن في السموات والأرض﴾ هاهنا أبلغُ صيغِ العموم، وليس المراد بها مُعيَّنًا، فهي في قوة "أحد" المنفيِّ بقولك: "لا يعلم أحدٌ الغيبَ إلا الله"، وأتى في هذا بذكر السموات والأرض؛ تحقيقًا لإرادة العموم والإحاطة، فالكلام مُؤَدٍّ معنى: "لا يعلم أحدٌ الغيبَ إلا اللهُ"»[٤].

وليس هذا مما انفرد به ابن القيم، بل نَصَّ عليه قبله غيرُ واحد؛ كالزجاج في قوله: «فمَن رفَع في قوله: "إلا اللهُ" فعلى البدل، المعنى: لا يعلم أحدٌ الغيبَ إلا اللهُ؛ أي لا يعلم الغيبَ إلا اللهُ. ومَن نصَب فعلى معنى: لا يعلم أحدٌ الغيبَ إلا الله، على معنى: أستثني اللهَ ﷻ فإنه يعلم الغيب»[٥]، وذكره أيضًا النحاس[٦]، والعكبري[٧].

وعلى هذا، فحملُ الآية على لغة أهل الحجاز هو المتعيِّن؛ لانتفاء ما يعارضه.

الثالثة: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾﴾[٨]، وهذه الآية في

(١) وهذا التوهُّم أوضحه ابن القيم في كتابه: بدائع الفوائد ٦٣/٣.
(٢) شرح التسهيل ٢٨٨/٢.
(٣) انظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي ص٥٠٨، وبدائع الفوائد لابن القيم ٦٣/٣.
(٤) بدائع الفوائد ٦٣/٣.
(٥) معاني القرآن وإعرابه ١٢٧/٤.
(٦) إعراب القرآن للنحاس ١٤٩/٣.
(٧) التبيان في إعراب القرآن ١٠١٢/٢.
(٨) الليل: ١٩-٢٠.

الاستثناء المنقطع، بل لا يمكن أن تكون من المتصل كما قال أبو حيان[١]، ولهذا جاءت على لغة أهل الحجاز بالنصب، وأما الرفع فقد تقدم أن ابن وثَّاب قرأ بها، وقراءتُه شاذَّةٌ، وليست من القراءات المشهورة.

وخلاصة القول: إن الاستثناء المنقطع لم يأتِ في القرآن على لغة تميم بيقين؛ لأن القراءات المتواترة وردت على لغة أهل الحجاز.

(١) التذييل والتكميل ٨/١٦٩.

المسألة الثانية: المستثنى في كلمة التوحيد.

كلُّ مُستثنًى في القرآن وقع بعد "إلَّا" في كلمة التوحيد «لا إله إلا اللهُ»؛ فهو مرفوعٌ؛ كقول الله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾[١]، وقوله: ﴿أَنۡ أَنذِرُوٓاْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ ٢﴾[٢]، وقوله: ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾[٣]، وقوله: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[٤].

هذه الكلية النحوية ذكرها الزجاج[٥]، وأبو البقاء الكفوي[٦]، وأشار إليها أبو جعفر النحاس[٧].

قال الزجاج: «ولو قيل في الكلام: "لا رجل عندك إلا زيدًا" جاز، و "لا إله إلا اللهَ" جاز، ولكن الأجود ما في القرآن، وهو أجودُ أيضًا في الكلام؛ قال الله ﷻ: ﴿إِنَّهُمۡ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسۡتَكۡبِرُونَ ٣٥﴾[٨]، فإذا نصبتَ بعد "إلَّا" فإنما نصبتَ على الاستثناء»[٩]، ولم أجد النصب في قراءة من القراءات.

وقال الكفوي: «الاسم الجليل بعد الثُّنْيَا لو وُقِف عليه تعيَّن السكونُ، وإن وُصل بشيء آخر مثل: "وحده لا شريك له" ففيه وجهان: الرفع، وهو الأرجح؛ لأن السماعَ والأكثرَ الرفعُ، والنصبُ، وهو مرجوح، ولم يأتِ في القرآن غير الرفع. ففي صورة الرفع إما بدل أو خبر، والأول هو المشهور الجاري على ألسنة المُعْرِبين»[١٠].

---

(١) البقرة: ١٦٣.
(٢) النحل: ٢.
(٣) الأنبياء: ٨٧.
(٤) محمد: ١٩.
(٥) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٣٦.
(٦) الكليات ص٩٧٢.
(٧) إعراب القرآن للنحاس ١/٣٣٠.
(٨) الصافات: ٣٥.
(٩) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٣٦.
(١٠) الكليات ص٩٧٢.

فهذه الكلية في الاستثناء التام المسبوقِ بنفي أو شبهه؛ كقول الله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[١]، «وقرأ عبد الله بن عامر: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾[٢] بالنصب؛ وذلك أن "إلَّا" إذا كان ما قبلها من الكلام موجبًا؛ كان ما بعدها منصوبًا منفيًّا عنه ما أُثبِت لما قبلها، وإذا كان ما قبلها منفيًّا؛ جاز فيما بعدها البدلُ مما قبلها، والنصبُ على أصل الاستثناء، هذا مذهب البصريين»[٣].

وقراءة ابن عامر من القراءات المتواترة، ولهذا فإن المستثنى في هذه المسألة النحوية ورد فيه الرفع والنصب، ولكن المستثنى في كلمة التوحيد: «لا إله إلا الله» التي في القرآن، لم يرد فيه إلا الرفع.

قال السيرافي: «الرفع في "لا إله إلا اللهُ" أقوى وأحسن من أن تقول: "لا إله إلا اللهَ" فتنصب»[٤]، فيجوز النصب في غير القرآن، خلافًا لمن ضعَّفه كالعكبري[٥] والرضي[٦].

وقد يكون ما بعد "إلَّا" ضميرًا؛ كما مُثِّل له في الكلية النحوية بثلاث آيات: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾[٧]، و ﴿أَنْ أَنذِرُوٓاْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ ۝٢﴾[٨]، و ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾[٩]، وقد يكون اسم الجلالة ظاهرًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[١٠].

وقد ذكر ابن هشام عشرة أوجه إعرابية للمستثنى في كلمة التوحيد؛ سبعةً منها للرفع،

---

(١) النساء: ٦٦.
(٢) النساء: ٦٦.
(٣) اللامات للزجاجي ص٣٨.
(٤) شرح كتاب سيبويه ٨٢/٣.
(٥) إعراب ما يُشكِل من ألفاظ الحديث ص١٤٧.
(٦) شرح كافية ابن الحاجب ١١٣/٢.
(٧) البقرة: ١٦٣.
(٨) النحل: ٢.
(٩) الأنبياء: ٨٧.
(١٠) محمد: ١٩.

وثلاثةً للنصب[١]، وسأذكر منها أشهرَها؛ وهي خمسة أوجه:

الوجه الأول: الرفع على البدلية؛ مراعاةً لمحل "لا" النافية للجنس مع اسمها؛ لأن محلهما الرفع على الابتداء، كما قال سيبويه: «ومما أُجرِي على الموضع لا على ما عمل في الاسم: "لا أحدَ فيها إلا عبدُ الله"؛ فـ"لا أحدَ" في موضع اسم مبتدأ»[٢].

الوجه الثاني: الرفع على البدلية؛ مراعاة لمحل اسم "لا"، فإن محله الرفع على الابتداء قبل دخول الناسخ عليه.

قال ابن هشام عن هذين الوجهين: «هذا الإعراب مشهور في كلام جماعة من أكابر هذه الصناعة؛ قيل: أطبَق عليه المُعْرِبون من المتقدمين وأكثر المتأخرين»[٣].

الوجه الثالث: الرفع على البدلية من خبر "لا" النافية للجنس، والخبرُ محذوفٌ كما في قول أبي حيان: «ومِن حذفِ الخبر قولُه تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾[٤]، و ﴿فَلَا فَوْتَ﴾[٥]، و «لا ضررَ ولا ضِرارَ»، و «لا طِيَرَةَ ولا عَدْوَى»، وأكثرُ ما يحذفه الحجازيون مع "إلَّا"؛ نحو: "لا إله إلا الله"، ويُضمِرون: "في الدنيا"، أو "لنا"، أو "في الوجود" ...»[٦].

وهذا التقدير في الإضمار مُعترَض بقول الزركشي: «قولُ: "لا إله إلا الله" قدَّر فيه الأكثرون خبر "لا" محذوفًا، فقدَّر بعضُهم الوجودَ، وبعضهم: "لنا"، وبعضهم: "بحقٍّ"، قال أي مَن قدَّره: "بحق": لأن آلهة الباطل موجودة في الوجود كالوثن، والمقصود نفيُ ما عدا إله الحق. ونازَع فيه بعضهم ونفى الحاجةَ إلى قيدٍ مُقدَّرٍ؛ مُحتَجًّا بأن نفي الماهية من غير قيدٍ أعمُّ من نفيها بقيدٍ، والتقدير أَوْلَى؛ جريًا على القاعدة العربية في تقدير الخبر، وعلى هذا فالأحسن تقدير الأخير؛ لما ذكر، ولتكون الكلمة جامعة لثبوت ما يستحيل نفيه، ونفي ما يستحيل

(١) إعراب لا إله إلا الله ص٤٨-٦٥.
(٢) الكتاب ٣١٧/٢.
(٣) إعراب لا إله إلا الله ص٤٨.
(٤) الشعراء: ٥٠.
(٥) سبأ: ٥١.
(٦) ارتشاف الضرب ١٣٠٠/٣.

ثبوته»[١].

وعلى هذا يكون تقدير الخبر: "حقٌّ"، أو "بحقٍّ"، ولا يصح تقديره بـ"موجود"، إلا أن يقترن به استحقاق الله تعالى للعبادة وحده دون ما سواه، فيكون التقدير على هذا: "لا إله موجودٌ بحقٍّ إلا الله"؛ وهذا لأن الآلهة التي سوى الله موجودة -كما تقدم- لكنها باطلة، كما قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٦٢﴾﴾[٢].

وفي قوله: «ونازع فيه بعضُهم، ونفى الحاجة إلى قيد مقدر؛ مُحتجًّا بأن نفي الماهية من غير قيد أعمُّ من نفيها بقيد»، فهذا قول الرازي[٣]، ولكن القرافي وجَّهه إلى اختياره فقال: «والذي قاله الإمام فخر الدين مُتَّجِهٌ، ولا ينبغي أن يخصص الوجود بالنفي، بل يعمم في نفس الأمر، وبهذه الطريقة أيضًا تَعيَّن أن نقول: لا معبود باستحقاق؛ فإن نفي المعبود مطلقًا ليس بصادق، فإن المعبودات واقعة كثيرًا من الشجر والحجر والكواكب وغير ذلك، فلا يَصدُق الإخبارُ عن النفي إلا إذا قُيِّد بالاستحقاق، فلا ينبغي أن نهمل هذه الدقائق؛ فإنها مُتعيِّنة الاعتبار شرعًا وعقلًا ولغةً»[٤].

ومن اللغة قولُ أبي هلال العسكري: «وأما قول الناس: "لا معبود إلا الله"؛ فمعناه أنه لا يستحق العبادةَ إلا الله تعالى»[٥]. وقال ابن هشام عن هذا الوجه: إنه لا كُلْفةَ فيه، واختاره بعض المتأخرين[٦].

---

(١) معنى لا إله إلا الله ص٨٠.

(٢) الحج: ٦٢.

(٣) التفسير الكبير ١٤٩/٤، ونصُّه: «اتفق النحويون على أن قولنا: "لا إله إلا الله"، لا بد فيه من إضمار، والتقدير: "لا إله في الوجود"، أو "لا إله لنا إلا الله"، ولم يذكروا على هذا الكلام حجةً. فإنا نقول: لِمَ لا يجوز أن يُقال: دخل حرفُ النفي على هذه الحقيقة، وعلى هذه الماهية؛ فيكون المعنى: أنه لا تحقُّقَ لحقيقة الإلهية إلا في حقِّ الله. وإذا حمَلْنا الكلام على هذا المعنى؛ استغنينا عن الإضمار الذي ذكروه».

(٤) الاستغناء في أحكام الاستثناء ص٣٩٥.

(٥) الفروق اللغوية ١٨٥/١.

(٦) إعراب لا إله إلا الله ص٥٣.

ومما يرجح هذا الإعراب: أن خبر "لا" النافية للجنس إذا كان معلومًا؛ فإنه يَكثُر حذفه، كما قال ابن مالك:

وشاعَ في ذا البابِ إسقاطُ الخَبَرْ إذا المــرادُ مــعْ ســقوطِه ظَهَــرْ[١]

الوجه الرابع: الرفع على أن يكون "لا إله" في موضع الخبر، و"إلا الله" في موضع المبتدأ؛ وهذا قول الزمخشري، كما نسبه إليه غير واحد. قال ابن هشام: «ولم يتكلم الزمخشري في "كشَّافِه" على المسألة؛ اكتفاءً بتأليفٍ مُفرَدٍ له فيها، وزعم فيه أن الأصل: "الله إله" المعرفة مبتدأ، والنكرة خبر، على القاعدة، ثم قُدِّم الخبر، ثم أُدخِل النفيُ على الخبر، والإيجاب على المبتدأ، وزُكِّبت "لا" مع الخبر»[٢]. وهذا القول فيه أن الكلام تامٌّ، ولا يحتاج إلى تقدير، ولكنه مُعترَض بأمرين:

الأول: جواز نصب لفظ الجلالة "الله" بعد "إلَّا"، وهذا في غير القرآن كما تقدم؛ فحيث جاز النصب تعيَّن التقدير لتتم الجملة؛ لأن المنصوب فَضْلةٌ.

الثاني: أن "لا" إنما يُبنَى معها المبتدأ لا الخبر[٣]، وتُبنَى مع النكرات على المشهور من قول النحويين، خلافًا لابن جني[٤].

فهذه أربعة أوجهٍ في رفع الاسم الأعظم الواقع بعد "إلا".

الوجه الخامس: النصب على الاستثناء؛ لجوازه في التامِّ المنفيِّ، ولكنه لم يرد في القرآن، وورد الرفع للمُشاكَلة اللفظية، فيكون بدلَ بعضٍ من كُلٍّ عند البصريين، وعطفَ نَسَقٍ عند الكوفيين[٥].

ولبيان سبب كثرة مجيء الرفع في المستثنى في كلمة التوحيد، قال السهيلي: «لا يجوز في

---

(١) ألفية ابن مالك ص٢٧.

(٢) مغني اللبيب ص٧٤٦.

(٣) انظر: إعراب لا إله إلا الله لابن هشام ص٦١.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١٢٠٩/٣، ولم أجد قول ابن جني فيما بين يدي من كتبه، وذكر أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٨٦/٤ أنه في كتاب التمام.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٣/٢، والبحر المحيط ٧٥/٢، وأوضح المسالك ٢٢٥/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٤٢/١.

نحو: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾﴾[١] مِن نصبِ المستثنى، ما جاز في نحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٢]؛ كما لم يَجُزْ في: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾[٣] إلا بالرفع؛ وذلك لنكتة بديعة لم يُنبِّه عليها من حُذَّاق النحويين إلا القليل، وهو أن النصب إنما حقُّه الإيجاب، فإذا دخل النفيُ على كلام قائم بنفسه؛ جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافي، وإذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عُرْيًا عنه؛ تعيَّن اعتبار حكم النفي، وامتنع اعتبار حكم الإيجاب»[٤].

فلو عَرِي الكلامُ المنفيُّ من النفي، وبقي موجبًا مفيدًا؛ فهذا فيه الوجهان الرفع والنصب، فمثلًا تقول في غير القرآن: "فعله إلا قليلًا منهم"، فهذا كلام قائم بنفسه، ثم تُدخِل عليه النفيَ فتقول: "ما فعله إلا قليل منهم"، و "ما فعله إلا قليلًا منهم"، وهذا بخلاف: "لا إله إلا الله"؛ فإن الكلام لا يكون قائمًا بنفسه قبل دخول النفي إلا على قول الزمخشري؛ الذي قال: إن التقدير: "الله إله" كما تقدم.

ولكن الظاهر من قول السهيلي أن الكلام القائم بنفسه قبل دخول النفي ينبغي أن تكون فيه "إلا" ليكون حقُّه الإيجاب، فعلى هذا الظاهر لا يستقيم الكلام مع حذف النفي؛ فلا يُقال: "إله إلا الله"، ولهذا تعيَّن الرفع في "لا إله إلا اللهُ" في القرآن وأكثر الكلام، كما أن قول الزمخشري لا يدخل فيما ذكره السهيلي.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾[٥]؛ فهذا ليس فيه إلا الرفع؛ لأن النفي لو حُذف لما استقام الكلام، والله أعلم.

---

(١) الصافات: ٣٥.

(٢) النساء: ٦٦.

(٣) النور: ٦.

(٤) ذكره خالد الأزهري في التصريح ١/٥٤٥ عن أمالي السهيلي، ولم أجده في كتب السهيلي المطبوعة.

(٥) النور: ٦.

الفصل السادس

كليات الجملة في إعراب القرآن الكريم

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في الجملة الاسمية.

المبحث الثاني: في الجملة الفعلية.

المبحث الأول
في الجملة الاسمية

المسألة الأولى: الجملة الاسمية بعد "إذ".

كلُّ جملة اسمية وقعت في القرآن بعد "إذْ"؛ فخبرُها إما مفردٌ، أو ظرفٌ، أو جارٌّ أو مجرورٌ؛ فالأول كقول الله تعالى: ﴿أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾[١]، والثاني كقوله: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ﴾[٢]، والثالث كقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ﴾[٣].

ذكر هذه الكلية النحوية الشيخُ عضيمة[٤]، وإن كان النحويون قد أشاروا إلى فردٍ من أفرادها مما لا يدخل فيها؛ وهو أن الجملة الاسمية بعد "إذ" يَقبُح أن يكون الخبر فيها فعلًا ماضيًا، كما نَصَّ على هذا سيبويه[٥]، وابن السراج[٦]، والسيرافي[٧]، والزمخشري[٨]، وابن الحاجب[٩]، وابن مالك[١٠] وغيرهم؛ ولكون هذا الاستعمال قبيحًا، فإنه لم يرد في القرآن الكريم؛ لأن كلام الله -تبارك وتقدس- مُنزَّه عن ذلك.

على أن ليس كلُّ ما لم يرد في القرآن الكريم يكون قبيحًا، فقولهم: "إذ زيد يقوم"، حسن فصيح، ومع هذا لم يرد في القرآن كونُ خبر المبتدأ بعد "إذ" فعلًا مضارعًا.

---

(١) آل عمران: ٨٠.

(٢) غافر: ١٨.

(٣) الأنعام: ٩٣.

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/١٠٤.

(٥) الكتاب ١/١٠٧.

(٦) الأصول ٢/١٤٤.

(٧) شرح الكتاب ١/٧٤، و ١/٤٣١.

(٨) المفصل في صنعة الإعراب ص٢١٣.

(٩) أمالي ابن الحاجب ١/٢٩٣.

(١٠) شرح التسهيل ٢/٢٠٨.

وهذه المسألة مُتعلِّقة بالجملة الاسمية التي تلي "إذ"، و"إذْ" ظرفٌ لما مضى من الدهر[١]، فهي اسم؛ والدليل على اسميتها: «أنها تدل على الزمان دلالة لا تَعرُّضَ فيها للحدث، وأنها يُخبَر بها مع دخولها على الأفعال؛ نحو: "قدوم زيد إذ قدم عمرو"، وأنها تُبدَل من اسم؛ نحو: "رأيتك أمس إذ جئت"، وأنها تُنوَّن في غير تَرنُّمٍ»[٢].

وهي مبنية، وقال الأخفش: هي معربة[٣]. والصواب أنها مبنية على السكون؛ قال السيرافي: «والذي أوجب بناءها على ذلك أنها تقع على الأزمنة الماضية كلها، وهي محتاجة إلى إيضاحٍ؛ كقولك: "جئتُك إذْ زيد قائم، وإذ قام زيد"، فلما كانت محتاجةً إلى إيضاح، وإيضاحُها يُصحِّح معناها ويُفهِم موضوعَها؛ صارت بمنزلة "الذي"، والأسماء الناقصة المحتاجة إلى الصلات»[٤].

وهذا هو الافتقار الذي جعلها مبنية، كما قال ابن مالك في أن بناء "إذ" كان لسببين، كلُّ واحد منهما كافٍ للبناء وحده، قال: «أحدهما: وضعُها على حرفين لا ثالث لهما بوجه، والثاني: لزوم افتقارها إلى جملة أو عِوَض منها؛ وهو التنوين اللاحق في نحو: "يومئذٍ" ...»[٥].

فـ"إذ" تلزم الإضافة إلى الجملة، وإن كان إضافتها إلى الجمل الفعلية أكثرَ من إضافتها إلى الجمل الاسمية[٦]، إلا أن هذه الكلية النحوية اختصت بالجملة الاسمية؛ قال سيبويه: «وأمَّا "إذْ" فيَحسُن ابتداء الاسم بعدها؛ تقول: "جئتُ إذْ عبدُ الله قائمٌ"، و "جئتُ إذْ عبدُ الله يقومُ"، إلا أنها في "فَعَلَ" قبيحةٌ؛ نحو قولك: "جئتُ إذْ عبدُ الله قام"، ولكن "إذْ" إنما يقع في الكلام الواجب، فاجتمع فيها هذا وأنك تبتدئ الاسم بعدها؛ فحَسُن الرفع»[٧].

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب ص٢١٣.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٧/٢.

(٣) انظر رأيه ومناقشة قوله والرد عليه في: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٩٤/٧.

(٤) شرح الكتاب ٧٤/١.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٧/٢.

(٦) انظر: دراسات لأسلوب القرآن ١٠٣/١.

(٧) الكتاب ١٠٧/١.

والكلام الواجب هو الذي وجب وانقضى، وهو الماضي كما أشار إليه السيرافي[١]؛ ولهذا لا يكادون يقولون: "إذْ زيد قام"؛ لأن "إذ" تدل على الماضي، و "قام" تدل على الماضي أيضًا، ولا ينبغي الفصل بينهما لأجل المشاكلة والمناسبة بينهما[٢].

قال السيرافي: «فإن قال قائل: وكيف حَسُن: "جئتك إذْ قام زيد"، ولم يَحسُن: "جئتك إذ زيد قام"؟

قيل له: لأن "قام" في قولك: "زيد قام"، موضعها رفعٌ بخبر الابتداء، وخبرُ الابتداء حكمُه أن يكون الاسم أو ما يضارعه، والفعل الماضي مضارعته ليست بتامة، وليس بالكلام حاجة إلى لفظ المضي؛ لأن "إذ" قد دلت على المُضِيِّ، وإذا قلت: "جئتك إذ قام زيد"؛ فليس "قام" في موضع اسم»[٣].

والفعل المضارع مما يضارع الاسم؛ لهذا فالأصل فيه الإعراب، فإن قيل: إن خبر المبتدأ يجوز أن يكون بغير الاسم أو ما يضارعه، بل قد يكون فعلًا ماضيًا، فتقول: زيد قام؟

فالجواب: إن هذا صحيح في المبتدأ والخبر الذي لم تدخل عليه "إذ"، فبدخولها على الجملة الاسمية جعلتها للماضي[٤].

ومعلوم أن الجملة الاسمية مُكوَّنة من مبتدأ وخبر، وهذه الكلية النحوية ورد فيها الخبرُ على ثلاثة أنواع:

الأول: المفرد؛ وهو في باب الخبر ما ليس بجملة ولا شبيهًا بالجملة.

الثاني، والثالث: شبه الجملة؛ وهو الظرف، والجارُّ والمجرور.

واختصاص خبر المبتدأ في الجملة الاسمية الواقعة بعد "إذ"، بهذه الأنواع، مما يُوضِّح هذه الكلية النحوية؛ لأن الخبر «ينقسم إلى نيِّفٍ وسبعين قسمًا، كل قسم منها يخالف صاحبه في

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١/٤٣١.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٧٤.

(٣) شرح الكتاب ١/٤٣١.

(٤) انظر: شرح الكتاب ١/٤٣١.

حكم ما»[١].

وقد ذُكر في هذه الكلية النحوية ثلاثُ آيات، كلُّ آية تدل على نوع، وقد أوردها الشيخ عضيمة بتمامها وشواهدها في كتابه "دراسات لأسلوب القرآن الكريم"[٢].

وبما أن "إذ" تلزم الإضافة إلى الجمل؛ فالجملة بعدها في محلِّ جرٍّ بالإضافة، وهي على هذا من الجمل التي لها محل من الإعراب[٣].

(١) المقاصد الشافية للشاطبي ٦٢٣/١.

(٢) ١٠٤/١.

(٣) انظر: مغني اللبيب لابن هشام ص٥٤٧.

المبحث الثاني

في الجملة الفعلية

مسألة: في الجملة الفعلية مع "أم" بعد التسوية.

كلُّ جملة فعلية في القرآن وقعت مع "أم"، بعد "سواء" وهمزة التسوية؛ ففعلُها ماضٍ؛ كقول الله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ ﴿٢١﴾﴾[١]، وقوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٢]، وقوله: ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ ۚ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ ﴿١٩٣﴾﴾[٣].

هذه الكلية النحوية ذكرها أبو علي الفارسي[٤]، والرضي[٥] وعضيمة[٦]، وأشار إليها أبو حيان[٧]، والمرادي[٨]، والسيوطي[٩].

وهي في الجمل الفعلية المعادلة بـ"أم"، الواقعة بعد همزة التسوية، المسبوقة بكلمة "سواء" أو نحوها.

و"سواء" المنصوصُ عليها في هذه الكلية النحوية تأتي في لغة العرب على وجهين[١٠]:

الأول: أن تكون على أصل وضعها دالَّةً على التساوي في وصف متعدد؛ كقول الله تعالى:

---

(١) إبراهيم: ٢١.

(٢) البقرة: ٦.

(٣) الأعراف: ١٩٣.

(٤) الحجة للقراء السبعة ١/٢٧٠.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٧/١٨١.

(٦) دراسات لأسلوب القرآن ١/٣٨٥.

(٧) ارتشاف الضرب ٤/٢٠٠٦، والبحر المحيط ١/٧٨.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٣٠.

(٩) همع الهوامع ٣/١٩٧.

(١٠) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ١/٢٥٠.

﴿ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلرِّزۡقِۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِّي رِزۡقِهِمۡ عَلَىٰ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ فَهُمۡ فِيهِ سَوَآءٌۚ أَفَبِنِعۡمَةِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ٧١ ﴾[١]، وإعرابه على حسَبِ موقعه من التركيب.

الثاني: أن تقع مع همزة التسوية، فلا بد أن يليها "أم" المتصلة، أو نحوها من حروف العطف كـ"الواو" و "أو"، وهذه يدرسها النحويون في باب العطف.

ومن هنا نجد أن "سواء" تأتي على أنحاء متعددة؛ فتارة تكون مع "أم" كما في هذه الكلية النحوية، وتارة تكون مع غيرها، والأصل فيها أن يكون بعدها اسمانِ فصاعدا، كما قاله السيرافي[٢].

فهذه الكلية النحوية تبحث في الجملة الفعلية المسبوقة بـ"سواء" وهمزةِ التسوية، وحينئذ تأتي "أم" المتصلة، فتعادل بين جملتين: إحداهما قبل الهمزة، والأخرى بعدها؛ لهذا سُمِّيت بالمعادِلة[٣].

ومعلوم أن "أم" من حروف العطف، كما قال ابن مالك[٤]:

«و"أَمْ" بها اعطِفْ إِثْرَ همزِ التَّسْوِيَهْ»

ولا يلي همزةَ التسوية في الجملة إلا "أم" المتصلة وهي العاطفة[٥]؛ قال الكفوي: «إذا كان بعد "سواء" ألفُ الاستفهام؛ فلا بد من "أم" مع الكلمتين، اسمين كانتا أو فعلين، تقول: "سواءٌ عليَّ أزيدٌ أم عمرٌو"، و "سواءٌ عليَّ أقُمْتَ أم قعَدتَ"»[٦].

فمثال الكفوي الأول فيه نظرٌ، بل قيل: لا يصح أن تأتي الجملة الاسمية بعد "سواء"،

---

(١) النحل: ٧١.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤٣٤/٣.

(٣) قال السيرافي في شرح الكتاب ٤١١/٣: «وأما "أم" المعادلة؛ فهي بين الاسمين جعلت الاسمَ الثانيَ عديلًا للأول بوقوع "الألف" على الأول، و "أم" على الثاني».

(٤) ألفية ابن مالك ص٦٢.

(٥) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٩٨/٥.

(٦) الكليات ص٥٠٠.

والصواب أنه صحيح، لكنه قليل كما سيأتي[١].

أما أن يأتي بعدها الجملة الفعلية مع "أم"؛ فهذا الأسلوب هو الأشهر، وإن قال بعضهم بجواز "أو" بعد "سواء" عند حذف الهمزة[٢].

قال أبو حيان: «"أم" لا يتقدمها إلا الاستفهام أو التسوية، و "أو" يتقدمها كلُّ كلام إلا التسوية؛ فلا يجوز: "سواءٌ عليَّ أقمت أو قعدت"، وكذلك: "ما أبالي أقمت أم قعدت"، إذا أردت التسوية»[٣].

وهل تأتي "أم" مع همزة التسوية بدون أن يرد قبلها كلمةُ "سواء" أو نحوها؟

فالجواب: نعم تأتي، وهذا هو الأصل، إلا أن المعنى يختلف؛ قال سيبويه: «بابُ "أم" إذا كان الكلام بها بمنزلة "أيُّهما، وأيُّهم"؛ وذلك قولك: "أزيدٌ عندك أم عمرٌو"، و "أزيدًا لقيتَ أم بشرًا"؛ فأنت الآن مُدَّعٍ أن عنده أحدهما؛ لأنك إذا قلت: "أيهما عندك"، و "أيهما لقيت"؛ فأنت مُدَّعٍ أن المسؤول قد لقي أحدهما، أو أن عنده أحدهما، إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو»[٤].

فالجواب هنا يكون على تعيين أحد الأمرين، فإذا قلت: "أزيد عندك أم عمرو؟" فالجواب أن تُعيِّن الذي عندك، فتقول مثلًا: "زيد"؛ فهذا بابه، ولكن توسَّعت العربُ في هذا فاستعملوه في غير بابه[٥]، كما في همزة الاستفهام الواقعة بعد "سواء" أو نحوها «مما تكون الهمزة معه على الإخبار، لا على السؤال؛ كقولك: "ما أبالي أزيدًا لقيت أم حمارًا"، و "سواءٌ عليَّ أقمت أم قعدت"»[٦].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٠٦/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٥/٢.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٣٦/٣، وشرح الرضي على الكافية ١٨٤/٦، ومغني اللبيب بتحقيق الخطيب ٢٨٠/١، وارتشاف الضرب ٢٠٠٥/٤، وخزانة الأدب ١٦٩/١١.

(٣) ارتشاف الضرب ٢٠٠٦/٤.

(٤) الكتاب ١٦٩/٣.

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤١١/٣.

(٦) المقاصد الشافية للشاطبي ٩٩/٥.

فهذا لا يحتاج إلى جواب، وقد خرج الاستفهام إلى أغراض أخرى، وإنما جازت التسوية مع الاستفهام لأن كل استفهام تسوية[١]، لهذا ذكر سيبويه أن "أم" لا يكون الكلام معها إلا استفهامًا[٢].

قال الرضي: «وأمَّا همزة التسوية، و "أم" التسوية؛ فهما اللتان تليان قولَهم: "سواء"، وقولَهم: "لا أبالي" ومُتصرِّفاته؛ نحو قولك: "سواءٌ عليَّ أقمت أم قعدت"، و "لا أبالي أقام زيد أم قعد"، فعند النحاة قولُهم: "أقمت أم قعدت" جملتان في تقدير مفردينِ معطوفٍ أحدُهما على الآخر بواو العطف؛ أي سواءٌ عليَّ قيامُك وقعودُك، فقيامك مبتدأ، وقعودك عطف عليه، و"سواء" خبرٌ مُقدَّم، وقد أجاز أبو علي أيضًا أن يكون "سواء" مبتدأ، و "أقمت أم قعدت" خبره؛ لكونهما في الظاهر فعلين»[٣].

وما ذكره الرضي من وقوع الجملة في تقدير مفرد، مما يشترط في "أم" المتصلة، وسُمِّيت متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنَى بأحدهما عن الآخر[٤].

فـ"أم" الواقعة بعد "سواء" وهمزة التسوية لا تعطف إلا الجمل[٥]، «وأكثر ما تكون فعلية»[٦]، وهو الأكثر في لغة العرب، على أنه قد ورد بعدها الجملةُ الاسمية؛ كقول الشاعر[٧]:

---

(١) قال أبو علي في كتابه التعليقة على كتاب سيبويه ٢/٢٨٠، عند قول سيبويه: «ما أبالي أزيدًا لقيت أم عمرًا، وسواء عليَّ أزيدًا كلمت أم عمرًا»، قال: «جرى هذا على حرف الاستفهام من حيث كان تسوية، وإن لم يكن استفهامًا؛ لأن كل استفهام تسوية، ألا ترى أنك إذا استفهمت عن شيء؛ كان ما استفهمتَ عنه عندك وخلافه سواء، ولو لم يكن كذلك؛ كنتَ مُتيقِّنًا له غير مُستفهِمٍ عنه، فإنما جرى على التسوية حرف الاستفهام هنا من حيث كان التسوية يعم الاستفهام، فلم يكن استفهام إلا تسوية، كما جرى على تخصيص حروف النداء وإن لم يكن منادًى؛ لأن الاختصاص يقع عند النداء، وكل منادى مختص».

(٢) الكتاب ٣/١٦٩.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٧/١٨١.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥٩، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٠٤، ومغني اللبيب ١/٢٧٦.

(٥) انظر: شرح الرضي على الكافية ٧/١٨١، ومغني اللبيب ١/٢٧٦.

(٦) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢/٦٢٦.

(٧) وهو مُتمِّم بن نُوَيرة بن جمرة بن شداد بن تميم، كنيته أبو نَهشَلٍ، وهو من الصحابة ﷺ، والبيت في ديوانه ص١٠٥ ضمن قصيدة قالها يرثي بها أخاه مالكًا عندما قُتل في زمن أبي بكر الصديق ﷺ.

ولستُ أُبالِي بعدَ فَقْدِيَ مالِكًا أَمَوْتِيَ ناءٍ، أم هو الآنَ واقِعُ[١]

لكنه قليل.

فإن قيل: إن سيبويه مثَّل بالجملة الاسمية والفعلية في قوله:

«بابُ "أم" إذا كان الكلام بها بمنزلة "أيُّهما، وأيُّهم"؛ وذلك قولك: "أزيدٌ عندك أم عمرٌو"، و "أزيدًا لقيتَ أم بشرًا"»[٢]؟

فالجواب: إن أمثلته في "أم" التي بمعنى: "أيُّهما" و "أيهم"، ليس مما نحن فيه من "أم" التي تكون للخبرية، وهي ما سُبِقت بـ"سواء" أو "ما أبالي" أو "ليت شعري" أو نحوها[٣]، فلا تقع إلا بين جملتين[٤]؛ لأن ضابطهما أن يحل محلهما المصدر، فإذا قلت: "سواءٌ عليَّ أقمت أم قعدت"؛ أي سواء علي قيامك وقعودك[٥].

وأما في القرآن فلم يرد بعد "سواء" ونحوها مما يليها همزة التسوية و "أم" إلا الجملة الفعلية التي فعلها ماض، وهذا ما نصت عليه هذه الكلية النحوية، إلا أن قول الله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۖ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴿١٠٩﴾﴾[٦] محتملٌ؛ فقد وضعه بعض النحويين ضمن التي تكون بمعنى "أي"، كما هو ظاهر قول ابن مالك[٧] وابن هشام[٨]، فيكون معناها: "لا أدري أي زمن الذي توعدونه"، فلا إشكال حينئذٍ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو في شرح التسهيل ٣٦٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٠٠٦/٤، وأوضح المسالك ٣٦٨/٣، وشرح الأشموني ٤٢١/٢، وشرح التصريح ١٤٢/٢، وشرح شواهد المغني ١٣٤/١، ومغني اللبيب ٤١/١، والمقاصد ١٣٦/٤، وهمع الهوامع ١٣٢/٢.

(٢) الكتاب ١٦٩/٣.

(٣) انظر: الأصول لابن السراج ٢١٣/٢.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٢٩٦/١.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٢٩٦/١.

(٦) الأنبياء: ١٠٩.

(٧) شرح التسهيل ٣٥٩/٣.

(٨) أوضح المسالك ٣٣٣/٣.

وقيل: إنها ليست على حقيقة الاستفهام، وإنما هي بمعنى الخبر، كما هو قول أبي حيان[١] والشاطبي[٢]. وعلى هذا القول تكون الآية مما يُعترَض به على أبي علي الفارسي في قوله: «فإن قلت: أيجوز أن توقع الجملة التي من الابتداء والخبر موقعَ التي من الفعل والفاعل في نحو: "سواء عليَّ أقمت أم قعدت"، فتقول: "سواء عليَّ أدرهم مالك أم دينار"، و "ما أبالي أقائم أنت أم قاعد"؟

فالقول في ذلك: إن أبا الحسن يزعم أن ذلك لا يحسن، قال: وكذلك لو قلت: "ما أبالي أتقوم أم تقعد" لم يحسن؛ لأنه ليس معه الحرف الذي يجزم، ومما يدل على ما قال: أن ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء مع المثال الماضي»[٣]، فذكر الآيات، واختصاصه بالماضي علَّله بأن معه الحرف الذي يجزم بخلاف المضارع.

فإعراب "سواء" في قولك: "سواءٌ عليَّ أقمت أم قعدت" كما يرى الرضي أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديرُه: "الأمران سواءٌ عليَّ"، ثم بيَّن الأمرين بقوله: "أقمت أم قعدت"، وهذا بمعنى: "إن قمت وإن قعدت"، قال: «والجملة الاسمية المتقدمة -أي: الأمران سواء- دالَّةٌ على جزاء وشرط ... ألا ترى إلى إفادة الماضي في مثله معنى المستقبل، وما ذلك إلا لتَضمُّنِه معنى الشرط، وأما قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ١٩٣﴾[٤] فلتقدُّمِ الفعلية، وإلا لم يَجُزْ»[٥].

فآية الأعراف المتقدمة فيها أسلوب جائز من أساليب العرب، فيقولون: "سواءٌ عليَّ أقمت أم أنت قاعد"، كما قاله الفراء[٦]؛ وإن كان الأكثر في لغة العرب هو الأكثر في القرآن، وهو عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية في هذا الأسلوب؛ قال عضيمة: «جاءت "أم"

(١) البحر المحيط ٣٤٩/٢.
(٢) المقاصد الشافية ٩٩/٥.
(٣) الحجة للقراء السبعة ٢٧٠/١.
(٤) الأعراف: ١٩٣.
(٥) شرح الرضي على الكافية ١٨١/٦.
(٦) معاني القرآن ٤٠١/١.

المتصلة بعد همزة التسوية الواقعة بعد "سواء" في ست آيات، توسَّطت جملتين فعليتين في خمسٍ منها، وعادلت بين فعلية واسمية في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ١٩٣﴾[١]، والجمل الفعلية التي جاءت بعد لفظة "سواء" كان فعلُها ماضيًا في القرآن»[٢].

فهذان أمران ذكرهما عضيمة، وقد يُعترَض بهما على هذه الكلية النحوية؛ هما:

الأول: معادلة "أم" بعد "سواء" بين جملة فعلية واسمية؛ وهي في قول الله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ١٩٣﴾[٣]، «كان القياس: "أدعوتموهم أم صَمَتُّم"، لكنه عدل إلى اسم الفاعل؛ مراعاةً لفواصل الآي، ولأن اسم الفاعل يفيد ما يفيد الماضي وزيادة»[٤].

فقوله: ﴿أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ١٩٣﴾[٥] بمنزلة: "أم صمتم"، كما قاله سيبويه[٦]، فلا يعارض بها الكلية النحوية لهذه الأمور، ولتقدم الفعلية على الاسمية كما في قول أبي علي[٧] وقد تقدم.

الثاني: الجمل الفعلية بعد "سواء" جاءت في القرآن بالفعل الماضي، إلا ثلاث آيات ورد فيها الفعل بعد "أم" منفيًّا بـ"لم"، ومعلوم أن "لم" لا تدخل إلا على الفعل المضارع؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٦﴾[٨]، وقال: ﴿قَالُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَوَعَظۡتَ أَمۡ لَمۡ تَكُن مِّنَ ٱلۡوَٰعِظِينَ ١٣٦﴾[٩]، وقال: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ

---

(١) الأعراف: ١٩٣.
(٢) دراسات لأسلوب القرآن ١/٣٨٥.
(٣) الأعراف: ١٩٣.
(٤) غرائب التفسير وعجائب التأويل لتاج القُرَّاء ١/٤٣١.
(٥) الأعراف: ١٩٣.
(٦) الكتاب ٣/٦٤، و ٣/١٠٨.
(٧) انظر: الحجة للقراء السبعة ١/٢٧٠.
(٨) البقرة: ٦.
(٩) الشعراء: ١٣٦.

﴿تُنذِرْهُمْ﴾[١]، وقال: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[٢].

وهذا لأن الفعل المضارع المنفيَّ بـ"لم"، في معنى الفعل الماضي؛ قال أبو حيان: «وعادل: ﴿أَوَعَظْتَ﴾ بقوله: ﴿أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ ﴿١٣٦﴾﴾[٣]، وإن كان قد يعادله: "أم لم تَعِظْ"، كما قال: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾[٤]؛ لأجل الفاصلة ... وكثيرًا ما يَحسُن مع الفواصل ما لا يَحسُن دونه. وقال الزمخشري: بينهما فرق؛ يعني بين ما جاء في الآية، وهي: "أم لم تَعِظْ"، قال: لأن المراد: "سواءٌ علينا أفعلتَ هذا الفعل الذي هو الوعظُ، أم لم تكن أصلًا من أهله ومباشرته"، فهو أبلغ في قلَّةِ اعتدادهم بوعظه من قولك: "أم لم تَعِظْ"»[٥].

وثمة أمر وهو أن ما ورد آنفًا مما يمكن الاعتراض به، إنما هو من المعطوف الواقع بعد "أم"، وهو فرع عن المعطوف عليه الواقع قبلها؛ فجاز حملُ الفرع على الأصل كما تقدم، ولم يأتِ المعطوف عليه إلا بالفعل الماضي، فاطَّردت الكلية النحوية.

(١) يس: ١٠.
(٢) المنافقون: ٦.
(٣) الشعراء: ١٣٦.
(٤) إبراهيم: ٢١.
(٥) البحر المحيط ٨/١٨٠.

الفصل السابع
أثر الكليات النحوية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أثر الكليات النحوية في معرفة أساليب القرآن النحوية.

المبحث الثاني: أثر الكليات النحوية في الترجيح عند الخلاف النحوي.

المبحث الثالث: أثر الكليات النحوية في تسهيل النحو.

المبحث الأول
أثر الكليات النحوية في معرفة أساليب القرآن النحوية

الأساليب جمع أسلوب، وكلُّ شيء امتدَّ على غير امتناع فهو أسلوب[١]؛ لذا فالطريق الممتد أسلوب، والوجه والمذهب أسلوب، كما في قولهم: "أنتم في أسلوب شر"[٢]، ويُقال: أخذ في أساليب من القول؛ أي أفانينَ منه[٣]، فالأسلوب لغةً: الطريق والوجه والمذهب.

واصطلاحًا، عرَّفه الجرجاني بقوله: «الأسلوب: الضرب من النظم، والطريقة فيه»[٤]، وقال ابن خلدون: إنه «المنوال الذي تُنسَج فيه التراكيب»[٥]، وقال الجوهري: «الأفانين: الأساليب، وهي أجناس الكلام وطُرُقُه»[٦].

فالأساليب النحوية هي: طُرُقُ الكلام وَفْقَ سنن لسان العرب؛ للتعبير عن الأغراض المقصودة.

وقد كان العرب قبل الإسلام لهم عناية فائقة بالأساليب، في «زمنٍ سما فيه شأنُ البيان، وجلَّتْ مكانته في صدور أهله، وعُرِفوا باللَّسن والفصاحة، وقوة العارضة في الإعراب عن خوالج النفوس، والإبانة عن مشاعر القلوب»[٧].

وقد أنزل الله -تبارك وتعالى- كتابه العظيم على نبيِّنا محمد ﷺ، وتحدَّى العربَ أن يأتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا! وقد أدركوا عظمته وإعجازه، حتى قال قائلهم لَمَّا سمع القرآن: «والله لقد سمعتُ منه كلامًا، ما هو من كلام الإنس، ولا من كلام الجن، وإن له لَحلاوةً، وإن عليه لطلاوة، وإن أعلاه لمُثمِرٌ، وإن أسفله لمُغدِق، وإنه ليعلو ولا يُعلَى عليه،

---

(١) انظر: مجمل اللغة لابن فارس ص٤٧٠.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ٣٠٢/١٢.

(٣) انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٥٠٥/٨، ولسان العرب ٤٧١/١.

(٤) دلائل الإعجاز ص٣٣٨.

(٥) مقدمة ابن خلدون ص٣٦٨.

(٦) الصحاح ٢٧/٦.

(٧) إعجاز القرآن للباقلاني ص٥.

وما يقول هذا بشرٌ»[١].

ومن الأعراب مَن سجد لفصاحته، لـمَّا سمع رجلًا يقرأ قولَ الله تعالى: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾[٢]، «وكان موضع التأثير في هذه الجملة هو كلمة "اصدَعْ" في إبانتها عن الدعوة، والجهر بها، والشجاعة فيها، وكلمة "بما تُؤمَر" في إيجازها وجمعها.

وسمع آخرُ رجلًا يقرأ: ﴿فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ خَلَصُواْ نَجِيّٗا﴾[٣]؛ فقال: "أشهدُ أن مخلوقًا لا يقدر على مِثْلِ هذا الكلام[٤]!

وكونُ النبي ﷺ تحدَّى به، وأن العرب عجزوا عن معارضته؛ مما عُلِم بالضرورة إجمالًا، وتصدى أهل علم البلاغة لتفصيله»[٥].

فإن قيل: إن هذا الكلام المتقدِّم إنما هو في البلاغة، ولا يدخل في الكليات النحوية وأثرها على بيان الأساليب النحوية؟

فالجواب: إن هذا الكلام في الأساليب النحوية، يُراد منه أن العرب قبل ظهور النحو كانوا يعلمون بلاغةَ القرآن وإعجازه، وأنه جاء على أعلى الأساليب وأحسنها؛ وهذا لأنهم أهل البيان والفصاحة والإعراب، ولم يَفْشُ فيهم اللحن، بل كانوا يدركون الأساليب العربية بسليقتهم.

لكن بعد انتشار اللحن، دعت الحاجة إلى ضبط النحو والإعراب بقواعده وشواهده، ومن هذه القواعدِ الكلياتُ النحوية؛ فهي تؤدي إلى الهدف الأسمى، وهو معرفة الأساليب النحوية التي مَن ضبطها وأدركها؛ ظهر له إعجازُ القرآن وفصاحته وبلاغته، ولهذا قال عبد القاهر الجرجاني: «النظم تَوخِّي معاني النحو، وهو معدن البلاغة»[٦].

---

(١) ذكره البيهقي في دلائل النبوة ١٩٩/٢.

(٢) الحِجر: ٩٤.

(٣) يوسف: ٨٠.

(٤) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض ٢٦٢/١.

(٥) التحرير والتنوير لابن عاشور ١٠٧/١.

(٦) دلائل الإعجاز ص٥٢٥.

وتتفاوت أنظار الناس إلى إعجاز القرآن وبلاغته بحسَبِ معرفتهم بالنحو والإعراب، وهذه المعرفة تثمر معرفة عادات القرآن الأسلوبية، التي منها الكلياتُ النحوية.

وأما القرآن الكريم فقد أُنزل بأفصح الأساليب العربية وأبلغها؛ قال الخطابي مبينا أن الأسلوب الأدبي يعتمد على ثلاثة أشياء هي: «لفظ حامل، ومعنًى قائم به، ورباط له، فإذا تأمَّلت القرآن وجدتَ هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة، حتى لا ترى شيئًا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظمًا أحسن تأليفًا وأشد تلاؤمًا وتشاكلًا من نظمه.

أما المعاني؛ فلا خفاء على ذي عقل أنها هي التي تشهد لها العقول بالتقدم في أبوابها، والترقي إلى أعلى درجات الفضل نحو نعوتها وصفاتها، وقد توجد هذه الصفات على التفرق في أنواع الكلام، أما أن تكون مجموعة في نوع واحد منه فلم تُوجَد إلا في كلام العليم القدير، فتفهَّمِ الآن واعلَمْ أن القرآن صار مُعجِزًا؛ لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن مضمون التأليف، مُضمَّنًا أصحَّ المعاني»[(١)].

فكما أن القرآن الكريم بهذه المثابة من علوِّ الأساليب، والإعجاز والبلاغة؛ فلا ريب أن الكليات النحوية في إعراب القرآن، فيها من الأساليب أقواها وأحسنها وأشهرها؛ لأن الكليات أُخِذت من استقصاء الشواهد القرآنية للمسألة النحوية.

وبهذا يمكن أن نُقسِّم الأساليب النحوية الواردة في القرآن إلى قسمين:

الأول: أساليب في مسألة نحوية وردت في لغة العرب، وجاء القرآن على هذه الأساليب؛ مثل: «مِن عادات القرآن حذفُ الخبر؛ وذلك لوجود ما يدل على المحذوف»[(٢)]، فالخبر المحذوف في القرآن كثير، وغير المحذوف أيضًا كثير جدًّا، ولم أجد مَن حصره بكلية نحوية.

وهذه الأساليب كثيرة جدًّا؛ لأن كلَّ ما ورد في القرآن فقد ورد في لغة العرب، وقد ذُكِرت في كتابينِ؛ هما: "عادات القرآن الأسلوبية" للدكتور راشد الثنيان، و "دراسات لأسلوب القرآن" لمحمد عبد الخالق عُضَيمة.

---

(١) إعجاز القرآن للخطابي، مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص٢٧.

(٢) عادات القرآن الأسلوبية للثنيان ٢٠٦/١.

الثاني: أساليب في مسألة نحوية، جاء القرآن الكريم على أسلوب واحد منها، وهذا فيه استقصاء للشواهد القرآنية الواردة على هذا الأسلوب، فتتكون الكليات النحوية من هذا الاستقصاء، وقد اشتمل البحث على جملة من هذه الأساليب، ومنها:

١- طريقة القرآن في النكرات المرادِ بها الأعلامُ يكون بتعريفها بالقرائن، وإنما أتت هذه الأعلام بقالب النكرات لأغراض أخرى.

٢- طريقة القرآن في الضمائر التي تكون لفعل واحد هو الاتصال مُطلَقًا، فإن كان الضمير فاعلًا فالاتصال واجب على كل حال؛ لأن الفاعل كالجزء من الفعل، وإن كان بعد الفعل ضميران مفعولان فهما متصلان به أيضًا، ولكن يتقدمهما الأعرفُ منهما.

٣- طريقة القرآن في اسم الإشارة الذي يُشار به إلى جمعٍ أنه يكون غالبًا للعاقل، ويأتي ممدودًا لا مقصورًا.

٤- طريقة القرآن في جميع أسماء الإشارة أنها تكون: إما للقريب، أو للبعيد، ولا إشارة فيه إلى المتوسِّط بذاته؛ لأن الإشارة إلى المتوسط تندرج في القرب أو البعد.

٥- طريقة القرآن في المبتدأ والخبر الواقعينِ بعد "إذا" الفجائية: أن المبتدأ والخبر ثابتانِ؛ أي صُرِّح بهما.

٦- طريقة القرآن حملُ الإعراب المقدَّر على الإعراب الظاهر، كما في نصبِ خبرِ "ما" الحجازية.

٧- طريقة القرآن في "عسى" المبالغةُ في معناها؛ وهو الرجاء، حتى أصبح الرجاء متحققًا؛ لذا مُنعت من التصرُّف، فهي جامدة.

٨- طريقة القرآن في "عسى" أن تكون مُوحَّدةً ليس فيها ضمير ظاهر، إلا إذا جاء قبلها الاستفهام فيتصل بها الضمير الظاهر.

٩- طريقة القرآن في خبر "كاد" و "عسى": أن يكونا من الأفعال المضارعة، اقترن "أن" بخبر "عسى"، وخلا منه خبرُ "كاد".

١٠-طريقة القرآن في أسلوب نفي الانبغاء: أن يكون الفعل فيه مُسنَدًا إلى الفاعل غالبًا، مع وروده أحيانًا بالإسناد إلى المفعول.

١١-طريقة القرآن في الأفعال المضارعة الواقعة بعد "إمَّا" الشرطية: أن يقترن بها نونُ التوكيد الثقيلة.

١٢- طريقة القرآن في فاعل "كفى": أنه غالبًا ما يكون مجرورًا بالباء؛ وهو بمعنى "حَسْبُ"، أو "اكتف"، وأما إذا تعدى إلى فاعله مباشرةً فهو بمعنى "وقى".

١٣- طريقة القرآن أن يُحمَل على أفصح اللغات وأشهر الأعاريب؛ ولهذا جاء على لغة أهل الحجاز إلا قليلًا، ولا ينبغي أن يُحمَل على الضعيف أو القليل أو الشاذِّ.

١٤- طريقة القرآن في تمييز "كأيِّن" أن يكون مجرورًا بـ"مِن".

١٥- طريقة القرآن في الاستثناء المنقطع غير الموجب: أن يأتي المستثنَى منصوبًا دائمًا.

١٦- طريقة القرآن في الاستثناء المسبوق بنفي أو شبهه: الجواز في أن يكون المستثنى مرفوعًا أو منصوبًا، إلا في كلمة التوحيد "لا إله إلا الله"، ونحوها؛ فلم يأتِ فيها المستثنَى إلا على الرفع.

١٧- الأساليب القبيحة لم تَرِدْ في القرآن؛ وهذا كالجمل الاسمية الواقعة بعد "إذ"، يَقبُح أن يكون الخبر فيها فعلًا ماضيًا، ولم يرد في القرآن لا هو ولا الفعل المضارع، وطريقةُ القرآن في هذا أن يأتي الخبر مفردًا، أو ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا.

١٨- طريقة القرآن في "أم" المعادلة بعد "سواء": أن تعطف الجمل الفعلية أو ما هو في معناها.

ومما يلحظه القارئ الكريم كثرةَ التقييدات في هذا النوع من الأساليب، مقارنةً بالنوع الأول؛ لأن النوع الأول فيه عموم، وأما النوع الثاني ففيه اختيار القرآن لأسلوب دون أسلوب؛ ولهذا صار النوع الثاني أقلَّ مقارنةً بالنوع الأول، وإلا فمَن تتبَّع غير ما ذُكر آنفًا؛ فسيجد أساليب أخرى أضعافها.

المبحث الثاني

أثر الكليات النحوية في الترجيح عند الخلاف النحوي

ظهر الخلاف النحوي بظهور النحو؛ فوقع بين أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير، وغيرهم، كما هو مُدوَّن في كتب النحويين؛ كـ"كتاب سيبويه"[١]، ثم تطوَّر وتشعَّب على مرِّ العصور.

وهذا الخلاف إنما وقع لاحتجاج كلِّ قوم بما لديهم من أدلة، وأدلةُ النحو التي يُحتكَم إليها هي: السماع، والقياس، والإجماع[٢].

وأقواها السماع، وأصحُّه كلامُ الله تعالى بقراءاته المتواترة، وهو عند النحويين أوثقُ مصادر السماع وأعلاها؛ لهذا قال سيبويه: «القراءةُ لا تُخالَف؛ لأن القراءةَ السُّنَّةُ»[٣]، وقال ابن أبي الربيع: «القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعةٌ، ورواية مضبوطة، والتعليل والنظر من وراء ذلك»[٤].

وهذا أمر ظاهر، بَيْدَ أن الكليات النحوية لها أثر ظاهر في الترجيح؛ لتعلُّقِها بالقرآن الكريم، من حيث النحو القرآني، المستقرَأ من أسلوب القرآن الكريم، وقد قال ابن خالويه: «قد أجمع الناس جميعًا أن اللغة إذا ورَدتْ في القرآن؛ فهي أفصحُ مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك»[٥].

وهذا النص من ابن خالويه، فيه أثر الكليات النحوية في الترجيح؛ لأنه حكى الإجماع على أن اللغة الواردة في القرآن هي الأفصح، والحكمُ بالأفصح ترجيحٌ؛ فعلى هذا تكون الكليات النحوية في إعراب القرآن هي الأفصحَ، وهي الراجحة.

فإن قيل: إن الأفصح هو القياس، وقد وردت كلية نحوية في "ما" الحجازية كما تقدم، ولغة

---

(١) انظر: الكتاب ٧٧/٢، و ١١٢/٢، و ٤١٠/٢، وغير هذه المواضع كثير.

(٢) انظر: الاقتراح للسيوطي ص٦٧.

(٣) كتاب سيبويه ١٤٨/١.

(٤) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٨٣٩/٥.

(٥) نقله السيوطي في المزهر ١٦٨/١.

تميم هي الأقيس؟

فالجواب: إن القرآن الكريم يُحمَل على الشائع من لغة العرب، سواء وافَق القياس أم لم يوافقه؛ قال ابن جرير الطبري: «ولا يجوز أن يُحمَل تأويل القرآن إلا على الأظهر الأكثر من الكلام المستعمَل في أَلسُنِ العرب، دون الأقلِّ، ما وُجِد إلى ذلك سبيل، ولم تَضطرَّنا حاجةٌ إلى صرفِ ذلك إلى أنه بمعنى واحد، فيُحتاجَ له إلى طلب المخرج بالخفيِّ من الكلام والمعاني»[١].

وأما القياس فقد يكون على الكثير الشائع من لغة العرب، وهو الأكثر، وربما يكون القياس على الأقل؛ قال ابن جني: «وإنْ شَذَّ الشيءُ في الاستعمال، وقَوِي في القياس؛ كان استعمالُ ما كثُر استعماله أَوْلَى، وإن لم يَنْتَهِ قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله.

من ذلك: اللغةُ التميمية في "ما" هي أقوى قياسًا، وإن كانت الحجازية أيسر استعمالًا، وإنما كانت التميمية أقوى قياسًا من حيث كانت عندهم كـ"هل" في دخولها على الكلام مباشرة، كل واحد من صدرَيِ الجملتينِ: الفعل، والمبتدأ، كما أن "هل" كذلك، إلا أنك إذا استعملتَ أنت شيئًا من ذلك؛ فالوجه أن تحمله على ما كثُر استعماله، وهو اللغة الحجازية؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل؟

وأيضًا فمتى رابَك في الحجازية ريبٌ؛ من تقديمِ خبرٍ، أو نقضِ النفي؛ فَزِعتَ إذْ ذاك إلى التميمية، فكأنك من الحجازية على حَرْدٍ، وإن كثُرت في النظم والنثر»[٢].

والحكم بالقياس في هذه المسألة أثبته سيبويه[٣]، وقولُ ابن جني: إن اللغة التميمية أقوى قياسًا؛ دليل على أن الحجازية أيضًا مَقِيسةٌ، بل إنه حكى هذا عن سيبويه فقال: «ألا ترى إلى قوة قياس قول بني تميم في "ما"، وأنها ينبغي أن تكون غير عاملة في أقوى القياسينِ عن سيبويه، ومع ذا فأكثرُ المسموع عنهم إنما هو لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن؛ وذلك أننا بكلامهم ننطق، فينبغي أن يكون على ما استكثروا منه يُحمَل»[٤].

---

(١) جامع البيان ٦/٣٦٥.

(٢) الخصائص ١/١٢٦.

(٣) الكتاب ١/٥٧.

(٤) الخصائص ٢/٢٦٢.

فالقرآن يُحمَل على الأكثر من لغة العرب؛ فلغة أهل الحجاز هي الواردة في القرآن، ومقيسةٌ أيضًا، فيتنزل عليها قولُ ابن جني: «إذا فشا الشيءُ في الاستعمال، وقوي في القياس؛ فذلك ما لا غاية وراءه»(١).

ومما يَحسُن التنبيه عليه: أن الأقيس لا يلزم أن يكون هو الأفصح، وقد ذكر الزجاجُ أن لغة أهل الحجاز هي اللغة القُدْمى الجيدة؛ لأنها لغة القرآن(٢).

وبهذا يتبين الترجيح بالكليات النحوية في إعراب القرآن الكريم؛ لأن الكليات بُنيت على الأكثر استعمالًا ولو خالف القياس، قال الشاطبي: «والكلية من حيث هي كليةٌ في هذه الصناعة، قد تَكذِب في بعض جزئياتها فلا تَطَّرِد»(٣)، فيكفي كثرةُ الاستعمال، فإذا اطَّردتْ – كما في كثير من الكليات النحوية في هذا البحث– فيكون الترجيح بها أقوى المُرجِّحات.

ومن هذا: الترجيحُ بلغة أهل الحجاز؛ لأن القرآن نزل بها إلا قليلًا، كما قال ابن مالك(٤)؛ فكثرة استعمال القرآن للغة أهل الحجاز يُعَدُّ من المرجِّحات.

وهذا كله من آثار الكليات النحوية من حيث منهجيةُ الترجيح، وأما آثارها من حيث المسائلُ النحوية فكثيرة، ومنها ما يأتي:

١– ترجيح اتصال الضمائر المنصوبة بالفعل على انفصالها، وترجيح تقدُّمِ أقربها ابتداءً بالمتكلِّم فالمخاطَب فالغائب.

٢– ترجيح "لعلِّي" على "لعلَّني"، وترجيحُ "ليتني" على "ليتي".

٣– ترجيح المدِّ في "أولاء" على القصر: "أولى".

٤– ترجيح الإشارة إلى مرتبتينِ: (قُربَى، وبُعدَى)، على قول الجمهور: إن المراتب ثلاثٌ: قربى، ووسطى، وبعدى.

---

(١) الخصائص ١/١٢٧.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/١٠٨.

(٣) المقاصد الشافية للشاطبي ٣/٨٦٧.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٨٧.

٥- ترجيح قول سيبويه على قول الكسائي في المسألة الزُّنبُورية.

٦- ترجيح "ما" الحجازية العاملة عملَ "ليس"، على "ما" التميمية المهملة.

٧- الترجيح لـ"عسى" في أن تكون تارة فعلًا، وتارة حرفًا، على القول بفعليَّتِها مطلقًا، أو حرفيتها مطلقًا.

٨- ترجيح الوجوب في "عسى" على مقاربتها.

٩- ترجيح تجرُّدِ "عسى" التامة من الضمائر، وهي لغة أهل الحجاز، على وجود الضمائر، وهي لغة بني تميم.

١٠-ترجيح استعمال "أن" في خبرِ "عسى"، وترجيح خلوِّ خبرِ "كاد" من "أن".

١١-ترجيح قراءة ﴿يَغُل﴾ ونحوِها مما وقع في نفي الانبغاء بعدَ "ما كان" ونحوه، بالإسناد إلى الفاعل، على ﴿يُغل﴾ بالإسناد إلى المفعول.

١٢-ترجيح توكيد الفعل المضارع الواقع بعد "إما" الشرطية بالنون، على خلوِّه من نون التوكيد.

١٣-ترجيح جرِّ فاعلِ "كفى" بالباء.

١٤-ترجيح خلوِّ القرآن من لغة: "أكلوني البراغيث".

١٥-ترجيح جرِّ تمييزِ "كأيِّن" بـ"مِن"، على الأصل في التمييز وهو النصب.

١٦-ترجيح النصب في المستثنَى المنقطع على الإبدال.

١٧- ترجيح رفع المستثنى في كلمة التوحيد "لا إله إلا الله"، ونحوها.

١٨-ترجيح وقوع الخبر في الجملة الاسمية بعد "إذْ" مفردًا، أو ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، على وقوعه فعلًا مضارعًا أو ماضيًا.

١٩-ترجيح معادلة "أم" بعد "سواء" بين جملتين فعليتين، على كونها بين جملتين اسميتين، وترجيحُ كون الفعل في الجملتين الفعليتين فعلًا ماضيًا، على غيره.

وهذه الترجيحات غالبُها في ترجيح اللغة الجُودَى على لغة أخرى جيِّدة؛ لهذا قال

السيرافي: «فليس كلُّ كلام جارٍ صحيح جاء في القرآن؛ ألا ترى أنه ما جاء في القرآن: "ما زيد قائم"، ولا خلاف في أنه جيِّد صحيح»[١].

(١) شرح الكتاب ٤٥٦/٢.

المبحث الثالث

أثر الكليات النحوية في تسهيل النحو

يُعَدُّ التسهيل مطلبًا لجميع العلوم، إلا أنه لا يتأتى إلا لمن طلب العلم، وبذل أسبابه؛ فهو لا يُنال براحة الجسد، وبهذا شَرُف أهل العلم وبرَّزوا، وتفاوتوا فيما بينهم، ولو كان متاحًا لكل أحد لأصبح العلماء كثيرين، والواقع أنهم قليل!

وتسهيل النحو فيه اتجاهات ومناهج(١)، والذي يبدو من مسالك أهل التسهيل في النحو أنهم على قسمين:

الأول: فريق يرون تسهيل النحو بالاستفادة من جهود النحويين المتقدمين؛ وهذا ما عليه أغلبُ النحويين منذ تأليف المبرد لكتابه "المقتضب"، الذي قام بتيسير "كتاب سيبويه" بعبارة سهلة، وخالَفه في بعض المسائل، ثم ابن السراج الذي عقَل النحو في كتابه "الأصول"، وغيرهما من المصنِّفين الذين صنَّفوا المتون والمختصرات النحوية؛ كـ"الإيضاح" لأبي علي الفارسي، و "الجمل" للزجاجي، و "الكافية" لابن الحاجب، و "المفصَّل" للزمخشري، و "مُلْحة الإعراب"، ثم شُرحت هذه الكتب، وأُلِّف أضعافها من المصنَّفات.

وقد ألَّف ابنُ مالك كتابه "تسهيل الفوائد"، ونظَم "الألفية"؛ تسهيلًا على الطلاب، وهذا أبو حيان يقول في مقدمة كتابه "الارتشاف": «وقصدت بذلك -يعلم الله- تسهيلَ ما عسُر إدراكه على الطلاب، وتحصيل ما أرجوه في ذلك من الأجر والثواب»(٢).

الثاني: فريق يطلبون تسهيلًا يعود على جهود النحويين المتقدمين بالذم والإبطال! وهذا الأمر ظهرت بوادره عند ابن الطَّراوة(٣)، والسُّهَيلي(٤)، وابن مَضَاءٍ(٥)، وفي العصر الحديث ظهر

---

(١) انظرها في كتاب: اتجاهات تجديد النحو عند المُحْدَثين لأحمد الزهراني في ص٢.

(٢) ارتشاف الضرب ١/٤.

(٣) انظر رأيه عن الإعراب عند ظهور المعنى في: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١/٢٦٢.

(٤) انظر رأيه في عامل المفعول لأجله في كتابه: نتائج الفكر ص٣٩٥.

(٥) انظر كتابه: الرد على النحاة.

عدد ممن تمثَّل هذا الاتجاه، من أبرزهم: إبراهيم مصطفى الذي اتَّكأ على التسهيل في نقده للنحو، وأنه يطمع أن يُغيِّر منهج البحث النحوي، ويرفع عن المتعلِّمين إصرَ هذا النحو، ويُبدِلَهم منه أصولًا سهلة يسيرة؛ لأن طبيعة التلاميذ تأبى هذه القواعد(١)، وقد أثَّر إبراهيم مصطفى فيمن أتى بعده(٢).

ولم يكن إدراك التسهيل يومًا مما يُعاب به على العلوم، وإن كان بعض مَن يتصدى لتعليم النحو قد يُتَّهَم بعدم التسهيل، لكن العلم ذاته وهو –هنا– علم النحو له قواعده التي أُسِّست، ومُؤلَّفاته التي صُنِّفت، وتتابع العلماء عليها، ونفَوْا عنها ما قد يُوهِم اضطرابها أو تناقضها؛ فالقدح إنما يكون في الأمور المنهجية كالاضطراب أو التناقض، أو الخطأ في الاستدلال أو القياس أو نحو ذلك.

وأما عدم التسهيل فأمر نسبي، كلٌّ قد يدعيه؛ فهؤلاء الذين يرون أن النحو صعبٌ على المتعلمين، لو وضعوا هم قواعد، واجتهدوا فيها، وحرَّروها؛ فإنه يمكننا أن نقول: إنها جانبت التسهيلَ، وهي صعبة على المتعلمين.

ولم يُقدِّم هؤلاء بتسهيلهم نحوًا جديدًا يُغنِي عن نحوِ المتقدمين، بل أسهموا بتثبيت قواعده من خلال رجوع الباحثين إلى كتب التراث النحوي؛ لاستخراج كنوزها، وفوائدها للرد عليهم.

وإن الكليات النحوية في إعراب القرآن، استُخرجت من كلام المتقدمين، وأظهرت جهودهم في صياغة ما استقرؤوه بعبارة سهلة، مُستنِدة في هذا الاستقراء إلى آيات القرآن الكريم الذي قال الله تعالى فيه: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾(٣).

وإن أبرز أثرٍ للكليات النحوية في تسهيل النحو: اشتمالها على العبارات الموجَزة، المبدوءة بكلمة "كل" التي تفيد العموم، الموافِقة للعقل؛ قال الطوفي: «وتقديم الأمور الكلية على الجزئية معلومُ الحسن بمناسبة العقل؛ لأن الكليات هي قواعدُ يُرَدُّ إليها، وينبني عليها جزئياتُ

(١) انظر: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ص٩.

(٢) انظر: المنوال النحوي للدكتور عز الدين مجدوب ص١٣.

(٣) القمر: ١٧.

العلم»[١].

وهذه الكليات تشتمل على قواعد نحوية، ليست كالقواعد الأخرى، ولكنها أجودها وأقواها، مُتضمِّنة آيات القرآن الكريم، فجمعت بين العبارة الموجزة، وقوة الاستدلال، واكتساب أقوى الأساليب، والترجيح بهذه الكلية المَصُوغة من كلمات متعددة.

فمثلًا: "كلُّ مُستثنًى منقطع في القرآن فهو منصوب"، هذه الكلية النحوية تضمنت أمورًا:

١- سهولة حفظها، وفهمها، ونظمها، فالكليات النحوية عندما تُنظم؛ تكون عبارتها واضحة سهلة، كما في قول الحريري:

فكلُّ ما رُبَّ عليه تدخلُ فإنَّهُ مُنكَّرٌ يا رَجُلُ[٢]

ونحو قول ابن مالك:

وكلُّ ما قُرِّرَ لاسمِ فاعلِ يُعطَى اسمَ مفعولٍ بلا تَفاضُلِ[٣]

٢- ضبط المسألة النحوية بشواهدها المتواترة.

٣- تضمنت الاستشهاد بأكثرَ من إحدى عشرة آية[٤]، من خلال قول: (في القرآن).

٤- معرفة الاستثناء المنقطع من خلال معنى الآيات.

٥- ترجيح لغة أهل الحجاز وهي النصب، على الإتباع وهو لغة بني تميم.

٦- الترجيح بها في شواهد النحو الأخرى.

٧- استعمالها أسلوبًا نحويًّا في الكتابة والكلام، وتقديمه على الإتباع.

وبهذا، فلا ريب أن إدامة النظر في الكليات النحوية التي ذكرها النحويون، يُسهِم بالمزيد

---

(١) شرح مختصر الروضة ٩٧/١.

(٢) ملحة الإعراب ص٧.

(٣) ألفية ابن مالك ص٣٩.

(٤) انظرها في: دراسات لأسلوب القرآن لعُضَيمة ٣٣٤/١.

من تحريرها، والاستدراك عليها، ووضعِ كليات أصول، وأخرى مُتفرِّعة عنها، وهي ما تُسمَّى بالضوابط؛ لتضبط المسائل في أبواب النحو، وتُسهِّلها على المتعلمين.

الخاتمة

الخاتمة

بعد حمدِ الله تعالى على إتمام البحث، هذه أبرز النتائج التي توصلت إليها:

١- الكليات النحوية أخصُّ من القواعد النحوية، ولها سماتها وشواهدها المطردة أو الأغلبية.

٢- بالاستقراء استُنتِج النحو بقواعده، ومنها الكليات النحوية، وباستقراء مسائل النحو من آيات القرآن، ظهرت الكليات النحوية في إعراب القرآن.

٣- اعتنى العلماء بالكليات النحوية العامة، والخاصة بإعراب القرآن، وبثوها في مصنَّفاتهم، وقد لا تكون صريحةً، وإنما تحتاج إلى استنباط، ومِن ثَمَّ صوغها على نسق الكليات.

٤- الكليات النحوية قد تكون أغلبية، وهذا لا يُخرِجها من الكليات، بل تدخل فيها لغةً واصطلاحًا.

٥- الكليات النحوية في إعراب القرآن تكون في جميع أبواب النحو: في النكرة والمعرفة، وفي الجملة الاسمية ومُكوِّناتها، والجملة الفعلية ومكوناتها، ونحو ذلك من مُكمِّلات الجملتينِ.

٦- للكليات النحوية أثرٌ في معرفة أساليب القرآن النحوية، واختيار أرجحها؛ فتترجح لغةُ الحجازيين، ويترجح ما كثُر استعماله ولو خالف القياس، ويترجح حملُ الإعراب المقدَّر على الظاهر، وتترجح بعض القراءات على بعض، ونحو ذلك.

٧- للكليات النحوية أثر في ترجيح الأقوال بين النحويين، فمثلا: يترجح قول سيبويه في المسألة الزنبورية، وفي لغة "أكلوني البراغيث"، ونحوهما، على قول غيره؛ استنادًا للكليات النحوية المبنية على كثرة الاستعمال في القرآن.

٨- للكليات النحوية أثر في تسهيل النحو؛ بما احتوته من وجازة في اللفظ، وعموم في المعنى، مما يتوافق مع جهود النحويين والمفسرين، ولا تعود على جهودهم بالإبطال أو الذم، بل تنشر علومهم، وتُبرز فضائلهم، وتُسهِّل المسائل على المتعلمين بما تحويه من جزئيات كثيرة.

إن الكليات التي جاءت في البحث ما هي إلا نماذج يُستدَلُّ بها على غيرها؛ لأن كتب النحو والتفسير والقراءات وغيرها ككتب الفوائد المتفرقة التي يجمعها عالم نحوي، يوجد فيها

شيء كثير من المنصوص عليه من هذه الكليات، وأما الكليات المستنبَطة فأكثرُ من هذا بكثير.

ومجال البحث في الكليات النحوية ذو شُعَبٍ، وفيه عدد من الموضوعات المقترَحة، التي لم تُدرس حسَبَ علم الباحث؛ كالكليات النحوية العامة، ونعني بـ"العامة": التي تكون في النحو عمومًا، وكليات الصرف في إعراب القرآن الكريم، ودراسة الكليات النحوية دراسةً نظريةً، ومناهج النحويين والمفسرين والفقهاء في تناولهم للكليات النحوية، وأثر كليات التفسير والفقه وكليات القراءات القرآنية في تقعيد المسائل النحوية وصياغة كلياتها، ونحو ذلك؛ لأن التصنيف في هذا النوع فيه قلَّةٌ مقارنةً بغيره، مع كثرة فوائده، وتعدُّدِ مجالاته.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

١) إبراز المعاني من حرز الأماني. أبو شامة، عبد الرحمن المقدسي الدمشقي. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض. طبعة عام ١٤٠٢هـ . دار الكتب العلمية – بيروت.

٢) الإتقان في علوم القرآن. جلال الدين السيوطي. الطبعة: ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٣) اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم. أحمد بن جار الله الزهراني. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ. مكتبة الرشد – الرياض.

٤) أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية؛ تاج العروس نموذجًا. د. عبد الرازق بن حمودة القادوسي. ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م. رسالة دكتوراة بإشراف الأستاذ الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم – قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة حلوان.

٥) إحياء النحو. إبراهيم مصطفى. الطبعة: الثانية، ١٩٥١م. لجنة إحياء التراث – القاهرة.

٦) أخبار أبي القاسم الزجاجي. عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. تحقيق: د. عبد الحسين المبارك. طبعة عام ١٤٠١هـ / ١٩٨٠م. دار الرشيد للنشر – مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام – بغداد.

٧) أخبار النحويين البصريين. الحسن بن عبد الله السيرافي. تحقيق: طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجي؛ المدرسين بالأزهر الشريف. طبعة عام ١٣٧٣هـ / ١٩٦٦م. مصطفى البابي الحلبي.

٨) ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان، الأندلسي. تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد. مراجعة: د. رمضان عبد التواب. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م. المؤسسة السعودية – مصر.

٩) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك. برهان الدين إبراهيم بن قيم الجوزية. تحقيق: د. محمد بن عوض السهلي. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ. أضواء السلف – الرياض.

١٠) أساس البلاغة. أبو القاسم، محمود بن عمر الزمخشري. تحقيق: محمد باسل عيون السود. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م. دار الكتب العملية – بيروت.

١١) أسباب الترجيح بين القراءات المتواترة. د. عماد عادل أبو مغلي. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثلاثون، عام ٢٠١٣م.

١٢) الاستغناء في أحكام الاستثناء. شهاب الدين القرافي. تحقيق: د. طه محسن. طبعة عام ١٤٠٢هـ. مطبعة الإرشاد – بغداد.

١٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة. عز الدين ابن الأثير. تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود. الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م. دار الكتب العلمية — بيروت.

١٤) أسرار العربية. أبو البركات، كمال الدين الأنباري. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م. دار الأرقم بن أبي الأرقم — بيروت.

١٥) إسفار الفصيح. محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي. تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة.

١٦) الإصابة في تمييز الصحابة. أبو الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، على محمد معوض. الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ. دار الكتب العلمية – بيروت.

١٧) إصلاح المنطق. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق. تحقيق: محمد مرعب. الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م. دار إحياء التراث العربي.

١٨) الأصمعيات. عبدالملك بن قريب الأصمعي. تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون. الطبعة: السابعة، ١٩٩٣م. دار المعارف – مصر.

١٩) الأصول في النحو. محمد بن السري، أبو بكر ابن السراج. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة – بيروت.

٢٠) الأضداد. أبو بكر، محمد بن القاسم بن الأنباري. المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م. المكتبة العصرية، بيروت – لبنان.

٢١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. محمد الأمين الشنقيطي. ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.

٢٢) إعجاز القرآن. أبو بكر الباقلاني. المحقق: السيد أحمد صقر. الطبعة: الخامسة، ١٩٩٧م. دار المعارف – مصر.

٢٣) إعراب القرآن. أبو جعفر النَّحاس، أحمد بن محمد المرادي. وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم. الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ. دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٤) إعراب القرآن. أبو جعفر النحاس. خالد العلي. الطبعة: الثالثة، ١٤٣٢هـ. دار المعرفة – بيروت.

٢٥) إعراب القرآن. علي بن الحسين الباقولي. تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري. الطبعة: الرابعة، ١٤٢٠هـ، دار الكتاب المصري – القاهرة.

٢٦) إعراب لامية الشنفرى. أبو البقاء، عبد الله بن الحسين العكبري. تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م. المكتب الإسلامي – بيروت.

٢٧) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي. أبو البقاء، عبد الله بن الحسين العكبري. تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م. مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر.

٢٨) الإعراب عن قواعد الإعراب. جمال الدين ابن هشام الأنصاري. تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي. الطبعة: الأولى، عام ١٣٩٠هـ، دار الفكر – بيروت.

٢٩) إعراب لا إله إلا الله. ابن هشام الأنصاري. تحقيق: د. حسن بن موسى الشاعر. مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددان ٨١ و٨٢، سنة ١٤٠٩هـ.

٣٠) الأعلام. خير الدين الزركلي. الطبعة: الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م، دار العلم للملايين.

٣١) أفراد كلمات القرآن العزيز. أحمد بن فارس اللغوي. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ. دار البشائر للطباعة والنشر – دمشق.

٣٢) الاقتراح في أصول النحو. جلال الدين السيوطي. ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية. راجعه وقدم له: علاء الدين عطية. الطبعة: الثانية، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م. دار البيروتي – دمشق.

٣٣) الألغاز النحوية (الطراز في الألغاز). جلال الدين السيوطي. ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٣م. المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة.

٣٤) ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي. تحقيق: عبد الله بن صالح الفوزان. الطبعة: الثالثة، ١٤٣٤هـ. دار ابن الجوزي.

٣٥) أمالي ابن الحاجب. جمال الدين ابن الحاجب. دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة. ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م. دار عمار – الأردن.

٣٦) أمالي ابن الشجري. ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩١م. مكتبة الخانجي – القاهرة.

٣٧) الأمالي. أبو علي، إسماعيل بن القاسم القالي. ١٩٧٦م. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٣٨) أمالي السهيلي. أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. الطبعة: الأولى، ١٣٩٠هـ. مطبعة السعادة – القاهرة.

٣٩) إنباه الرواة على أنباه النحاة. جمال الدين القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٢م. دار الفكر العربي – القاهرة.

٤٠) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. أبو البركات، كمال الدين الأنباري. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م. المكتبة العصرية.

٤١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام الأنصاري. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٤٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام الأنصاري. تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة: السادسة، ١٩٨٠م. دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٤٣) إيجاز البيان عن معاني القرآن. محمود بن أبى الحسن النيسابوري. تحقيق: د. حنيف بن حسن القاسمي. الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ. دار الغرب الإسلامي – بيروت.

٤٤) إيضاح الوقف والابتداء. أبو بكر بن الأنباري. تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان. الطبعة: الأولى، ١٣٩٠هـ. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٤٥) إيضاح شواهد الإيضاح. أبو علي، الحسن بن عبد الله القيسي. دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م. دار الغرب الإسلامي – بيروت.

٤٦) الإيضاح في علل النحو. عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك. الطبعة: الثالثة، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م. دار النفائس – بيروت.

٤٧) الإيضاح لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي. تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان. الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م. عالم الكتب – بيروت.

٤٨) البارع في اللغة. أبو علي القالي. تحقيق: هشام الطعان. الطبعة: الأولى، ١٩٧٥م. مكتبة النهضة، بغداد، دار الحضارة العربية – بيروت.

٤٩) البحر المحيط في التفسير. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. تحقيق: صدقي محمد جميل. ١٤٢٠هـ. دار الفكر – بيروت.

٥٠) بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥هـ. مكتبة الخانجي – القاهرة.

٥١) بدائع الفوائد. ابن قيم الجوزية. دار الكتاب العربي – بيروت.

٥٢) البرهان في علوم القرآن. أبو عبد الله بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة: الأولى، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي وشركاؤه – القاهرة.

٥٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي. ابن أبي الربيع. تحقيق: د. عياد الثبيتي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ. دار الغرب الإسلامي – بيروت.

٥٤) بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس. أحمد بن يحيى، أبو جعفر الضبي. ١٩٦٧م، دار الكاتب العربي – القاهرة.

٥٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية – لبنان.

٥٦) البلاغة العربية. عبد الرحمن بن حسن حبنَّكة الميداني. الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م. دار القلم – دمشق، الدار الشامية – بيروت.

٥٧) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث. أبو البركات، كمال الدين الأنباري. تحقيق: د. رمضان عبد التواب. الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م. مكتبة الخانجي – القاهرة.

٥٨) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. مجد الدين أبو طاهر الفيروزآبادى. الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م. دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.

٥٩) البيان في غريب إعراب القرآن. أبو البركات، كمال الدين الأنباري. تحقيق: بركات يوسف هبود. ١٤٢١هـ، شركة دار الأرقم للطباعة والنشر – بيروت.

٦٠) تاج العروس من جواهر القاموس. محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني. تحقيق: مجموعة من المحققين. دار الهداية.

٦١) تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح). إسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م. دار العلم للملايين – بيروت.

٦٢) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. شمس الدين، محمد بن أحمد بن قايْماز الذهبي. تحقيق: د. بشار عواد معروف. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م. دار الغرب الإسلامي.

٦٣) تاريخ بغداد. أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: د. بشار عواد معروف. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م. دار الغرب الإسلامي – بيروت.

٦٤) تأويل مشكل القرآن. أبو محمد بن قتيبة الدينوري. المحقق: إبراهيم شمس الدين. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٦٥) التبيان في إعراب القرآن. أبو البقاء، عبد الله بن الحسين العكبري. تحقيق: علي محمد

البجاوي. عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٦٦) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. أبو البقاء العكبري. تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن العثيمين. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م. دار الغرب الإسلامي – بيروت.

٦٧) التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد». محمد الطاهر بن عاشور التونسي. ١٩٨٤هـ. الدار التونسية للنشر – تونس.

٦٨) تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب. أبو حيان، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي. تحقيق: سمير المجذوب. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م. المكتب الإسلامي.

٦٩) تحقيق الغاية بدراسة المسألة الزنبورية رواية ودراية. د. يوسف بن خلف العيساوي، بحث مُحكَّم ضمن مجلة الدراسات الإسلامية والعربية بدبي، العدد ٢٨ في ذي القعدة عام ١٤٢٥هـ.

٧٠) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. جمال الدين ابن هشام الأنصاري. تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م. دار الكتاب العربي – لبنان.

٧١) تذكرة النحاة. أبو حيان الأندلسي. تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ. مؤسسة الرسالة – بيروت.

٧٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. أبو حيان الأندلسي. تحقيق: د. حسن هنداوي. الأجزاء: ١–٥. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م. دار القلم – دمشق. والأجزاء: ٦–١١. الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م. كنوز إشبيليا – الرياض.

٧٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ابن مالك الطائي. تحقيق: محمد بركات، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

٧٤) تصحيح الفصيح وشرحه. أبو محمد، عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتَوَيْه. تحقيق: د. محمد بدوي المختون. ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة.

٧٥) التصريح بمضمون التوضيح في النحو. خالد بن عبد الله الأزهري. تحقيق: محمد باسل عيون السود. الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م. دار الكتب العلمية – بيروت.

٧٦) التعريفات. علي بن محمد الجرجاني. تحقيق وتصحيح: جماعة من العلماء. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م. دار الكتب العلمية – بيروت.

٧٧) التعليقة (شرح المقرب). بهاء الدين ابن النحاس الحلبي. تحقيق: د. خيري عبد اللطيف. الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ. دار الزمان للنشر والتوزيع – المدينة المنورة.

٧٨) التعليقة على كتاب سيبويه. الحسن بن أحمد الفارسي. تحقيق: د. عوض القوزي. مطبعة الأمانة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٧٩) التفسير البسيط. أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي. حُقق في ١٥ رسالة دكتوراة جامعية. الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ. عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

٨٠) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم. أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم. المحقق: أسعد محمد الطيب. الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ. مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية.

٨١) تفسير الراغب الأصفهاني. أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني. تحقيق: د. عادل بن علي الشِّدي. الجزء الثاني والثالث من أول سورة آل عمران وحتى الآية ١١٣ من سورة النساء. الطبعة: الأولى: ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م. دار الوطن – الرياض.

٨٢) تفسير القرآن العظيم. أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير. تحقيق: سامي بن محمد سلامة. الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م. دار طيبة للنشر والتوزيع.

٨٣) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن). أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م. دار الكتب المصرية – القاهرة.

٨٤) تفسير مقاتل بن سليمان. أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي. تحقيق: عبد الله محمود شحاته. الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ. الناشر: دار إحياء التراث – بيروت.

٨٥) تفسير الفاتحة والبقرة. محمد بن صالح العثيمين. الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ. دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

٨٦) تفسير الإمام ابن عرفة. محمد بن محمد ابن عرفة التونسي المالكي. تحقيق: د. حسن المناعي. الطبعة: الأولى، ١٩٨٦م. الناشر: مركز البحوث بالكلية الزيتونية – تونس.

٨٧) تفسير الثعالبي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن). أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الثعالبي. تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ. دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٨٨) تفسير ابن جزي (التسهيل لعلوم التنزيل). أبو القاسم، محمد بن جزي الكلبي الغرناطي. تحقيق: د. عبد الله الخالدي. الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت.

٨٩) التفسير اللغوي للقرآن الكريم. د. مساعد بن سليمان الطيار. دار ابن الجوزي. الطبعة: الثالثة، ١٤٣٢هـ.

٩٠) التكملة. الحسن بن أحمد الفارسي. تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان. الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م. عالم الكتب – بيروت.

٩١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش. تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرين. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – القاهرة.

٩٢) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع. أبو الحسين المَلَطي العسقلاني. تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري. المكتبة الأزهرية للتراث — مصر.

٩٣) تهذيب اللغة. محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي. تحقيق: محمد عوض مرعب. الطبعة:

الأولى، ٢٠٠١م. دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٩٤) التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه. د. سليمان يوسف خاطر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ. مكتبة الرشد – الرياض.

٩٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. بدر الدين حسن بن قاسم المرادي. تحقيق: عبد الرحمن علي. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م. دار الفكر العربي.

٩٦) التيسير في القراءات السبع. أبو عمرو الداني. تحقيق: أوتو تريزل. الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م. دار الكتاب العربي – بيروت.

٩٧) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن. الرماني، الخطابي، الجرجاني. تحقيق: د. محمد خلف الله أحمد، د. محمد زغلول سلام. الطبعة: الأولى، ١٩٧٦م. دار المعارف – مصر.

٩٨) جامع البيان في القراءات السبع. أبو عمرو الداني. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م. جامعة الشارقة – الإمارات.

٩٩) جامع البيان في تأويل القرآن. محمد بن جرير الطبري. تحقيق: أحمد شاكر، ومحمود شاكر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م. مؤسسة الرسالة – بيروت.

١٠٠) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس. أبو عبد الله محمد بن فتوح الحُمَيدي. طبعة عام ١٩٦٦م. الدار المصرية للتأليف والنشر – القاهرة.

١٠١) جمهرة اللغة. محمد بن الحسن بن دريد الأزدي. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م. دار العلم للملايين – بيروت.

١٠٢) الجمل في النحو. ابن شقير. تحقيق: علي بن سلطان الحكمي. رسالة ماجستير بجامعة الملك عبد العزيز. والكتاب منسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ. مؤسسة الرسالة – بيروت.

١٠٣) الجنى الداني في حروف المعاني. بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل. الطبعة: الأولى، ١٣١٣هـ / ١٩٩٢م. دار الكتب العلمية – بيروت.

١٠٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. أبو العرفان محمد الصبان. الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م. دار الكتب العلمية – لبنان.

١٠٥) الحجة في القراءات السبع. الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١هـ. دار الشروق – بيروت.

١٠٦) الحجة للقراء السبعة. أبو علي، الحسن بن أحمد الفارسي. تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي. الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ. دار المأمون للتراث – دمشق.

١٠٧) الحلل في شرح أبيات الجمل. ابن السيد البطليوسي. تحقيق: د. مصطفى إمام. الطبعة: الأولى، عام ١٩٧٩م. مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة.

١٠٨) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني. طبعة عام ١٣٩٤هـ. دار السعادة – مصر.

١٠٩) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن. أبو الحسن عبد العزيز بن يحيى الكناني المكي. تحقيق: علي بن محمد الفقهي. الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م. مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة.

١١٠) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م. مكتبة الخانجي – القاهرة.

١١١) الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: محمد علي النجار. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ. عالم الكتب – بيروت.

١١٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. أحمد بن يوسف، السمين الحلبي. تحقيق: د. أحمد محمد الخراط. دار القلم – دمشق.

١١٣) الدر المنثور في التفسير بالمأثور. جلال الدين السيوطي. الطبعة: الأولى، عام ١٤٠٣هـ. دار الفكر – بيروت.

١١٤) درة الغواص في أوهام الخواص. القاسم بن علي الحريري. تحقيق: عرفات مطرجي. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م. مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت.

١١٥) دراسات في النحو القرآني. د. عبد الجبار زيدان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ. مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة.

١١٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم. محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة: الأولى. دار الحديث – القاهرة.

١١٧) الدعاء للطبراني. أبو القاسم الطبراني. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ. دار الكتب العلمية – بيروت.

١١٨) دلائل الإعجاز. أبو بكر عبد القاهر الجرجاني. تحقيق: محمود محمد شاكر. الطبعة: الثالثة، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م. مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.

١١٩) دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة. أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ. دار الكتب العلمية – بيروت.

١٢٠) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك. عبد الله بن صالح الفوزان. الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ. دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

١٢١) دليل الطالبين لكلام النحويين. مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي. طبعة عام ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م. إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت.

١٢٢) ديوان تأبط شرًّا وأخباره. جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م. دار الغرب الإسلامي.

١٢٣) ديوان الحماسة. أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي. شرحه وعلق عليه: أحمد حسن بسج. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م. دار الكتب العلمية – بيروت.

١٢٤) ديوان الفرزدق. شرحه وقدم له: أ. علي فاعور. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م. دار الكتب العلمية – بيروت.

١٢٥) ديوان حاتم الطائي. تحقيق: د. عادل سليمان جمال. الطبعة: الثانية، ١٤١١هـ. مطبعة الخانجي – القاهرة.

١٢٦) ديوان الأعشى الكبير؛ ميمون بن قيس. تحقيق: محمد محمد حسين. مكتبة الآداب –

القاهرة.

١٢٧) ديوان جرير بن عطية الخطفى. طبعة عام ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، دار بيروت – بيروت.

١٢٨) ديوان ذي الرمة، غيلان بن عقبة بن مسعود بن حارثة. تقديم وشرح: أحمد حسن بسج. الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م. دار الكتب العلمية – بيروت.

١٢٩) ديوان زهير بن أبي سلمى. شرح وتقديم: أ. علي حسن فاعور. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م. دار الكتب العلمية – بيروت.

١٣٠) ديوان سحيم عبد بني الحسحاس. تحقيق: عبد العزيز الميمني. طبعة عام ١٣٦٩هـ. دار الكتب المصرية.

١٣١) ديوان جميل بثينة. تحقيق: د. حسين نصار. طبعة عام ١٩٦٧م. مكتبة مصر.

١٣٢) ديوان متمم بن نويرة. صنعه الشيخ محمد حسن آل ياسين. طبعة عام ١٤٢٤هـ – بغداد.

١٣٣) ديوان ابن مقبل. تحقيق: د. عزة حسن. طبعة عام ١٤١٦هـ، دار الشرق العربي – بيروت.

١٣٤) ديوان مجنون ليلى. قيس بن الملوح. جمع وتحقيق وشرح: عبد الستار أحمد فراج. مكتبة مصر، دار مصر للطباعة.

١٣٥) الرد على النحاة. ابن مضاء، أحمد القرطبي. دراسة وتحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م. دار الاعتصام – القاهرة.

١٣٦) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. أبو محمد ابن قدامة المقدسي. الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ. مؤسسة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع.

١٣٧) زاد المسير في علم التفسير. أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ. دار الكتاب العربي – بيروت.

١٣٨) زاد المعاد في هدي خير العباد. محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية. الطبعة: السابعة

والعشرون، ١٤١٥هـ. مؤسسة الرسالة – بيروت.

١٣٩) السبعة في القراءات. أبو بكر بن مجاهد البغدادي. تحقيق: شوقي ضيف. الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ. دار المعارف – مصر.

١٤٠) سر صناعة الإعراب. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ. دار الكتب العلمية – بيروت.

١٤١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها. أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.

١٤٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة. أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ. دار المعارف – الرياض.

١٤٣) سمط اللآلي في شرح أمالي القالي. أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي. تحقيق: عبد العزيز الميمني. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١٤٤) سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية.

١٤٥) سنن الترمذي. محمد بن عيسى الترمذي. تحقيق: بشار عواد معروف. ١٩٩٨م. دار الغرب الإسلامي – بيروت.

١٤٦) السنن الكبرى للبيهقي. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١٤٧) سنن أبي داود. سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني. تحقيق: شعيب الأرنؤوط – محمد كامل قره بللي. الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ. الناشر: دار الرسالة العالمية – دمشق.

١٤٨) سير أعلام النبلاء. شمس الدين، محمد بن أحمد بن قايْماز الذهبي. ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م. دار الحديث – القاهرة.

١٤٩) سير أعلام النبلاء. شمس الدين، محمد بن أحمد بن قايْماز الذهبي. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ. مؤسسة الرسالة – بيروت.

١٥٠) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. ابن الناظم، بدر الدين محمد بن مالك. تحقيق: محمد باسل عيون السود. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م. دار الكتب العلمية – بيروت.

١٥١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة: العشرون، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م. دار التراث – القاهرة.

١٥٢) شرح تسهيل الفوائد. ابن مالك الطائي. تحقيق: أحمد السيد علي. المكتبة التوفيقية – القاهرة.

١٥٣) شرح ديوان الحماسة. أبو زكريا، يحي بن علي التبريزي. دار القلم – بيروت.

١٥٤) شرح كافية ابن الحاجب. رضي الدين الإستراباذي. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم. الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ. عالم الكتب – القاهرة.

١٥٥) شرح مختصر الروضة. سليمان بن عبد القوي الطوفي الصرصري. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ. مؤسسة الرسالة – بيروت.

١٥٦) شرح ديوان المتنبي. أبو البقاء العكبري البغدادي محب الدين. تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي. دار المعرفة – بيروت.

١٥٧) شرح شواهد المغني. جلال الدين السيوطي. تعليق: أحمد ظافر كوجان. طبعة عام ١٣٨٦هـ. لجنة التراث العربي.

١٥٨) شرح أبيات سيبويه. الحسن بن عبد الله السيرافي. تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم. راجعه: طه عبد الرؤوف سعد. ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م. مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة.

١٥٩) شرح أدب الكاتب لابن قتيبة. موهوب بن أحمد الجواليقي. قدَّمَ له: مصطفى صادق الرافعي. دار الكتاب العربي – بيروت.

١٦٠) شرح الأبيات المشكلة الإعراب. الحسن بن أحمد الفارسي. تحقيق وشرح: محمود الطناحي. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م. مكتبة الخانجي – القاهرة.

١٦١) شرح الأزهرية. خالد بن عبد الله الأزهري. المطبعة الكبرى ببولاق – القاهرة.

١٦٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. نور الدين الأشموني. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م. دار الكتب العلمية – بيروت.

١٦٣) شرح الكافية الشافية. ابن مالك الطائي. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. الطبعة: الأولى. جامعة أم القرى – مكة المكرمة.

١٦٤) شرح المفصل. ابن يعيش. صححه وعلق عليه: جماعة من العلماء. الطباعة المنيرية – مصر.

١٦٥) شرح تسهيل الفوائد. ابن مالك الطائي الجياني. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون. الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

١٦٦) شرح جمل الزجاجي. ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي. قدمه ووضع هوامشه وفهرسه: فواز الشعار. إشراف: د. إميل بديع يعقوب. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م. دار الكتب العلمية – بيروت.

١٦٧) شرح ديوان الحماسة. أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي. تحقيق: غريد الشيخ. فهرسة: إبراهيم شمس الدين. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م. دار الكتب العلمية – بيروت.

١٦٨) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين ابن هشام. تحقيق: عبد الغني الدقر. الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

١٦٩) شرح قطر الندى وبل الصدى. جمال الدين ابن هشام. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣م – القاهرة.

١٧٠) شرح كتاب سيبويه. الحسن بن عبد الله السيرافي. تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي. الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م. دار الكتب العلمية – بيروت.

١٧١) شرح ملحة الإعراب. القاسم بن علي الحريري. تحقيق وتعليق: غريد يوسف الشيخ. دار الكتاب العربي – بيروت.

١٧٢) شعر زيد الخيل الطائي. جمع وتحقيق: د. أحمد مختار البزرة. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ. دار المأمون للتراث – دمشق.

١٧٣) الشعر والشعراء. عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. ضبط وتعليق: نعيم زرزور. ١٤٢٣هـ. دار الحديث – القاهرة.

١٧٤) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. أحمد بن فارس بن القزويني. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م. الناشر: محمد علي بيضون.

١٧٥) صحيح البخاري. محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: محمد زهير الناصر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ. دار طوق النجاة.

١٧٦) صحيح مسلم. مسلم بن الحجاج النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٧٧) ضرائر الشِّعْر. علي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. الطبعة: الأولى، ١٩٨٠م. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت.

١٧٨) طبقات فحول الشعراء. محمد بن سلَّام الجمحي. تحقيق: محمود محمد شاكر. دار المدني، جدة.

١٧٩) الطبقات الكبرى. أبو عبد الله محمد بن سعد البغدادي المعروف بابن سعد. تحقيق: إحسان عباس. الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م. دار صادر – بيروت.

١٨٠) طبقات النحويين واللغويين. أبو بكر، محمد بن الحسن الزبيدي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة: الثانية. دار المعارف – مصر.

١٨١) ظاهرة التقارض في النحو العربي. أحمد محمد عبد الله. بحث منشور في العدد ٥٨ من مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١٨٢) عادات القرآن الأسلوبية دراسة تطبيقية. د. راشد بن حمود الثنيان. الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ. دار التدمرية – الرياض.

١٨٣) العدد في اللغة. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده. تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، عدنان بن محمد الظاهر. الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م. وكتاب العدد في اللغة مستل من "كتاب المخصص" لابن سيدة.

١٨٤) العقد المنظوم في الخصوص والعموم. شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي. تحقيق: د. أحمد الختم عبد الله. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ. دار الكتبي – مصر.

١٨٥) علل النحو، محمد بن عبد الله ابن الوراق. تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م. مكتبة الرشد – الرياض.

١٨٦) علم إعراب القرآن تأصيل وبيان. د. يوسف بن خلف العيساوي. الطبعة: الثانية، ١٤٣٠هـ. دار الصميعي – الرياض.

١٨٧) عمدة الكتاب. أبو جعفر النَّحَّاس. تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي. الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ. دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر.

١٨٨) العين. الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال.

١٨٩) غرائب التفسير وعجائب التأويل. أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء. تحقيق: شمران سركال. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ. دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت.

١٩٠) الغريب المصنف. أبو عُبيد القاسم بن سلَّام. صفوان عدنان داوودي. مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. السنة السادسة والعشرون، العددان (١٠١، ١٠٢) ١٤١٤هـ، ١٤١٥هـ. والسنة السابعة والعشرون، العددان (١٠٤، ١٠٣) ١٤١٦هـ، ١٤١٧هـ.

١٩١) غريب الحديث. أبو عُبيد القاسم بن سلَّام. تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان. الطبعة: الأولى، ١٣٨٤هـ. مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن.

١٩٢) الغيث المسجم في شرح لامية العجم. صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. الطبعة: الثانية، ١٤١١هـ. دار الكتب العلمية – بيروت.

١٩٣) فتح القدير. محمد بن علي الشوكاني اليمني. الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ. دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق – بيروت.

١٩٤) الفروق اللغوية. أبو هلال العسكري. حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم. دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.

١٩٥) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال. أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي. المحقق: إحسان عباس. الطبعة: الأولى، ١٩٧١م. مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

١٩٦) الفصيح. أحمد بن يحيى، أبو العباس، المعروف بثعلب. تحقيق ودراسة: د. عاطف مدكور. دار المعارف.

١٩٧) القاموس المحيط. مجد الدين، محمد بن يعقوب الفيروزآبادى. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت.

١٩٨) القواعد الكلية والضوابط الفقهية في الشريعة الإسلامية. د. محمد عثمان شبير. الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ. دار النفائس للنشر والتوزيع – الأردن.

١٩٩) قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية. د. حسين بن علي الحربي. الطبعة: الثانية، ١٤٢٩هـ. دار القاسم – الرياض.

٢٠٠) الكافية في علم النحو. ابن الحاجب. المحقق: د. صالح عبد العظيم الشاعر. الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م. مكتبة الآداب – القاهرة.

٢٠١) الكافي في الإفصاح. ابن أبي الربيع الأندلسي. تحقيق: د. فيصل الحفيان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ. مكتبة الرشد – الرياض.

٢٠٢) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها. يوسف بن علي بن جبارة الهُذَلي اليشكري. المحقق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ. مؤسسة سما للتوزيع والنشر.

٢٠٣) الكامل في اللغة والأدب. محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

الطبعة: الثالثة، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م. دار الفكر العربي – القاهرة.

٢٠٤) كتاب فيه لغات القرآن. أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء. تحقيق: جابر بن عبد الله السريع عام النشر: ١٤٣٥هـ.

٢٠٥) الكتاب. عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م. مكتبة الخانجي – القاهرة.

٢٠٦) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. أبو القاسم، محمود بن عمر الزمخشري. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ. دار الكتاب العربي – بيروت.

٢٠٧) الكليات. أبو البقاء، أيوب بن موسى الكفوي. تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري. مؤسسة الرسالة – بيروت.

٢٠٨) كليات الألفاظ في التفسير دراسة نظرية تطبيقية. بريك بن سعيد القرني. الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ. الجمعية العلمية السعودية للقرآن وعلومه.

٢٠٩) الكليات الشرعية في السنة من خلال الجامع الصحيح. د. عبد الإله القاسمي. الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ. دار الكلمة للنشر والتوزيع – مصر.

٢١٠) الكليات الفقهية عند الإمام أحمد بن حنبل. سليمان بن أحمد السويد. الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ. دار ابن الجوزي – الرياض.

٢١١) كليات التجويد والقراءات جمع وصياغة ودراسة وشرح. د. فتحي العبيدي. الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ. دار ابن حزم، بيروت– لبنان.

٢١٢) اللامات. عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أبو القاسم. تحقيق: مازن المبارك. الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ. دار الفكر – دمشق.

٢١٣) اللباب في علل البناء والإعراب. أبو البقاء، عبد الله بن الحسين العكبري. الجزء الأول تحقيق: غازي طليمات. الجزء الثاني تحقيق: د. عبد الإله نبهان. الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م. دار الفكر – دمشق.

٢١٤) لسان العرب. محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري. الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ. دار

صادر – بيروت.

٢١٥) اللمحة في شرح الملحة. محمد بن الحسن المعروف باب الصَّائغ. تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. الطبعة: الثانية، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م. الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة.

٢١٦) اللمع في العربية. عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

٢١٧) المبسوط في القراءات العشر. أحمد بن الحسين النيسابوري. تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي. ١٩٨١م. مجمع اللغة العربية – دمشق.

٢١٨) مجاز القرآن. أبو عبيدة، معمر بن المثنى. تحقيق: محمد فواد سزگين. الطبعة: ١٣٨١هـ. مكتبة الخانجى – القاهرة.

٢١٩) مجالس العلماء. عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. المحقق: عبد السلام محمد هارون. الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ. مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض.

٢٢٠) مجمل اللغة. أبو الحسين، أحمد بن فارس القزويني. دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م. مؤسسة الرسالة – بيروت.

٢٢١) مجموع الفتاوى. أبو العباس بن تيمية الحراني. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. عام ١٤١٦هـ. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة النبوية.

٢٢٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. عثمان بن جني. الطبعة: ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م. وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٢٢٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. ابن عطية الأندلسي. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ. دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٢٤) المحصول في شرح الفصول. ابن إياز البغدادي. تحقيق: د. شريف النجار. الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ. دار عمار للنشر والتوزيع – الأردن.

٢٢٥) المحكم والمحيط الأعظم. ابن سيده المرسي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. الطبعة:

الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م. دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٢٦) مختار الصحاح. زين الدين، محمد بن أبي بكر الرازي. تحقيق: يوسف الشيخ محمد. الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م. المكتبة العصرية – بيروت.

٢٢٧) المخصص. ابن سيده المرسي. تحقيق: خليل إبراهم جفال. الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م. دار إحياء التراث العربية – بيروت.

٢٢٨) المدارس النحوية. أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف. الطبعة: الرابعة. دار المعارف – مصر.

٢٢٩) المزهر في علوم اللغة وأنواعها. جلال الدين السيوطي. تحقيق: فؤاد علي منصور. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م. دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٣٠) مسند الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق: أحمد محمد شاكر. الطبعة: الأولى، ١٣٩٢هـ. دار المعارف – القاهرة.

٢٣١) المستدرك على الصحيحين. أبو عبد الله الحاكم. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية– بيروت.

٢٣٢) المستقصى في أمثال العرب. أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري، جار الله. الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م. دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٣٣) مشكل إعراب القرآن. مكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ. مؤسسة الرسالة — بيروت.

٢٣٤) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. أحمد بن محمد الفيومي. تحقيق: عبد العظيم الشناوي. المكتبة العلمية – بيروت.

٢٣٥) المصنف في الأحاديث والآثار. ابن أبي شيبة. تحقيق: كمال يوسف الحوت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ. مكتبة الرشد – الرياض.

٢٣٦) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية. أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.

(١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن

عبد العزيز الشثري. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ. الناشر: دار العاصمة، ودار الغيث – السعودية.

٢٣٧) معاني القراءات للأزهري. محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي. الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م. مركز البحوث، جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية.

٢٣٨) معاني القرآن وإعرابه. أبو إسحاق الزجاج. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م. عالم الكتب – بيروت.

٢٣٩) معاني القرآن. أبو الحسن المجاشعي، الأخفش الأوسط. تحقيق: د. هدى محمود قراعة. الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م. الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة.

٢٤٠) معاني القرآن. أبو جعفر النحاس. تحقيق: محمد علي الصابوني. الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ. جامعة أم القرى – مكة المكرمة.

٢٤١) معاني القرآن. أبو زكريا، يحيى بن زياد الفراء. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي. الطبعة: الأولى. دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.

٢٤٢) معاني القرآن لعلي بن حمزة الكسائي. جمعه: د. عيسى شحاته عيسى، طبعة عام ١٩٩٨م. دار قباء – القاهرة.

٢٤٣) معاني النحو. د. فاضل صالح السامرائي. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن.

٢٤٤) معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران). جلال الدين السيوطي. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ. دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٤٥) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن. محمد فؤاد عبد الباقي. طبعة عام ١٤٠٧هـ. دار الريان للتراث.

٢٤٦) معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم. د. إسماعيل عمايرة، د. عبد الحميد السيد. الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ. مؤسسة الرسالة – بيروت.

٢٤٧) المعجم الكبير. أبو القاسم الطبراني. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. الطبعة: الثانية. مكتبة ابن تيمية — القاهرة.

٢٤٨) معجم البلدان. شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي. الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م. الناشر: دار صادر – بيروت.

٢٤٩) معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب). شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي. المحقق: إحسان عباس. الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ. دار الغرب الإسلامي – بيروت.

٢٥٠) معجم مقاييس اللغة. أبو الحسين، أحمد بن فارس القزويني. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م. دار الفكر.

٢٥١) مغني اللبيب. ابن هشام الأنصاري. تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف الخطيب. الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.السلسلة التراثية – الكويت.

٢٥٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. جمال الدين، ابن هشام. تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله. الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م. دار الفكر – دمشق.

٢٥٣) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار. أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي. الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ. دار ابن حزم – بيروت.

٢٥٤) مفاتيح الغيب. فخر الدين الرازي. الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ. دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢٥٥) مفحمات الأقران في مبهمات القرآن. جلال الدين السيوطي. المحقق: د. مصطفى ديب البغا. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ. مؤسسة علوم القرآن، دمشق – بيروت.

٢٥٦) المفردات في غريب القرآن. أبو القاسم، الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهانى. تحقيق: صفوان عدنان الداودي. الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ. الدار الشامية – دمشق.

٢٥٧) المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم، محمود بن عمر الزمخشري. تحقيق: د. علي بو ملحم. الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م. مكتبة الهلال – بيروت.

٢٥٨) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ«شرح الشواهد الكبرى». بدر الدين محمود بن أحمد العيني. تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، أ.د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر. الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – القاهرة.

٢٥٩) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى الشاطبي. تحقيق: مجموعة من الباحثين. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م. جامعة أم القرى – مكة المكرمة.

٢٦٠) المقتصد في شرح الإيضاح. عبد القاهر الجرجاني. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. ١٩٨٢م. وزارة الثقافة والإعلام – العراق.

٢٦١) المقتضب. محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب – بيروت.

٢٦٢) المقرب. ابن عصفور، علي بن مؤمن. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري. الطبعة: الأولى، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م. مطبعة العاني — بغداد.

٢٦٣) مقدمة ابن خلدون. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق: عبد السلام الشدادي، الطبعة: الأولى. بيت الفنون والعلوم والآداب – الدار البيضاء.

٢٦٤) ملحة الإعراب. أبو محمد، القاسم بن علي الحريري البصري. مطبوعات أسعد محمد سعد وأولاده – جدة.

٢٦٥) منازل الحروف. علي بن عيسى الرماني المعتزلي. تحقيق: إبراهيم السامرائي. دار الفكر – عمان.

٢٦٦) مناظرة المسألة الزنبورية. د. محمد الباتل، بحث منشور عام ١٤١٨هـ بمجلة جامعة الملك سعود، م١٠، الآداب ٢.

٢٦٧) المنوال النحوي، قراءة لسانية جديدة. د. عز الدين مجدوب. الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م. دار محمد علي الحامي – تونس.

٢٦٨) الموافقات. إبراهيم بن موسى الشاطبي. تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ. الناشر: دار ابن عفان.

٢٦٩) نتائج الفكر في النحو. عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي. الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م. دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٧٠) النحو الوافي. عباس حسن. الطبعة: الخامسة عشرة. دار المعارف.

٢٧١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء. أبو البركات، كمال الدين الأنباري. تحقيق: إبراهيم السامرائي. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م. مكتبة المنار – الأردن.

٢٧٢) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب. شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني. المحقق: إحسان عباس. دار صادر – بيروت.

٢٧٣) النكت في القرآن الكريم. علي بن فَضَّال المجاشعي. دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م. دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٧٤) النهاية في غريب الحديث والأثر. ابن الأثير. إشراف وتقديم: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري. الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ. دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

٢٧٥) النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق: سعيد الخوري، دار الكتاب العربي – بيروت.

٢٧٦) الهداية إلى بلوغ النهاية. مكي بن أبي طالب القيسي. مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة.

٢٧٧) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. جلال الدين السيوطي. تحقيق: عبد الحميد

هنداوي. المكتبة التوفيقية – مصر.

٢٧٨) الوجيز في إيضاح قواعد الفقة الكلية. الشيخ د. محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي. الطبعة: الرابعة، ١٤١٦هـ. مؤسسة الرسالة – بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**٣**
أهمية الموضوع، وأسباب اختياره	٥
أهداف الموضوع	٥
الدراسات السابقة	٦
منهج البحث	٧
خُطَّة البحث	٨
شكر وتقدير	١١
التمهيد: إعراب القرآن الكريم: أهميته، والمصنفات فيه	**١٢**
الفصل الأول: الكليات النحوية: ضوابطها، وصِيَغها، ومصادرها	**١٩**
المبحث الأول: تعريف الكليات النحوية	٢٠
المبحث الثاني: ضوابط الكليات النحوية وصِيَغها	٢٦
القسم الأول: الصِّيَغ الصريحة	٢٧
القسم الثاني: صِيَغٌ غيرُ صريحةٍ	٢٩
المبحث الثالث: مصادر الكليات النحوية	٣١
الفصل الثاني: كليات النكرة والمعرفة في إعراب القرآن الكريم	**٣٥**
المبحث الأول: في النكرات	٣٦
مسألة: النكرات المُراد بها الأعلام	٣٦
المبحث الثاني: في المعارف	٣٩
المسألة الأولى: تَوالِي الضميرين لفعل واحد	٣٩

الموضوع	الصفحة
المسألة الثانية: نون الوقاية مع "ليت" و"لعل" وهما مضافان إلى ياء المتكلم	٤٣
المسألة الثالثة: اسم الإشارة الذي يُشار به إلى الجمع، ممدودٌ ومقصورٌ	٤٩
المسألة الرابعة: مراتب المُشار إليه	٥٦
الفصل الثالث: الكليات الإعرابية في مُكوِّنات الجملة الاسمية في إعراب القرآن الكريم	**٧٠**
المبحث الأول: الكليات الإعرابية في المبتدأ والخبر	٧١
المسألة الأولى: تعريف المبتدأ والخبر	٧١
المسألة الثانية: المسألة الزُّنْبُورية	٧٨
المبحث الثاني: الكليات الإعرابية في نواسخ المبتدأ والخبر	٩١
المسألة الأولى: "ما" الحجازية	٩١
المسألة الثانية: "عسى" من أفعال المقاربة	٩٧
المسألة الثالثة: "عسى" مُوحَّدًا ومجموعًا	١٠٦
المسألة الرابعة: في خبر "عسى" و "كاد"	١١٣
الفصل الرابع: الكليات الإعرابية في مُكوِّنات الجملة الفعلية في إعراب القرآن الكريم	**١١٩**
المبحث الأول: في الفعل	١٢٠
المسألة الأولى: إسناد الفعل "يَغُلُّ" ونحوه إلى معموله	١٢٠
المسألة الثانية: الفعل المضارع بعد "إما"	١٢٥
المبحث الثاني: في الفاعل	١٣١
المسألة الأولى: فاعل "كفى"	١٣١
المسألة الثانية: في لغة "أكلوني البراغيث"	١٣٨

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: في المفاعيل	١٤٥
مسألة: المفعول المطلَق المؤكِّد لمضمون الجملة	١٤٥
الفصل الخامس: الكليات الإعرابية في التمييز والاستثناء	**١٥١**
المبحث الأول: في التمييز	١٥٢
مسألة: تمييز "كأيِّن"	١٥٢
المبحث الثاني: في الاستثناء	١٥٧
المسألة الأولى: الاستثناء المنقطع	١٥٧
المسألة الثانية: المستثنى في كلمة التوحيد	١٦٦
الفصل السادس: كليات الجملة في إعراب القرآن الكريم	**١٧٢**
المبحث الأول: في الجملة الاسمية	١٧٣
المسألة الأولى: الجملة الاسمية بعد "إذ"	١٧٣
المبحث الثاني: في الجملة الفعلية	١٧٧
مسألة: في الجملة الفعلية مع "أم" بعد التسوية	١٧٧
الفصل السابع: أثر الكليات النحوية	**١٨٥**
المبحث الأول: أثر الكليات النحوية في معرفة أساليب القرآن النحوية	١٨٦
المبحث الثاني: أثر الكليات النحوية في الترجيح عند الخلاف النحوي	١٩١
المبحث الثالث: أثر الكليات النحوية في تسهيل النحو	١٩٦
الخاتمة	**٢٠٠**
الفهارس	**٢٠٣**
فهرس الآيات	٢٠٤
فهرس الأحاديث	٢٢١

الموضوع	الصفحة
فهرس المصطلحات والغريب	٢٢٢
فهرس الأشعار	٢٢٣
فهرس المصادر والمراجع	٢٢٥
فهرس الموضوعات	٢٥٢